

ادارة الحكومة الأردنية للأزمات السياسية بعد المجازر الاسرائيلية على خط الهدنة

اعداد

حسن أحمد علي العواملة

المشرف

الأستاذ الدكتور سعد أبو دية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

شباط، 2010م

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع..... التاريخ... ٢٠١٠/٢/٢٠

٢٠١

قرار لجنة المناقشة

ناقشت هذه الرسالة إدارة الحكومة الأردنية للأزمات السياسية بعد المجازر الإسرائيلية على
خط الهدنة وأجيزت بتاريخ ٢٠١٠/١/٥

التوقيع

.....

.....

.....

.....

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور سعد سالم أبو دية ، مشرفاً
أستاذ مشارك - علاقات دولية

الدكتور غازي إسماعيل ربابعة ، عضواً
أستاذ - علاقات دولية

الدكتور ذياب مخادمة ، عضواً
أستاذ مشارك - علاقات دولية

الدكتور مصطفى العدوان ، عضواً
أستاذ مشارك - العلوم السياسية (كلية القدس)

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة

التوقيع... التاريخ... ٢٠١٠/١/٥

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات * والله بما تعملون بصير)

صدق الله العظيم

بعد التوجه لله سبحانه وتعالى جلت قدرته لفضله ونعمته التي أنعمها علي أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الشهيد بإذن الله تعالى الذي أستشهد على ثرى فلسطين، وكذلك أهدي هذا العمل إلى والدتي أطال الله في عمرها لما أحاطتني به من رعاية واهتمام بالغين، فلهما مني عظيم الاحترام والتقدير.

شكر وتقدير

يسرني وقد أعانني الله جلت قدرته على أنجاز دراستي أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور سعد أبو دية.

وأقدم بجزيل الشكر والتقدير لمديرية التوجيه المعنوي في القوات المسلحة الأردنية وقسم الأرشفة الإلكترونية في الجامعة الأردنية، على تفضلهم بإبداء الكثير من المساعدة التي كان لها الأثر في أتمام هذه الدراسة .

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	و
الفصل الأول : (منهجية الدراسة)	١
المقدمة	١-٢
مشكلة الدراسة	٣
أهمية وأهداف الدراسة	٣
فرضية الدراسة، منهجية الدراسة	٤
الدراسات السابقة	٥-٦
الفصل الثاني: التطور الفكري والتاريخي للإرهاب الإسرائيلي	٧
المقدمة	٧
المبحث الأول: مفهوم الإرهاب اللغوي والاصطلاحي	٨-١٨
المبحث الثاني: المجازر الإسرائيلية والقانون الدولي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية	١٩-٢١
الخلاصة	٢٢
الفصل الثالث: مجزرة قبية (١٩٥٣م)	٢٣
المقدمة	٢٣-٢٥
المبحث الأول: الأحداث التي سبقت المجزرة والدوافع الإسرائيلية	٢٦-٣٠
المبحث الثاني: مجريات مجزرة قبية	٣١-٣٤
المبحث الثالث: الموقف الأردني الرسمي من مجزرة قبية، وطريقة إدارته للأزمة	٣٥-٤٨
الخلاصة	٤٩-٥٠
الفصل الرابع: مجزرة كفر قاسم (١٩٥٦م)	٥١
المقدمة	٥١-٥٣
المبحث الأول: الأحداث التي سبقت المجزرة والدوافع الإسرائيلية	٥٤-٥٧
المبحث الثاني: مجريات مجزرة كفر قاسم	٥٨-٦٤
المبحث الثالث: الموقف الأردني الرسمي من مجزرة كفر قاسم، وطريقة إدارته للأزمة	٦٥-٧٦
الخلاصة	٧٧
الفصل الخامس: السمُوع (١٩٦٦م)	٧٨
المقدمة	٧٨-٨٠
المبحث الأول: الأحداث التي سبقت المجزرة والدوافع الإسرائيلية	٨١-٨٣
المبحث الثاني: مجريات مجزرة السمُوع ومعركتها	٨٤-٨٨
المبحث الثالث: الإجراءات الدبلوماسية والعسكرية الأردنية الوقائية	٨٩-٩٦
المبحث الرابع: الإجراءات الدبلوماسية والعسكرية الأردنية العلاجية /خلاصة	٩٧-١٠٦
النتائج والتوصيات	١٠٧-١٠٨
الخاتمة	١٠٩-١١١
الملاحق	١١٢-١١٥
المصادر والمراجع باللغة العربية	١١٦-١٢٣
المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية	١٢٤
الملخص باللغة الانجليزية	١٢٥

ادارة الحكومة الأردنية للآزمات السياسية بعد المجازر الأسرائيلية على خط الهدنة

إعداد
حسن أحمد علي العواملة

المشرف
الأستاذ الدكتور سعد أبو دية

ملخص

تناولت هذه الدراسة العوامل الدولية والإقليمية والمحلية المؤثرة على الموقف الرسمي الأردني وذلك خلال فترات مختلفة، وقد تم التركيز في هذه الدراسة على التطور الفكري للأرهاب الإسرائيلي ،وعلى أهم المجازر الإسرائيلية وهي مجزرة قبية ١٤/١١/١٩٥٣، ومجزرة كفر قاسم ٢٩/١٠/١٩٥٦،والعدوان على السموع ١٣/١١/١٩٦٦.

يلاحظ أن الأردن قام بإجراءات وقائية وعلاجية، بعد وقبل أي عدوان إسرائيلي تفاوتت فيما بينها حسب المتغيرات الدولية والعلاقات العربية -العربية وأثر ذلك على الأردن سياسيا وعسكريا واقتصاديا ،فكانت هناك إجراءات وقائية سياسية وعسكرية ، وإجراءات علاجية سياسية وعسكرية

كان من أبرزها ، قيام الأردن بخوض معركة جوية وبرية حامية الوطيس بعد العدوان على السموع ، وأنشاء القيادة العربية الموحدة وتأسيس القواعد الجوية العسكرية وزيادة التسليح بالإضافة الى الجهود السياسية التي كانت تمثلها خطابات العرش وبيانات التكليف الوزارية والاتصال مع الدول العربية والغربية ومجلس الأمن؛ ليتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته تجاه الاعتداءات الإسرائيلية على خطوط الهدنة .

الفصل الأول

منهجية الدراسة

مقدمة:

قام المشروع الصهيوني على ممارسة الإرهاب بكافة صوره سواء السياسي أو العسكري أو الاقتصادي أو النفسي، فالرؤية الإسرائيلية تستند في ممارسة الإرهاب إلى اعتبارات دينية مرتبطة باعتبارات تاريخية، وخاصة فيما يتعلق بالأرض (مقولة أرض الميعاد) والإنسان (مقولة شعب الله المختار). ويتمثل تأثير هذه الاعتبارات الدينية والتاريخية على القيادة السياسية والعسكرية مما جعل التدخلات والمخرجات في السياسة الإسرائيلية تقوم على الإرهاب القائم على برامج سياسية لتحقيق أهداف توسعية بإقامة ما يسمى (إسرائيل الكبرى).

ان دراسة الإرهاب الإسرائيلي تكشف عن أن دولة إسرائيل قامت عبر ارتكاب المجازر والمذابح ضد العرب والمسلمين وذلك أن سياسة التطهير العرقي وارتكاب جرائم ضد الإنسانية أحد ركائز المشروع الصهيوني التوسعي.

ويلاحظ أيضا أن ارتكاب إسرائيل المجازر على الحدود الأردنية يؤكد أن السياسة الخارجية الإسرائيلية تقوم على أهداف توسعية متدعة بالأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية.

كما ان دراسة البعد العسكري والسياسي في الإجراءات الأردنية الرسمية الوقائية تكشف عن مدى ارتباط تلك الإجراءات بمنظومة البعد القومي والتناقضات العربية وتجاهلات الأقطاب الدولية. وكما في محدودية الدعم الاقتصادي والعسكري الإقليمي والدولي في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على خطوط الهدنة.

إن تعرض الحدود الأردنية للإرهاب الإسرائيلي على خطوط الهدنة الذي يناقض اتفاقية الهدنة ترتبت عليه إجراءات عسكرية واقتصادية لمواجهة الأعباء المختلفة نظراً لكثافة العدوان الإسرائيلي على الحدود الأردنية بذرائع مختلفة.

أما مجزرة قبية ومجزرة كفر قاسم والعدوان على السموع فقد كانت محصلة للإرهاب الإسرائيلي الذي استدعى إجراءات وقائية كالتسلح والتجنيد وإصلاح الأضرار الناجمة عن العدوان الإسرائيلي.

إن الإجراءات الأردنية الرسمية العلاجية بعد الاعتداءات الإسرائيلية على خطوط الهدنة تكشف عن أن الأردن قد واجهه الاعتداءات بكافة قدراته وإمكانياته الذاتية، وأن الإجراءات العلاجية حددتها الثوابت القومية.

مشكلة الدراسة :

إن هذا الموضوع ذا أهمية بالغة، ولم يتناول الباحثون فيه ، وإن المشكلة التي يتناولها الباحث هي الربط بين الاعتداءات الإسرائيلية التي تشكل ارهاب دولة على خطوط الهدنة والأجراءات الأردنية الرسمية الوقائية والعلاجية السياسية والعسكرية ، من هنا تبرز مشكلة الدراسة من خلال الأجابة هلى التساؤلات التالية :-

١. هل أثرت الظروف السياسية والاقتصادية للأردن على الإجراءات الوقائية والعلاجية في مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية على خطوط الهدنة ؟
٢. ما مدى تفاعل الموقف العربي والدولي مع الإجراءات الأردنية الرسمية بعد المجازر الأسرائيلية على خطوط الهدنة .

أهمية وأهداف الدراسة :

يمكن الجمع بين الأهمية والأهداف وتلخيصها في النقاط التالية:

١. توضيح الموقف الأردني الرسمي من المجازر الإسرائيلية في كفر قاسم والسموع وقيية بعد أن أضفت عليها إسرائيل جانباً من تحريف الحقائق.
٢. إيجاد دراسة علمية تكون بمنزلة وثيقة تاريخية مستقبلاً تحكي الحدث على حقيقته لا بالطريقة التي صورتها إسرائيل، منطلقاً في ذلك من أن الماضي مهم لفهم الحاضر والمستقبل، وعبر التاريخ في الحقب المختلفة .
٣. تتبع أهمية هذه الدراسة من أن أحداً من الباحثين لم يتناول الموضوع من كافة جوانبه وباعتبارها تعالج الموضوع من ناحية تاريخية وسياسية وقانونية.

فرضيات الدراسة :

تتطلق دراسة موضوع الموقف الأردني الرسمي من المجازر الإسرائيلية من عام ١٩٥٣-١٩٦٦ على فرضية رئيسية ان الإجراءات الحكومية الأردنية الرسمية الوقائية والعلاجية للآزمات السياسية بعد المجازر الأسرائيلية على خطوط الهدنة ،كانت ضمن الأمكانيات الأردنية المتاحة وينبثق من هذه الفرضية ما يلي :-

١-هناك علاقة ايجابية بين المتغيرات الدولية والعوامل الاقليمية والعلاقات العربية- العربية والإجراءات الأردنية الرسمية الوقائية والعلاجية بعد المجازر الأسرائيلية على خطوط الهدنة.

٢:- هناك علاقة ايجابية بين الأوضاع الديمغرافية والاقتصادية والعوامل الداخلية في الأردن، والإجراءات الأردنية الرسمية الوقائية والعلاجية بعد المجازر الأسرائيلية على خطوط الهدنة.

منهجية الدراسة :

للإجابة على إشكاليات الدراسة يستخدم الباحث أكثر من منهج، لتلافي عيوب كل منهج بما يعرف بالتكامل المنهجي، الذي يعني تغطية مزايا كل منهج لعيوب المناهج الأخرى، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي لاستعراض وتتبع ظاهرة المجازر الإسرائيلية، والموقف الأردني تجاهه، لأن التاريخ هو الكاشف الأساسي لفهم الظواهر السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، وكذلك استخدم الباحث المنهج التحليلي لمعرفة أسباب قيام الظاهرة المبحوثة، وأخيراً استخدم المنهج المقارن الذي يعتبر أساساً للموازنة بين الدولة التي تمارس الإرهاب والدولة التي يمارس عليها الإرهاب.

الدراسات السابقة :

إن جميع الكتب والدراسات التي تطرقت إلى المذابح أو الاعتداءات أو الحرب، ولم تتطرق للناحية المتعلقة بالموقف الرسمي لدولة واحدة مثل الأردن في ضوء فترتين:

أ. ١٩٤٨-١٩٥٧: فترة المعاهدة الأردنية البريطانية وكيف عالج الأردن الموضوع في ظل ارتباطه بالمعاهدة الأردنية-البريطانية.

ب. ١٩٥٧-١٩٦٦: فترة ما بعد المعاهدة.

إن الدراسات السابقة هي دراسات صحفية غير أكاديمية مثل دراسة عرفات حجازي، (الإرهاب الإسرائيلي)، دراسة غازي السعدي، (ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين)، وهي عن فلسطين، كما أن الدراسات الأكاديمية العديدة كانت عن الإرهاب بشكل عام، كما يلي:

وقد قدمت دراسة أحمد يوسف التل (١٩٩٨)، إطاراً عاماً لمفهوم الإرهاب وخصوصاً الإرهاب الإسرائيلي. وبينت الدراسة أصل الإرهاب والتطرف، وأنه ظاهرة متميزة من مظاهر العنف الإسرائيلي كأنموذج متأصل في الفكر الصهيوني.

ويشير غازي السعدي (١٩٨٥)، في كتابه مجازر وممارسات (١٩٣٦-١٩٨٣) إلى بصمات إسرائيل الأرهابية على فلسطين من خلال المجازر التي ارتكبتها ضد شعب أعزل وخصوصاً مجزرة كفر قاسم والسموع وقيية مستعرضاً تفاصيل كل مجزرة.

ويبرز شفيق إرشيدات (١٩٦٨) في كتابه "العدوان الصهيوني والقانون الدولي"، القرارات والإجراءات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين، وهضم المشروعة في أوطانهم المحتلة، ومدى خضوع هذه الإجراءات لمبادئ القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما يشير بني موريس المؤرخ الإسرائيلي (موريس، ١٩٩٣) في كتابه "طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين" إلى أن مشكلة اللاجئين ما هي إلا مقدمة لدولة عبرية خالية من الغرباء.

وهذه الدراسة لكاتب إسرائيلي يدعم الحقائق الراسخة التي تؤكد أن المواطنين الفلسطينيين إنما هاجروا من بلادهم بفعل الترويع والبطش والإرهاب الصهيوني.

ما يميز دراستي عن الدراسات السابقة:

تحاول هذه الدراسة استجلاء الحقائق وتحليل الموقف السياسي والعسكري الأردني تجاه الاعتداءات الإسرائيلية على خطوط الهدنة بشكل دقيق ،بينما الدراسات السابقة تخلو من التوثيق التاريخي المفصل ، وهذه الدراسة تحلل المدخلات والمخرجات لتلك المرحلة تحليلًا مهما .

الفصل الثاني

التطور الفكري والتاريخي للإرهاب الإسرائيلي

مقدمة:

مارس الصهاينة الإرهاب بمختلف صوره قبل تأسيس دولتهم في فلسطين في ١٥/٥/١٩٤٨، وبخاصة المنظمات الصهيونية التي اعتمدت الإرهاب والقتل بشكل منظم وممنهج لتشجيع اليهود على الهجرة إلى فلسطين، والاستيطان فيها على حساب الأراضي الفلسطينية، وطرد الشعب الفلسطيني من بلاده.

ويحفل سجل إسرائيل بجرائم الإرهاب، وبخاصة التطهير العرقي المتمثل باستخدام المجازر لطرد الشعب الفلسطيني من أرضه، بمختلف وسائل الإرهاب والقهر وزرع بؤر الاستيطان ترسيخا للاحتلال.

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمفهوم الإرهاب اللغوي والاصطلاحي، واستنتاج الدوافع الإسرائيلية لأرتكاب المجازر ضد الشعب الفلسطيني، ثم يعرض موقف القانون الدولي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية من المجازر الإسرائيلية.

ويقوم الباحث بدراسة الموقف الأردني وتطوره الرسمي والسياسي وتحليله في مواجهة العدوان عبر ثلاثة عشر عاماً.

المبحث الأول

مفهوم الإرهاب اللغوي والاصطلاحي

يثير موضوع ما قامت به إسرائيل من عدوان تجاه الأردن فكرة إرهاب الدولة، ولفظ إرهاب مشتق من الفعل "رهب" ^(١).

وردت كلمة الإرهاب، أو ما يشتق منها في كثير من آيات القرآن الكريم، في إعداد الأسباب المادية التي أمر بها الله — سبحانه وتعالى — عباده المؤمنين؛ لمواجهة عدوهم حيث قال تعالى في محكم تنزيله: "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعملهم وما تنتفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون" ^(٢).

وترهبون هنا تعني: تردعون من الردع، الذي يعني في هذا المجال وأمثاله: التخويف والتفريع، وإيجاد جو من عدم الاطمئنان، والبعث على القلق والخوف، وسلب الأفراد أو المجتمع ما هو ضروري لهم من الأمن والاستقرار، والتفرغ لخدمة أنفسهم، أو مجتمعهم ^(٣).

ويلحظ أن المثل الذي يورده الزمخشري (القرن الثاني عشر الميلادي) عن فعل "رهب"، واسم "الرهبنة"، والذي يقول فيه: "وهو رجل مرهوب، عدوه منه مرعوب"، لا يحتوي على بعد اجتماعي، وينحصر في المجال الفردي فقط، وقد وردت مفردة الإرهاب عند الزمخشري أيضاً، إذ يقول: "يقشعر الإرهاب إذا وقع منه الإرهاب" ^(٤).

^(١) عبد الباقي، محمد (١٩٤٥)، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، (بيروت، دار إحياء التراث العربي)، ص ٣٢٥.

^(٢) (الانفال: آية ٦٠)

^(٣) السائح، عبد الحميد (١٩٨٦)، الإرهاب أنواعه وأخطاره، (عمان: دار الصباح للصحافة والطباعة والنشر)، ص ١٢.

^(٤) الزمخشري (١٩٧٩)، أساس البلاغة، (بيروت: دار المعرفة)، ص ١٨١.

وورد في معاجم اللغة أن "الإرهابي هو من يلجأ إلى الإرهاب لإقامة سلطته، والحكم الإرهابي، نوع من الحكم يقوم على الإرهاب والعنف، تعتمد إليه حكومات أو جماعات ثورية"^(١).

وورد في قاموس الأكاديمية الفرنسية المنشور عام ١٦٩٤م التفسير التالي لمفردة الإرهاب: "رعب، خوف شديد، اضطراب عنيف تحدثه في النفس صورة شر حاضر، أو خطر قريب"، ولإيضاح مكان استعمال هذه المفردة، وكيفية هذا الاستعمال يقدم قاموس الأكاديمية الفرنسية الأمثلة التالية: "يقال مثلاً: ألقى الرهبة بين الأعداء: أي نشر الرهبة في جميع الأماكن التي يمر فيها، وزرع الرهبة في كل مكان.

كما يقال عند الكلام عن أمير كبير أو فاتح، إن اسمه يملأ كل شيء رهبة، وذلك للإشارة إلى أن اسمه يزرع الرهبة في كل مكان"، ثم كرست الأكاديمية — في قاموسها الصادر في العام السادس من الجمهورية الفرنسية — الرهبة لمعنى الانفعال السيكولوجي فقط، ولم تدرج الإرهاب في قاموسها إلا في الملحق الصادر عام ١٨٢٩م، إذ نجد كلمة الإرهاب بمعنى: "نظام الإرهاب ونسقه، الذي ساد فرنسا خلال الثورة"، وبذلك يمكن الاستنتاج أن هناك فعلين في الفرنسية: فعل الإرهاب الذي يعني: "فرض نسق الرهبة أو نظامها"، وفعل الرهبة الذي يعني: "جعله يضطرب من الرهبة، وأوحى بالرهبة"^(٢).

وفي موسوعة لاروس تشير أن كلمة إرهاب إلى مجموع أعمال العنف التي ترتكبها المجموعات الثورية، والإرهابي هو ذلك الشخص الذي يمارس العنف، وقد ارتبط وصف إرهابي بزعماء الثورة الفرنسية من اليعاقبة، الذين أقاموا حكماً مبنياً على الرعب والإرهاب في

(١) المنجد في اللغة والأعلام (١٩٧٥)، (بيروت: دار المشرق)، ص ٢٨٢.

(٢) Supplement au Dictionnaire de l'Academie francaise, troisieme edition, paris, ed. L.

.Dureuil, 1829.P.518. C

فرنسا عام ١٧٩٣م (١)، وكاد السيناتور جوزف ماكروثي أن يصبح روبسبير القرن العشرين (١٩٥٠-١٩٥٤م) في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن اتهاماته بالخيانة للآلاف لم تصل إلى حد قطع رؤوسهم بالمقصلة، أو خنقهم في غرف الغاز المغلقة (٢).

وتعود أولى المحاولات العلمية لتعريف الإرهاب إلى عام ١٩٣٠م، إذ عرف هاردمان في مقال له بموسوعة العلوم الاجتماعية الإرهاب بأنه: "المنهج أو النظرية الكامنة وراء النهج الذي بمقتضاه تسعى مجموعة، أو حزب ما إلى الوصول إلى أهدافه المعلنة بالاستخدام المنهجي للعنف بصورة أساسية" (٣).

وفي عام ١٩٧٢م اقتنعت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه لا يمكن الاتفاق على تعريف يوفق بين مختلف وجهات النظر الكثيرة؛ والعلة في ذلك، إنه وراء هذه الظاهرة، ظاهرة الإرهاب، تكمن مفاهيم: سياسية واجتماعية وقانونية وأيديولوجية متضاربة (٤).

وحددت المادة الثانية من اتفاقية جنيف الخاصة بمنع الإرهاب، وقمعه لعام ١٩٧٣م مجموعة الأفعال التي تعتبر إرهابية، وهي: الأفعال العمدية الموجهة ضد الحالة، أو السلامة الجسدية، أو صحة الفئات التالية وحريتها: رؤساء الدول، أو الأشخاص الذين يمارسون اختصاصات رئيس الدولة، وخلفاءهم بالوراثة أو التعيين، وزوجات الأشخاص المشار إليهم في البند السابق، والأشخاص المكلفين بوظائف، أو مهام عامة عندما ترتكب ضدهم هذه الأفعال

(1) Grand Larousse Encyclopedique (paris: Librairie Larousse, 1964), Tom dixieme, p. 261.

(2) التل، أحمد يوسف (١٩٩٨)، الإرهاب في العالمين العربي والغربي، (عمان: دار البشير)، ص ١٦-١٧.

السماك، محمد (١٩٩٢)، الإرهاب والعنف السياسي، (بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع)، ص ١٩.

(3) مختار، مطيع (نيسان ١٩٩٠)، محاولة في تحديد مفهوم الإرهاب وممارسته من خلال النموذج الأمريكي، مجلة الوحدة، العدد ٦٧، ص ٦٣.

(4) الكيلاني، هيثم (١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، الإرهاب يؤسس دولة نموذج إسرائيل، (القاهرة وبيروت: دار الشروق)، ص ١٦.

وثائق الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس الأمن، اللجنة المتخصصة المعنية بالإرهاب الدولي، محاضر اجتماعات، دراسات، تقارير، قرارات، من العام ١٩٨٢ حتى غاية العام ١٩٩٤.

بسبب ممارسة هذه الوظائف أو المهام، والتخريب أو الإضرار العمدي بالأموال العامة، أو المخصصة للاستعمال العام المملوكة لطرف آخر متعاقد، أو تخضع لإشرافه، والإحداث العمدي لخطر عام من شأنه تعريض الحياة الإنسانية للخطر، ومحاولة ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة، وصنع أو تملك أو حيازة، أو تقديم الأسلحة أو الذخائر، أو المفرقات، أو المواد الضارة؛ بقصد تنفيذ جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة(١).

وفي عام ١٩٧٦م، استضافت وزارة الخارجية الأمريكية مؤتمرا للمتخصصين، والخبراء بالإرهاب؛ لمناقشة ظاهرة الإرهاب، وقد وصف أحد المشاركين في المؤتمر الإرهابي بقوله: "دعونا نزيل عن رؤوسنا أقنعة وأوهام وخيالات الإرهابي، ونكشف العقل القاتل القابع تحت تلك الأقنعة، إن الإرهابيين يعشقون استعمال تعبيرات لطيفة، رومنطيقية خيالية؛ لوصف أعمال القتل الإجرامية التي يقومون بها، ويدعون بأنهم أبطال ثوريون، ومع ذلك يرتكبون أعمالا جبانة، ويفتخرون للصفات البطولية الإنسانية، وللشهادة وكرم الأخلاق. يعترفون بأنهم جنود ثوريون، ومع ذلك فإنهم يهاجمون عن طريق التسلل فقط، ويقتلون الأبرياء ويشوهونهم، ويحتقرون جميع القواعد، والمعاهدات، والمواثيق، والأعراف الدولية المقررة في الحروب، وبطالون بتحقيق التحرر بينما هم في حقيقتهم يريدون السلطة لأنفسهم. بعضهم يدعي أن العنف الذي يقومون به يجلب لهم الشرف، ويرفع من مكانتهم، بينما يؤكد التاريخ أن الأعمال الإرهابية مدمرة تماما، وتنعكس نتائجها في النهاية ضد المجتمع الثوري ذاته. إنهم يعترفون مرارا بأنهم يريدون تحقيق "العدالة الثورية"، بينما هم في الحقيقة يشنون حربا ضد جميع القيم الأخلاقية، والشرعية، لإقامة حكم استبدادي"(٢).

(١) حريز، عبد الناصر (١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، مرجع سابق ص ٢٣.

(٢) آدمز، جيمز (١٩٨٦)، تمويل الإرهاب، ترجمة سمير سمعان، (نيويورك: شركة سيمون وشيستر)، ص ٨.

وتعد الاتفاقية الأوروبية لمنع الإرهاب، وقمعه لعام ١٩٧٧م إنجازاً مهماً على صعيد التعاون الإقليمي؛ لوضع حد للجرائم الإرهابية^(١).

وفي عام ١٩٨٠م، تبنت وكالة الاستخبارات المركزية للولايات المتحدة الأمريكية تعريفاً مازال معتمداً لديها، ونص على ما يلي: "الإرهاب هو التهديد باستعمال العنف، أو استعمال العنف لأغراض سياسية من قبل أفراد أو جماعات، سواء أكانت تعمل لصالح سلطة حكومية قائمة، أو ضدها، ويكون القصد من تلك الأعمال إحداث صدمة، أو فزع، أو ذهول، أو رعب لدى المجموعة المستهدفة، والتي تكون عادة أوسع من دائرة الضحايا المباشرين للعمل الإرهابي. وقد شمل الإرهاب جماعات تسعى لقلب أنظمة حكم محددة، وتصحيح مظالم محسوسة سواء كانت مظالم قومية، أم لجماعات معينة، لتدمير نظام دولي كغاية مقصودة لذاتها"^(٢).

وقد اجتمعت لجنة الخبراء العرب في تونس في الفترة من ٢٢_٢٤/٨/١٩٨٩م؛ لوضع تصور عربي أولي لمفهوم الإرهاب، والإرهاب الدولي، والتمييز بينه وبين نضال الشعوب من أجل التحرر، ووضعت التعريف التالي: "هو فعل منظم من أفعال العنف، أو التهديد الذي يسبب فزعاً، أو رعباً من خلال أعمال القتل، أو الاغتيال أو حجز الرهائن، أو اختطاف الطائرات، أو تفجير المفرقات وغيرها؛ مما يخلق حالة من الرعب والفوضى والاضطراب، والذي يستهدف تحقيق أهداف سياسية سواء قامت به دولة، أو مجموعة من الأفراد ضد دولة أخرى، أو مجموعة أخرى من الأفراد، وذلك في غير حالات الكفاح المسلح الوطني المشروع؛ من أجل التحرير، والوصول إلى حق تقرير المصير في مواجهة أشكال الهيمنة كافة، أو قوات

(^١) Noemi Gal-or, International Cooperation to Suppress Terrorism (London: Croom Helm, 1985) P.140.

(^٢) التل، أحمد يوسف (١٩٩٨)، مرجع سابق، ص ١٣_١٤.

استعمارية، أو محتلة، أو عنصرية، أو غيرها، وبخاصة حركات التحرير المعترف بها من الأمم المتحدة، ومن المجتمع الدولي، والمنظمات الإقليمية، بحيث تنحصر أعمالها في الأهداف العسكرية، أو الاقتصادية للمستعمر، أو المحتل، أو العدو، ولا تكون مخالفة لمبادئ حقوق الإنسان، وأن يكون نضال الحركات التحررية وفقا لأغراض ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئه، وسواء من قرارات أجهزتها ذات الصلة بالموضوع" (١).

وعرف دارسون مختلفون الإرهاب تعريفات مختلفة، مثلاً: عرف أحمد جلال عز الدين الإرهاب بأنه: "عنف منظم، ومتصل؛ بقصد خلق حالة من التهديد العام الموجه إلى دولة، أو جماعة سياسية، ترتكبه جماعة منظمة، لتحقيق أهداف سياسية" (٢).

وعرفه عبد العزيز سرحان بأنه: "كل اعتداء على الأرواح، والممتلكات العامة، أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة، وهو بذلك يمكن النظر إليه على أساس أنه جريمة دولية أساسها مخالفة للقانون الدولي... ويعد الفعل إرهاباً دولياً، وبالتالي جريمة دولية، سواء قام به فرد، أو جماعة، أو دولة.

كما يشمل أيضاً أعمال التفرفة العنصرية التي تباشرها بعض الدول" (٣).

ويرى عبد الوهاب حومد أن "الإرهاب مذهب يعتمد للوصول إلى أهدافه على الذعر والإخافة، وهذا المذهب ذو شقين: شق اجتماعي يرمي إلى القضاء على نظام الطبقات القائم بمجموعه، وتحت مختلف أشكاله؛ فيكون النظام الاجتماعي بمجموعه هدفاً مباشراً له، وشق

(١) عبيدات، خالد، (الأربعاء ١١/٢٦/١٩٩٧م)، ظاهرة الإرهاب، محاضرة نشرت في جريدة الرأي الأردنية، العدد ٩٩٤٢، ص ٤.

(٢) عز الدين، أحمد جلال (١٩٨٦)، الإرهاب والعنف السياسي، (القاهرة: دار الحرية)، ص ٢٥.

(٣) سرحان، عبد العزيز (١٩٧٣)، حول تعريف الإرهاب الدولي وتحديد مضمونه، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد التاسع والعشرون، ص ١٧٤، ١٧٣.

سياسي؛ يهدف إلى تغيير أوضاع الحكم رأساً على عقب، ولا يتردد في ضرب ممثلي الدولة؛ لضرب الدولة ذاتها"^(١).

وينظر صلاح الدين عامر إلى الإرهاب على أنه: "الاستخدام المنظم للعنف؛ لتحقيق هدف سياسي وبصفة خاصة جماع أعمال العنف، وحوادث الاعتداء الفردية، أو الجماعية، أو التخريب، الذي تقوم منظمة سياسية ضد المواطنين؛ لخلق جو من عدم الأمن، وهو ينطوي على أنواع متعددة من الأعمال، وأظهرها أخذ الرهائن، واختطاف الأشخاص وقتلهم، ووضع متفجرات أو عبوات ناسفة في أماكن تجمع المدنيين، أو وسائل النقل العامة، وتغيير مسار الطائرات بالقوة"^(٢).

و يعرفه عصام رمضان بأنه: "استخدام العنف، أو التهديد باستخدامه ضد أفراد، مما يعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة، أو يؤدي بها، أو تهديد الحريات الأساسية للأفراد؛ لتحقيق أغراض سياسية، والتأثير في موقف مجموعة أو سلوكها، بغض النظر عن الضحايا المباشرين"^(٣).

ويشير تعريف الإرهاب في التشريع المصري إلى: كل استخدام للقوة، أو العنف، أو التهديد، أو الترويع، الذي يلجأ إليه الجاني؛ لتنفيذ مشروع إجرامي فردي، أو جماعي، من شأنه إيذاء الأشخاص، أو إلقاء الرعب بينهم، أو تعريض حياتهم، أو حرياتهم، أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بالاتصالات، أو بالمواصلات، أو بالأموال، أو بالمباني أو بالأماكن العامة أو الخاصة، أو الاستيلاء عليها، أو منع، أو عرقلة ممارسة السلطات العامة، أو دور

(١) حومد، عبد الوهاب (١٩٦٣)، الإجرام السياسي، (بيروت: دار المعارف)، ص ٢٢٠.

(٢) عامر، صلاح الدين (١٩٧٧)، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام، (القاهرة: دار الفكر العربي)، ص ٤٨٦-٤٨٧.

(٣) رمضان، عصام صادق (تموز ١٩٨٦)، الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٨٥، ص ٢٤.

العبادة، أو معاهد العلم لأعمالها، أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين، أو اللوائح، أو استهداف الإخلال بالنظام العام، أو تعريض سلامة المجتمع، وأمنه للخطر(١).

يلاحظ من العرض السابق أن للإرهاب ركنين أساسيين: (سيكولوجي) وسياسي، أي فردي وجماعي، ويميز بعض الباحثين مثل (فاسيورسكي) بين الرهبة، والإرهاب بربط الرهبة بالمعنى السيكولوجي الفردي، والإرهاب بالمعنى السياسي الجماعي.

لقد حافظت عبارة الإرهاب على الركنين الأساسيين: (السيكولوجي)، والسياسي، إلا أن الفوضوية، والعدمية قد غيرتا مضمون الركن الثاني، وتوجهاته بصورة جعلت تلك العبارة تشتمل على عنصرين رئيسيين جديدين هما: أن الإرهاب يبدو نسقا في الصراع السياسي يعتمد على وسيلة الرعب؛ لتغيير نسق سياسي، أو نظام سياسي، وإنه وسيلة يعتمدها المحكومون — بصورة غير قانونية — ضد الحكام الذين يمارسونها بصورة قانونية، فالإرهاب، بهذا المعنى، هو إرهاب مضاد(٢).

ويلاحظ الباحث من العرض السابق عدم وجود اتفاق واضح محدد بين المتخصصين حول مفهوم الإرهاب، فما قد يعتبره بعضهم إرهابا، ينظر إليه آخرون على أنه عمل مشروع. فالاستعمار، والعنصرية، والحالات التي تنطوي على انتهاكات عديدة وصارخة لحقوق الإنسان والحريات الإنسانية، والحالات التي يوجد فيها احتلال أجنبي يدرجها بعض الباحثين في فئة الإرهاب الرسمي، أو إرهاب الدولة(٣).

وقد يرجع الإرهاب إلى اليأس من أسلوب التدرج، والإصلاح والإقناع؛ ولاختصار الزمن وصولا إلى الأهداف التي يرى الثوريون أنها تحظى في نهاية المطاف برضا (١) غنام، محمد (تموز ١٩٩٣م)، المواجهة التشريعية للإرهاب بين القانون الإيطالي والقانون المصري، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٣، ص ٧٢.

(٢) Spiridowitch; Histoire du terrorisme russe, Paris, Payot, 1930.PP.23et 25.

(٣) وثائق الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس الأمن، اللجنة المتخصصة المعنية بالإرهاب الدولي، محاضر اجتماعات، دراسات، تقارير، قرارات، من العام ١٩٨٢ حتى غاية العام ١٩٩٤.

الجماهير (١)، وفي أثناء محاولة الإرهابيين إثارة الحكومة، ودفعها لارتكاب الأعمال القمعية، فإن الإرهابيين — بطبيعة الحال — سيعاملون المدنيين كأهداف مشروعة لعملياتهم الإرهابية (٢). وبذلك يمكن القول: إن الإرهاب حلقة مفرغة لا يمكن للعالم أن يخرج منها إلا بإزالة أسباب القهر والظلم، وليس بمنع المظلومين، والمقهورين من التمرد، والاحتجاج حتى الموت (٣).

ويشمل الإرهاب: الاغتيال، والتشويه، والتعذيب، والتخريب، والنسف؛ لتحقيق هدف سياسي معين مثل: كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، أو وسيلة للحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام: الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشئئة الجهة الإرهابية (٤).

والإرهابي هو: "من يلجأ إلى الإرهاب بالقتل، أو إلقاء المتفجرات، أو التخريب؛ لإقامة سلطة؛ أو تقويض أخرى، والحكم الإرهابي هو نوع من الحكم الاستبدادي يقدم على سياسة الشعب بالشدة، والعنف للقضاء على النزاعات، والحركات التحررية، والاستقلالية" (٥).

وبما أن الإرهاب شكل من أشكال العنف المنظم؛ لجأت المنظمات الدولية — وعلى رأسها الأمم المتحدة — إلى استعمال مفهوم إجرائي للفعل الإرهابي، بحيث أصبح هناك اتفاق عالمي على كثير من صور الأعمال الإرهابية، مثل: الاغتيال، والتعذيب، واختطاف الرهائن، واحتجازهم وبث القنابل، والعبوات المتفجرة، واحتجاز وسائل النقل واختطافها، والرسائل الملوغمة... إلخ (٦).

(١) إسماعيل، محمد عبد العزيز (١٩٩٤م)، الإرهاب والإرهابيون، (الإحساء: مطابع الحسيني الحديثة)، ص ٥٩.

(٢) التل، أحمد يوسف (١٩٩٨)، مرجع سابق ص ١٥، وجيمز آدمز (١٩٨٦م)، مرجع سابق، ص ١٠.

(٣) السماك، محمد، (١٩٩٢م)، مرجع سابق، ص ٣١.

(٤) التل، أحمد يوسف (١٩٩٨)، مرجع سابق ص ١٥.

(٥) نفس المصدر، ص ١٧.

(٦) الإرهاب والسياسة الدولية (نيسان ١٩٩٣م)، مجلة السياسة الدولية، دار الأهرام، القاهرة، العدد ١١٢، ص ٦.

ومن خصائص العمل الإرهابي أنه ذو طابع رمزي، فهو لا يقصد لذاته، بقدر ما ينطوي عليه من رسالة موجهة إلى الضحايا المحتملين الآخرين كافة، بحيث يوقع الرعب في القلوب، ويثير التساؤل عن ماهية الضحية التالية(١).

وبذلك يمكن القول: إن "الإرهاب هو كل استخدام، أو تهديد باستخدام عنف غير مشروع؛ لخلق حالة من الخوف؛ والرعب؛ لتحقيق التأثير، أو السيطرة على فرد، مجموعة من الأفراد، أو حتى المجتمع بأسره؛ وصولاً إلى هدف معين يسعى الفاعل إلى تحقيقه، والفاعل هنا قد يكون فرداً، أو جماعة، أو حتى الدولة ذاتها عندما تقود الإرهاب في الداخل، أو الخارج"(٢).

أما استخدام الإرهاب كوسيلة سياسية، فيعود إلى الأزمنة الغابرة، إلا أن الدعوة إلى الإرهاب الثوري، والدفاع الفلسفي عنه شاع في السنوات الأولى للثورة الفرنسية، وفي كتابات بعض المتطرفين الثوريين والفوضويين في القرن التاسع عشر، وبخاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولاسيما في روسيا وأوروبا الغربية(٣).

ويرى الباحث أن الدول مختلفة حول مفهوم الإرهاب، فبعضها يرى تجريم أعمال العنف كافة، أيّاً كانت أسبابها، أو بواعثها، فيما هناك دول تفرق بين أعمال المقاومة المشروعة التي تقوم به جماعات التحرر الوطني، للحصول على حق تقرير المصير، والعنف غير المشروع الذي يرتكب لبواعث سياسية أو اقتصادية.

ويجد الباحث أن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م أفرزت نتائج سلبية على العالم الإسلامي؛ لما أصر الغرب عليه من ربط بين الإسلام بالإرهاب على الرغم من أن جميع المؤسسات الإسلامية

(١) التل، أحمد يوسف (١٩٩٨)، مرجع سابق ص ١٢.

(٢) حريز، عبد الناصر (١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٣) التل، أحمد يوسف (١٩٩٨)، مرجع سابق ص ١٦، ومحمد عبد العزيز إسماعيل (١٩٩٤م)، مرجع سابق ص

أعلنت موقف الإسلام الرافض للتخريب، والعدوان، وسفك الدماء والتدمير، وأكد الباحث أن إسرائيل انتهزت الفرصة، واتهمت الفلسطينيين في حقهم بالمقاومة المشروعة ضد الاحتلال بوصفهم بالإرهابيين، وذلك عندما اجتاحت الأراضي الفلسطينية، تحت سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، وارتكبت المجازر البشعة ضد الفلسطينيين، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال أفغانستان والعراق، بينما اكتفى العالم العربي بعقد مؤتمرات القمة – وبخاصة مؤتمر القمة السادس عشر المنعقد في تونس (٢٠٠٤م) – للتفريق بين المقاومة والإرهاب. لا بد أن ننهي هذه المقدمة بأن المجتمع الدولي أدان إسرائيل في العدوان على السمّوع (١٩٦٦)، وبالرغم من المقدمة السابقة فإن الباحث لا يركز على الإرهاب الإسرائيلي وعلاقة إسرائيل بالإرهاب بل يدون تجربة الأردن في مقارعة العدوان والإرهاب الإسرائيلي خلال الأعوام ١٩٥٣-١٩٦٦، وفي تلك الفترة التي قامت فيها إسرائيل بعدد من العمليات العدوانية على الأراضي الأردنية.

المبحث الثاني

المجازر الإسرائيلية والقانون الدولي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية

عندما نتكلم عن حقوق المدنيين في وقت النزاع المسلح، فإننا نعني بذلك: حماية المدنيين ضد بعض عواقب الحرب من خلال مجموعة القيود، والواجبات التي يلتزم بها المقاتلون؛ لحماية المدنيين في أثناء العمليات العسكرية، وتعد مجموعة القواعد القانونية المنظمة لهذه الحماية للسكان المدنيين ملزمة للدول المتعاقدة أطراف العلاقة، كما أنها ملزمة كذلك بالنسبة لغيرها من الدول أعضاء الجماعة الدولية على أساس أنها باتت تكون عرفاً دولياً ملزماً في النزاعات المسلحة.

فقد نصت المادة ٢ فقرة ٤ "من ميثاق الأمم المتحدة على حظر استخدام القوة في العمليات الدولية، وقد أثار مبدأ حظر استخدام القوة في العمليات الدولية جدلاً لم يسبق له مثيل منذ أن أخذت بعض الدول الأعضاء في المنظمة الدولية تستخدم القوة ضد دول أخرى في المنظمة، مما حمل بعض الفقهاء على طرح السؤال التالي: "من اغتال المادة ٢ فقرة ٤" من ميثاق الأمم المتحدة، التي تتعلق بحظر استخدام القوة في العمليات الدولية. وقد دفعت الممارسة الجديدة إلى القول إن: "العقوبات الفردية التي تنفذها الدول، والتي منع الميثاق تطبيقها إلا بوجود ظروف استثنائية للغاية، أصبحت القاعدة نظراً لتكرّر استعمالها"(١).

ولما كان الاحتلال الحربي أمراً غير مشروع في القانون الدولي، فإنه يستوجب معه الحكم بعدم شرعية وجود قوات الاحتلال في الإقليم المحتل، الأمر الذي يدفع أبناء هذا الإقليم للعمل على التحرر من هذا الاعتداء السافر على أرضه ووطنه، منادين بحق الانتصاف من هذا الدخيل، وما يرافق دخوله غير الشرعي عادة من خروج على قواعد حقوق الإنسان التي أوجب

(١) الغزال، إسماعيل (١٩٩٠م)، الإرهاب والقانون الدولي، (بيروت: الناشر المؤسسة الجامعية)، ص ٨١.

القانون الدولي احترامها، وعدم انتهاكها؛ لذلك فإن الاحتلال الحربي لا يعطي لدولة الاحتلال حقا شرعياً في السيادة على الإقليم المحتل^(١).

وإن كانت تلك السيادة قد أوقفت بالنسبة للدولة الأصلية خلال تلك الفترة، إلا أن هذا لا يعني انعدامها، ولا يجبر بالتالي أبناء هذا الإقليم على الولاء لسلطات الاحتلال، بل يظل ولاؤهم لدولتهم الأصلية.

ويستند حق المدنيين في المقاومة المسلحة إلى قواعد القانون الدولي، التي تتمثل في لوائح لاهاي، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، والملحقين المكملين لتلك الاتفاقيات الصادرين في عام ١٩٧٧، كما يستند كذلك إلى آراء الفقه الدولي الذي لم ينكر ذلك الحق، بالإضافة إلى سند آخر هو ما جرى عليه العرف الدولي من عدم إنكار هذا الحق في كثير من الحروب ضد الاستعمار، هذا بالإضافة إلى مبدأي: حق تقرير المصير، وحق الدفاع الشرعي اللذين أقرتهما المواثيق الدولية^(٢).

سلمت هذه الاتفاقيات بحق المقاومة المسلحة للسكان المدنيين كأحد الحقوق المقررة في القانون الدولي، ويستشف ذلك من المادة المشتركة بين الاتفاقيات الأربع، التي تنص على أنه تطبق هذه الاتفاقية أيضاً في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لأراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة إذا كان هذا الاحتلال لا يواجه مقاومة مسلحة^(٣).

ولقد كانت إسرائيل من أوائل الدول التي قلبت ظهر المجن لمبدأ حظر استعمال القوة في العمليات الدولية، وتستند في ذلك إلى مفهومها الخاص لحق الدفاع المشروع الوقائي، وقد

(١) عامر، صلاح الدين (١٩٧٦)، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٢) ميثاق الأمم المتحدة، المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عام ١٩٦٦، والعهد الدولي للحقوق والسياسية الصادر في ذاته العام.

(٣) المادة (٢) من اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ م.

أدى هذا إلى ظهور حكم يقول: "إن فكرة الدفاع المشروع الوقائي، وما تثيره من مصطلحات متناقضة فيما بينها ما هي إلا اعتداء مبطن" (١).

لقد دفعت الممارسات الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والمواثيق الدولية العديد من الهيئات، والمؤسسات الرسمية والخاصة إلى إيفاد لجان، ومبعوثين؛ لزيارة المناطق المحتلة، وتقصي الحقائق حول الإجراءات، والممارسات الإرهابية الصهيونية ضد سكان المناطق المحتلة، فهناك العديد من الأدلة، والشهادات التي تقدم الدليل على مدى الإرهاب، والتمييز العنصري الذي يتعرض له العرب في المناطق العربية المحتلة، مثل عمليات اعتقال الأطفال، والتحقيق معهم، ومنع الأهل والأقارب من زيارة المعتقلين، وممارسات المستوطنين الإرهابية ضد السكان العرب، والإجراءات التعسفية ضد المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية، وجرائم القتل وهدم المنازل، وحظر التجول، وفرض الإقامات الجبرية، والعقوبات الجماعية (٢).

(١) الغزال، إسماعيل (١٩٩٠)، مرجع سابق، ص ٨١.

(٢) التل، أحمد يوسف (١٩٩٨)، مرجع سابق ص ٣١٢.

خلاصة :

لقد عرض الفصل السابق التعريفات المختلفة لمفهوم الإرهاب، وتوصل الباحث إلى أن الإرهاب: هو كل استخدام، أو تهديد باستخدام عنف غير مشروع؛ لخلق حالة من الخوف والرعب؛ لتحقيق التأثير، أو السيطرة على فرد أو مجموعة من الأفراد، أو حتى المجتمع بأسره ، وصولاً إلى هدف معين يسعى الفاعل إلى تحقيقه، والفاعل هنا قد يكون: فرداً، أو جماعة، أو حتى الدولة ذاتها عندما تقود الإرهاب في الداخل أو الخارج.

ثم وضع الباحث موقف القانون الدولي لحقوق الإنسان، والمواثيق الدولية من المجازر الإسرائيلية، ولاحظ أن هذه الممارسات تتناقض مع مبدأ حظر استخدام القوة في العمليات الدولية، والمبررات الإسرائيلية التي تحاول إسرائيل من خلالها تبرير إرهابها ، اذ يستند إلى مفهومها الخاص لحق الدفاع المشروع الوقائي، ولقد دفعت هذه الممارسات الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والمواثيق الدولية العديد من الهيئات والمؤسسات الرسمية والخاصة إلى إيفاد لجان ومبعوثين لزيارة المناطق المحتلة، وتقصي الحقائق حول الإجراءات، والممارسات الإرهابية الصهيونية ضد سكان المناطق المحتلة.

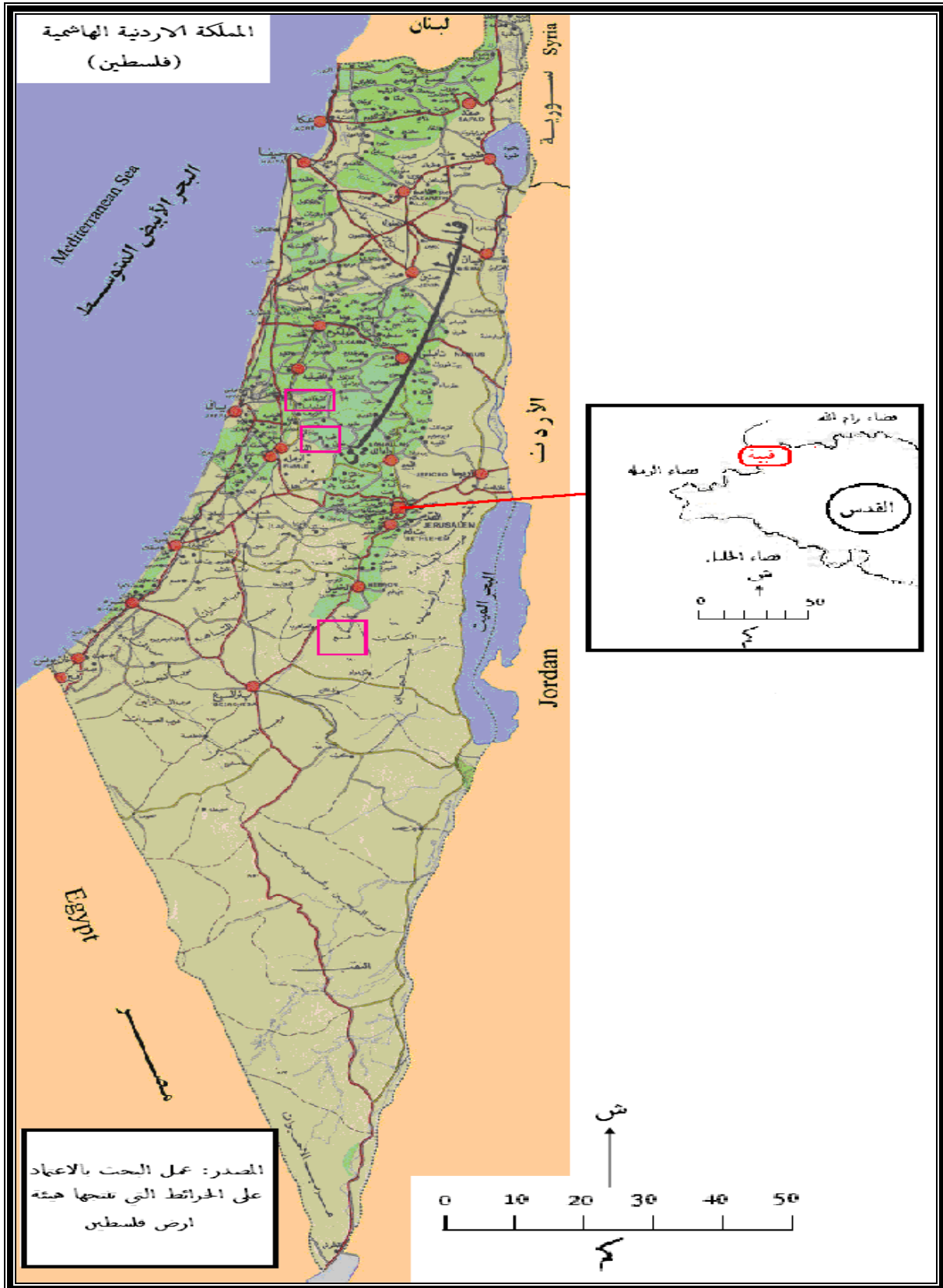
الفصل الثالث

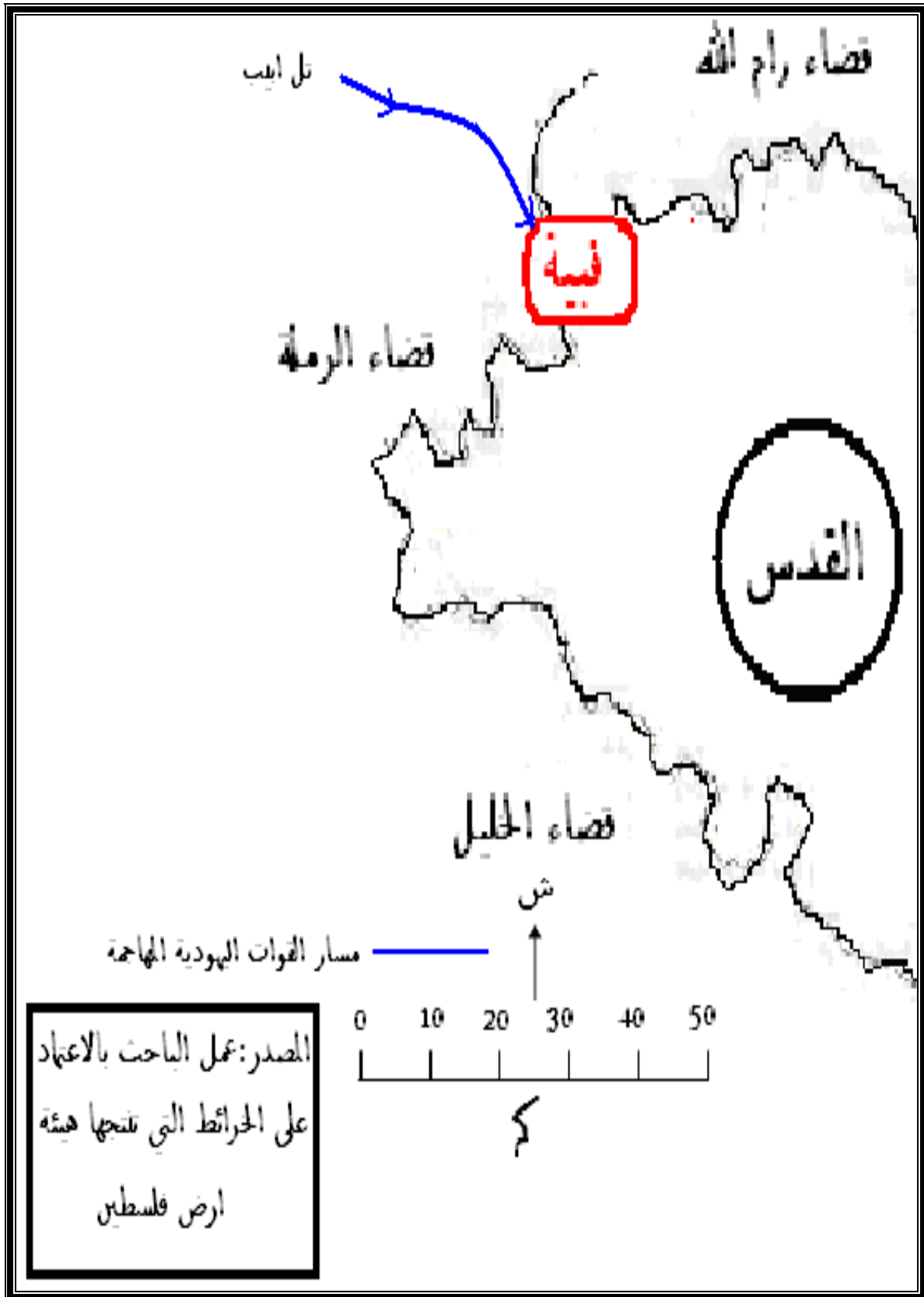
مجزرة قبية (١٩٥٣م)

مقدمة :

انتهت حرب عام ١٩٤٨م بتوقيع الدول العربية التي كانت في حالة حرب مع إسرائيل اتفاقيات الهدنة، وعلى الجبهة الأردنية تم تحديد خط الهدنة بين الأردن وإسرائيل. كان خط الهدنة يتعرض لأعتداءات إسرائيلية، كما كان الأردن يتعرض لغارات إسرائيلية متعددة ودموية، وهذا الوضع كان يشكل تحدياً للأردن، فهو من ناحية عليه أن يضبط خط الهدنة من عمليات التسلل؛ التزاماً باتفاقية الهدنة بينه وبين إسرائيل، وفي الوقت ذاته عليه أن يحمي مواطنيه من الغارات الإسرائيلية.

وكانت غارة إسرائيل على قبية من أشد هذه الغارات عنفاً في الفترة التالية لحرب عام ١٩٤٨م، ويدرس هذا الفصل الأحداث التي سبقت المجزرة، والدوافع الإسرائيلية لارتكابها، ثم يعرض مجريات المجزرة، وبعد ذلك يدرس الموقف الأردني الرسمي من المجزرة، وطريقة إدارته للأزمة.





المبحث الأول

الأحداث التي سبقت المجزرة والدوافع الإسرائيلية

تقع قرية قبية في الضفة الغربية^(١) على بعد خمسة عشر كيلومترا شمال غرب مدينة رام الله، وعلى مسافة ٢٢ كم شرق القدس، قرب قرية بيت نبالا، وعلى بعد كيلومترين من خط الهدنة بين إسرائيل والأردن، وعلى بعد سبعة كيلومترات شرق مستوطنة "بن شيمون"، وتتألف قرية قبية من حوالي مائتين وثمانين منزلاً، تضم حوالي ألفي نسمة^(٢).

كانت مساحتها ١٦٥٠٤ دونمات، وكان في ناحية القرية الغربي موقع أردني محصن يسيطر على الضواحي القريبة منها، ويوجد فيه بصورة دائمة زهاء ثلاثين جندياً أردنياً من الجيش النظامي، والحرس الوطني، وكان الموقع محاطاً بسلك شائك وحاجز من نبات الصبر، وتعبورها طريق ترابية، يتفرع منها عدة طرق صغيرة باتجاه قرية بدرس غرباً، وقرية شقبا شرقاً، ونعلين في جنوباً، ورننيس شمالاً، وكانت أشجار الزيتون تحيط بالقرية، ثم تتحدر نحو الوادي المتفرع من وادي عربة باتجاه الحدود الإسرائيلية^(٣).

كما كان الأردن يتعرض لغارات إسرائيلية متعددة، ودموية، بلغت (٢٠٠) غارة بين شهري كانون الثاني، وأيار عام ١٩٥٣م استهدفت القرى الآمنة في الضفة الغربية^(٤)، وكان

(١) جريدة الدفاع، عدد ٥٣٦٧، التاريخ (١٦/١٠/١٩٥٣)، ص ١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١.

(٣) الحمد، جواد (١٩٩٥)، الشعب الفلسطيني ضحية الإرهاب والمجازر الإسرائيلية، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط) ص ٢٣.

(٤) الرقاد، محمد، وآخرون (٢٠٠٩)، التاريخ العسكري للقوات المسلحة الأردنية/الجيش العربي (عمان: مديرية التوجيه المعنوي القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية)، ص ٢٠٧، الحمد، جواد (١٩٩٥)، مرجع سابق ص ٢٣.

منها العدوان على قرية فلمه في الثالث والعشرين من شهر كانون الثاني، وعلى قرية رنتيس في الثامن والعشرين من الشهر ذاته، والعدوان على القدس مساء ٢٣ نيسان، وفي شهر أيار عام ١٩٥٣م سجلت أربع عشرة حادثة .

وأصدرت الحكومة الأردنية بياناً رسمياً ذكرت فيه أن القوات الإسرائيلية شنت مائتي عدوان على الأردن بين الأول من كانون الثاني والخامس والعشرين من أيار عام ١٩٥٣م، مما أدى إلى استشهاد مائة وخمسة وستين مواطناً، معظمهم من النساء والأطفال، وجرح خمسة وتسعين آخرين^(١).

العدوان الإسرائيلي:

قدم اليهود شكوى إلى لجنة الهدنة المشتركة بتاريخ ١٣ تشرين الأول عام ١٩٥٣م ادعوا فيها أن ثلاثة من المتسللين العرب دخلوا إلى مستعمرة (طيرة يهودا)^(٢)، وألقوا قنبلة يدوية على أحد البيوت؛ مما أدى إلى مقتل امرأة وطفلين. وقبل التحقيق في هذا الحادث من قبل مراقبي هيئة الأمم المتحدة، وفي الليلة التالية للحادث، شنت قوة الوحدة رقم (١٠١) الكوماندوز^(٣) اليهودية هجوماً على قرية قبية. ولقد شجبت الحكومة الأردنية مدبري العملية، وعرضت التعاون من أجل تقصي الموضوع والوصول إلى القتلة^(٤).

(١) نسيبه، حازم (١٩٩٢) تاريخ الأردن السياسي المعاصر، (عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن)، ص ٦٢.

(٢) جريدة الجزيرة، عدد ٢٢٤٤، لتاريخ (١٦/١٠/١٩٥٣)، ص ١.

(٣) الشرع، صادق (١٩٩٧)، حروبنا مع إسرائيل، (عمان: دار الشروق) ص ٣٢٣، ٣٢٤.

(٤) جريدة الجزيرة، عدد ٢٢٤٤، تاريخ (١٦/١٠/١٩٥٣)، ص ١.

فكر موسى دايان بتنفيذ عملية واسعة يقوم من خلالها بمهاجمة قرية قبية، وقريتين أخريين قريبتين منها، هما: شقبة، ونعلين؛ لصرف الأنظار عن الهجوم الرئيس على قبية، وغلق الطريق^(١).

وأما شارون وحسب الادعاء الإسرائيلي فكان له رأي آخر فقد قرر بأن عليه تنفيذ خطة القيادة الوسطى. وأمر بتحميل السيارات المتوجهة إلى الحدود الإسرائيلية — الأردنية بستمائة كيلو غرام من المتفجرات. وكان واضحاً من هذا الأمر للجنود أن شارون لن يكتفي بنسف المباني العامة في القرية^(٢).

ويرى الباحث أن الأردن حافظ على موقفه الايجابي من خلال التزامه باتفاقية الهدنة والقانون الدولي العام، وميثاق هيئة الأمم المتحدة بغض النظر عن الموقف الإسرائيلي العدائي تجاه القرى الأممية على الحدود الأردنية.

ويرى الباحث أن إسرائيل وظفت التسلل المزعوم؛ لبث روح الانتقام شعبياً وعسكرياً لأغراض عدوانية، تتسم بالمرحلية الممنهجة؛ بهدف تفريغ الحدود الأردنية الأممية من سكانها، وتأمين الأمن المزعوم لمستوطناتها وخلق مشكلة اللاجئين؛ لتفريغ مناطق الحدود من السكان العرب، كما حدث في عام ١٩٤٨م، أما بعد ذلك فقد أصبح الجيش لا يتصرف على هواه، بل أصبح يتوجّه بطلبات إلى المؤسسات الحكومية العليا؛ كي يحصل منها على تفويض بتنفيذ خطة ما؛ لطرد السكان العرب، وذلك لإيجاد قطاع أمني على حدود الدولة مع الأردن، والتخلص من القرى العربية على طول الحدود، إذ إن وجودها بمحاذاة الحدود كان سبباً في اجتذاب اللاجئين العرب للعودة إلى قراهم الأصلية التي هجرهم اليهود منها، إضافة إلى أن

(١) بنزيمان، عوزي (١٩٨٦)، شارون بلدوزر الأرهاط الإسرائيلي (عمان : دار الجليل للنشر) ص ٤٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ٤٣، ٤٤.

القرى الحدودية كانت تشكل -برأي اليهود- مراكز تجسس على اليهود، وتشجع دخول المتسللين العرب من خارج الحدود.

ومن دوافع العدوان الإسرائيلي على القرى العربية الحدودية أيضا زيادة مساحات المستوطنات اليهودية من الأراضي للأغراض الزراعية ، أو لإنشاء مستوطنات جديدة لإسكان المهاجرين الجدد ^(١).

كانت السلطات الإسرائيلية تتظر بخطورة بالغة إلى بقاء قرى عربية شبه خالية من السكان، وذلك خشية أن يعود إليها سكانها العرب الذين فروا منها خلال الحرب، لذا كان من الأفضل تفريغ القرية من سكانها بشكل نهائي، أي طرد ما تبقى من سكانها، ومن ثم مسح القرية من على وجه البسيطة، أو إسكان يهود فيها. وبهذه الطريقة كان بالإمكان تقليص عدد القرى العربية التي يمكن أن تكون ملجأ للمتسللين ^(٢). ويزعم الإسرائيليون أن هذه المجزرة كانت انتقاما من تسلل الفلسطينيين إلى داخل فلسطين المحتلة، حيث تقع مدنهم، وبلدانهم، وقراهم، ومنازلهم، وحقولهم، ومراعيهم، وممتلكات تركوها وراءهم يوم إبعادهم الفاجع الحزين.

أن الأمم المتحدة قررت حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى قراهم وبلدانهم ومدنهم التي طردوا منها، أو دفع تعويضات لهم، ولكن إسرائيل لم تنفذ تلك القرارات.

وكان الوفد الإسرائيلي يتهم الأردن بمسؤوليته عن أعمال التسلل، ويسوق ذلك تبريرا لعدوان إسرائيل على القرى الأمامية الآمنة، بينما يكرر الأردن أمام هيئة الرقابة الدولية أنه، وإن لم يكن - بأي حال من الأحوال - وراء أعمال التسلل، وهذه هي الحقيقة، إلا أنه يرفض أن يقوم بمهام الشرطي في منع الفلسطيني المشرّد منذ خمس، أو ست سنوات في ذلك الحين، من محاولة العودة إلى منزله، أو قريته، أو بلدته. وهكذا استمر مسلسل التوتر على خطوط الهدنة،

(١) موريس، بني (١٩٩٢)، طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين (دار الجليل :عمان)، ص ٢٣٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

مخلفا انعكاساته العميقة على الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والأمنية ، والمجتمع الأردني كله^(١).

ويلاحظ الباحث في دراسته للدوافع الإسرائيلية لارتكاب مجزرة قبية، أنها بداية التطهير العرقي، والتفريغ المرحلي للمنهج ، وسياسة القضم التدريجي، باستخدام ذريعة التسلل مبررا لارتكاب مجزرة قبية، وغيرها من المجازر البشعة.

ولا يستغرب الباحث أيضاً أن تلجأ إسرائيل في كل مجزرة ترتكبها إلى افتعال المبررات المزيفة، والأدلة المفبركة لاعتدائها الإرهابية على العرب والمسلمين، وبخاصة الشعب الفلسطيني. والكيان الصهيوني ضليع في صنع المؤامرات التي تخدم مخططاته، كما في إرهاب الدولة التي تمارسه في أنحاء المعمورة كافة، ويتمثل ذلك بالحروب، والاغتيالات، والمجازر، وصناعة الجوع، والأمراض، والأزمات الدولية المستعصية.

(١) نسبية، حازم (١٩٩٢) مرجع سابق ص ص: ٦٢، ٦٣

المبحث الثاني

مجرىات مجزرة قبية

جرت مجزرة قبية بعد الادعاءات الإسرائيلية حول التسلل المزعوم، إذ شاركت القيادات السياسية، والعسكرية الإسرائيلية بأعلى مستوياتها في التخطيط، والتحضير، وتكليف ارئيل شارون بتنفيذ المجزرة، حيث اشتبكت سرايا اليهود مع أفراد الحرس الوطني، الذين تمركزوا في خنادقهم، وأخذوا يقاومون الهجوم بما لديهم من أسلحة^(١).

دام إطلاق النار مدة ساعتين توقف بعدها أفراد الحرس الوطني عن المقاومة، وانسحبوا؛ لأن ذخيرتهم نفذت، وكان من المتوقع أن تمكنهم من المقاومة ساعتين على الأقل لو أنهم فطنوا لها قبل أن يخلوا مواقعهم، وينسحبوا تاركين القرية مكشوفة تماماً أمام الجنود اليهود؛ مما سهّل وصولهم إلى البيوت بسرعة^(٢).

ويدعي الإسرائيليون أن القوة فجرت — خلال ساعتين — خمسة وأربعين منزلاً، واحداً وراء الآخر، وهي منازل لأغنياء من القرية، ووجهائها وعادت القوة الإسرائيلية إلى الحدود الإسرائيلية دون أن تصادفها أي مقاومة، أو مشكلات تذكر، وأرسل شارون تقارير إلى دايان قال فيها: "إن المهمة نفذت، وأن عدداً يتراوح بين ثمانية إلى اثني عشر عربياً قد قتلوا"، وفي صبيحة اليوم التالي أذاع راديو الأردن أن مهاجمي قبية قتلوا تسعة وستين طفلاً وامرأة ورجلاً، ودمروا أربعين منزلاً، وأطلقوا النار في شقبة وبدرس، فقد كان الكثير من المواطنين الفلسطينيين في منازلهم التي دمرها الإسرائيليون في عملية قبية، وكان معظم القتلى من الأطفال والنساء من أهل القرية^(٣)، وذلك في ليلة ١٤-١٥ تشرين الأول ١٩٥٣ م. ونسفت

(١) جريدة الدفاع، عدد ٥٣٦٧، تاريخ (١٦/١٠/١٩٥٣)، ص ١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١.

(٣) جريدة الأردن، عدد ٢٦٧٧، التاريخ ١٦/١٠/١٩٥٣، ص ١.

منازل القرية عن بكره أبيها على رؤوس ساكنيها من النساء والأطفال، أما الرجال القادرون على حمل السلاح من الحرس الوطني، فقد دافعوا عن قريتهم دفاعاً بطولياً، ولكن حجم القوات المعتدية الكبير مكن بعض عناصرها من التسلل تحت جناح الظلام، وتدمير القرية^(١).

ويرى الباحث أن الحرس الوطني أسهم بكل طاقاته بالرغم من محدودية السلاح،

والتجهيز مقارنة مع التجهيزات العالية للجيش الإسرائيلي وسلاحه المتطور.

ولقد تم إبلاغ قائد اللواء الثالث في الجيش الأردني الزعيم (أشتن) في الساعة العاشرة والنصف ليلاً بأن قرية قبية تتعرض للهجوم، ولكنه لم يقدر أهمية الهجوم وحجمه، وكان كل ما عمله أنه طلب من ركن اللواء وكيل القائد عكاش الزبن الاتصال مع الحظيرة الموجودة في قرية (بدرس) التي تبعد حوالي كيلومترين عن قبية، والطلب منها أن ترسل دورية إلى قبية؛ للاستطلاع؛ وجلب المعلومات، ولكن الدورية اشتبكت مع اليهود، ولم تتمكن من العودة بالمعلومات. وقبل وقوع الاعتداء على قرية (قبية) بمدة أسبوعين أبلغ القائد صادق الشرع بأنه تقرر نقل كتيبته (الكتيبة الثامنة) من القدس إلى المفرق لمدة ثلاثة أشهر؛ للتدريب وأن الكتيبة الخامسة التي كان يقودها المقدم علي الحيارى ستستلم الدفاع عن منطقة القدس. وقد تحدد يوم ١٤ تشرين الأول ١٩٥٣م موعداً لإنهاء تسليم مواقعهم والخروج من القدس إلى المفرق، وبعد القيام بالكشف المشترك من قبل جميع قادة سرايا الكتيبتين، وإتمام عملية التسليم والاستلام أخرجت جميع سرايا الكتيبة الثامنة بقوافلها حسب أمر الحركة الذي أصدره الشرع للكتيبة وتحركوا في أثناء الليل؛ ليتمكنوا من الخروج من عمان قبل شروق الشمس^(٢).

(١) الكيلاني، هيثم (١٩٩١)، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٨٨ (بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية)، ص ١٧٠.

(٢) الشرع، صادق (١٩٩٧)، مرجع سابق ص ٣٢٥.

وعندما وصلت القوافل العسكرية منطقة بين القدس والخان الأحمر ذهب الشرع إلى قيادة اللواء؛ لكي يبلغ الزعيم (أشتن) بخروج كتيبته من القدس؛ ويلحق بالقافلة ولما دخل على الزعيم في غرفته حوالي منتصف الليل وجده جالسا يقرأ كتابا، فأخبره بأنهم الآن قد خرجوا نهائيا من منطقة القدس، وأصبحت جميع قوافلهم في طريقها إلى عمان فالمفرق، وسأله: هل لديه أية تعليمات أخرى (كما جرت العادة في مثل هذه الأمور)؟، فقال: شكرا (لا شيء) وودعه وانصرف. و الغريب في هذا الموقف أن معركة (قبية) كانت في ذلك الوقت على أشدها، وأن كل ما يحتاجه الزعيم أشتن هو أن يخبره عن المعركة، ويطلب أن يحول سريتين، أو الكتيبة بكاملها، ويذهب إلى قرية قبية. ولو طلب ذلك منه، لوصل إليها، خلال فترة أقل من ساعة، و قبل أن ينسحب اليهود منها، ولتمكن من الاشتراك في المعركة، وضرب اليهود بكل قوة الكتيبة ضربة ماحقة^(١).

هزت القضية ضمير العالم، وأدانت الأمم المتحدة إسرائيل بمنتهى الشدة، واتهمتها بخرق ميثاق الأمم المتحدة دون عقوبات وطالبتها بدفع تعويضات^(٢) ويرى الباحث أن الأردن حافظ على موقفه الايجابي من خلال التزامه باتفاقية الهدنة والقانون الدولي العام ، وميثاق هيئة الأمم المتحدة بغض النظر عن الموقف الإسرائيلي العدائي تجاه القرى الأمامية على الحدود الأردنية.

(١) (الشرع،صادق (١٩٩٧)، مرجع سابق ص ص ٣٢٥، ٣٢٦.

(٢) قرار مجلس الأمن رقم ١٠١ (١٩٥٣) بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٤ منشور في كتاب قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٢، جمع وتصنيف سامي مسلم (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات)، ص ١٦٠.

وقد ثبت الجنرال "فان بينيكة" كبير مراقبي الأمم المتحدة في تقريره إلى اجتماع مجلس الأمن الدولي في ٢٧/١٠/١٩٥٣م "أن الهجوم كان مدبراً ونفذته قوات إسرائيلية"^(١).
 أن ضعف وعدم فعالية قرارات هيئة الأمم المتحدة التي تعتمد على الإدانة والشجب أعطت إسرائيل الضوء الأخضر لارتكاب المزيد من المجازر على خطوط الهدنة، وذلك لأنها تخلو قراراتها من تشكيل محكمة لجرائم الحرب الإسرائيلية، أو حتى المطالبة بالتعويضات.
 ووصف مراقبو الأمم المتحدة الذين وصلوا إلى المكان بعد أنهى الإسرائيليون عملياتهم بساعتين ما وجدوه كالتالي:

كانت هناك جنث اخترقها الرصاص في كل مكان قرب الأبواب، أما آثار الرصاص المزدوج على الأبواب، فقد دل على أن المواطنين أجبروا على البقاء داخل البيوت حتى هدمت فوق رؤوسهم، وقد أجمع الشهود على وصف تلك التجربة بأنها ليلة من الرعب، تحرك فيها الجنود الإسرائيليون عبر القرية ينسفون البيوت، ويطلقون الرصاص على مداخل البيوت، والنوافذ من أسلحة أوتوماتيكية، وقنابل يدوية^(٢).

(١) (الحمد، جواد (١٩٩٥)، الشعب الفلسطيني ضحية الأتهاب والمجازر الإسرائيلية، (عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط) ص ٢٤.

(٢) (مصالحة، نور (٢٠٠٣)، إسرائيل وسياسة النفي (رام الله : دار مدار للنشر) ص ٣١٦.

المبحث الثالث

الموقف الأردني الرسمي من مجزرة قبية، وطريقة إدارته للأزمة

يمكن دراسة الموقف الأردني الرسمي من مجزرة قبية، وطريقة إدارته للأزمة من خلال استعراض الإجراءات الوقائية الدبلوماسية، والعسكرية، والإجراءات العلاجية الدبلوماسية، والعسكرية، وكيفية إدارة الأزمة.

أولاً: الإجراءات الوقائية: الدبلوماسية والعسكرية:

كان الأردن يرتبط بالمعاهدة الدفاعية مع بريطانيا التي كانت بمثابة صمام أمان لمواجهة إسرائيل عسكرياً، وسياسياً، وقانونياً، لما يترتب على بريطانيا من الدفاع عن الأردن ومساعدته عسكرياً، واقتصادياً بموجب تلك المعاهدة، وكان الأردن يعول على تلك المعاهدة كثيراً لردع الاعتداءات الإسرائيلية ومنعها، ولكنها لا تغطي الضفة الغربية. وقد حدد الملك حسين طبيعة العلاقة الأردنية — البريطانية: إذ قال: "لقد نصّت المعاهدة البريطانية - الأردنية على حق الأردن في أن يستوفي مساعدة مالية تبلغ اثني عشر مليون جنيه سنوياً، وعلى التزام بريطانيا العظمى في أن تقدم الضباط اللازمين، لتنظيم الجيش الأردني"^(١)، وكان الإنجليز من الناحية العملية هم الذين يقودون الجيش الأردني.

و يرى الباحث أن الضوابط التي فرضتها المعاهدة البريطانية على الأردن أسهمت في دور أردني أقل فاعلية في الحشد العسكري، والتسلح والقيادة العسكرية المستقلة في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأمامية، ومنها قرية قبية التي حدثت فيها المجزرة الإسرائيلية.

(١) (بن طلال، الحسين، ملك الأردن (١٩٨٧)، مهنتي كملك، أحاديث ملكية، (طرابلس: مؤسسة مصري)

وكانت الإجراءات الأردنية الرسمية قبل المجزرة تحددها متغيرات البيئة العملية بإطارها الدولي والإقليمي والقطري، والبيئة الداخلية والتفاعلات بين أقطابها كما يتبين لنا لاحقاً.

ففي تشرين الثاني عام ١٩٥٢م، قدمت حكومة توفيق أبو الهدى إلى مجلس النواب بياناً وزارياً، ونالت الثقة على أساسه، وجاء فيه: إن أهم ما يشغل بال الناس هو الوضع الاقتصادي العام، ويتلخص هذا الوضع في نصف سكان المملكة تقريباً الذين يعيشون على موارد أجنبية، تأتيهم في شكل قروض طويلة الأمد من دون فائدة، أو مساعدات مجانية، وفي الحالتين غير مستقرة، بالإضافة إلى الحالة الخطرة التي نشأت جراء كارثة فلسطين، ويزيدها حدة ما يفصل بين البلدان العربية المجاورة من حواجز ما تزال باقية.

وفي البيان الوزاري الصادر في ١٩٥٣/٥/٢٤ أمام مجلس النواب خاطب السيد فوزي الملقى المجلس بقوله: "إن قضية فلسطين ليست قضية أردنية فحسب، وإنما هي قضية العرب أجمعين أفراداً وشعوباً ودولاً، ولا تستطيع أية دولة عربية أو غير عربية إبداء رأي معين أو فرض حل معين بصدد تسويتها إلا بضمان الحقوق العربية فيها، وإلا في نطاق التفاهم العربي التام، غير أن الأردن بحكم موقعه الجغرافي ونتيجة للتطورات التي وقعت بعد نكبة العرب في فلسطين يشعر بأنه يحمل العبء الأكبر من الآثار المترتبة على تلك النكبة، والحكومة تقديراً منها للمسؤوليات الجسام التي تواجهها ترى من واجبها أن تتبنى سياسة واضحة لتستلم زمام المبادرة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فتبقى عليها حية في نفوس العرب وتعمل على إشراك العالم العربي معها في الوقوف جنباً إلى جنب أمام الخطر الصهيوني الجاثم على جزء عزيز من أجزاء وطننا العربي، والحكومة تدرك أن كل مواطن أردني في هذا البلد إن هو إلا جندي مرابط على الخطوط الأمامية وإنها إذ تطلب من كل مواطن ومواطنة أن يقوم بواجبه كل في حقله، فإنها ستدعو الحكومات العربية أن تمد يد المساعدة لها في مختلف الأشكال، وعندما تتقدم الحكومة بذلك فإنها لا تخرج عن تنبيه العالم العربي إلى وجوب القيام بما يترتب عليه من

واجبات ولتففيذ ما عليه من التزامات، حتى يعود الحق إلى نصابه ويتحرر الوطن العزيز من مغتصبه" (١).

وفي الأعوام التي تلت الهدنة ارتفع عدد الجند إلى حوالي احد عشر ألف جندي ، فقد أنشئ الحرس الوطني، وتم ربط أفرادها في الخطوط الأمامية على امتداد الجبهة، فشكّلوا بذلك قوة إسناد، وإنذار مبكر بالغ الأهمية في الدفاع عن القرى الأمامية المقابلة لفلسطين المحتلة، بيد أن القوة العسكرية الأردنية المتنامية كانت تقتصر إلى أبسط مقومات الدعم العربي سواء بالمال أو السلاح، وكان يفترض بالدول العربية انطلاقاً من مفهوم الأمن القومي العربي أن تمكن الأردن عسكرياً، واقتصادياً، وتحويل الضفة الغربية، وبخاصة قرى الخطوط الأمامية إلى قلعة عسكرية اقتصادية عصرية على أي عدوان، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث وذهبت النداءات والصيحات أدراج الرياح، وترك الأردن، والشعب الفلسطيني وحدهما يقارعان إسرائيل، ومخططاتها، واضطرت أعداد كبيرة من سكان المناطق الأمامية إلى النزوح عن مدنهم قراهم، والاعتراب عن وطنهم تحت وطأة الأوضاع الاقتصادية السيئة (٢).

وتمثل الموقف الدولي بعد الهدنة بالتصريح الثلاثي الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٠م ، والتي تعهدت فيه تلك الدول بضمان الخطوط الإقليمية القائمة، والتي استقرت عليه اتفاقية الهدنة (٣).

ويرى الباحث أن التصريح الثلاثي كان يهدف إلى حماية إسرائيل، وتثبيت الأمر الواقع، والتمهيد للاعتداءات الإسرائيلية على القرى المتاخمة لخطوط الهدنة.

وعندما تسلم الملك الحسين بن طلال سلطاته الدستورية في ٢ أيار ١٩٥٢م شرع ببناء الأردن القومي المنيع ليكون الصخرة التي تتكسر عليها أطماع الأعداء، فأولى القوات المسلحة

(١) خير، هاني ، (١٩٩٤)، مجموعة البيانات الوزارية الأردنية، (عمان : منشورات مجلس الأمة)، ص ٥٠.

(٢) نسيبة، حازم (١٩٩٢). مرجع سابق ص ١٢

(٣) نفس المصدر، ص ١٢

اهتماما خاصا بتوسيع مختلف قواته العسكرية، وتشكيل وحدات جديدة، وتوفير التسليح، والتجهيز اللازم، وإعداده للدفاع عن البلاد^(١).

ويجد الباحث أن البيئة العربية والإقليمية كانت تعاني من عدم الاستقرار؛ نتيجة الانقلابات العسكرية المتتالية في سورية والعراق، وكذلك عدم استقرار الوضع في مصر إثر قيام الضباط الأحرار فيها بزعامة جمال عبد الناصر بثورة عام ١٩٥٢م؛ مما أضعف قدرات العرب.

ثانياً: الإجراءات العلاجية: الدبلوماسية والعسكرية وكيفية إدارة الأزمة

توحدت المملكة الأردنية الهاشمية شعباً وحكومة، ومنذ المجزرة الإسرائيلية على قبية في مواجهة نتائج المجزرة على قبية، وشاركت الفعاليات الشعبية في دعم الجهود الحكومية على جميع الأصعدة الإنسانية، والاجتماعية، واستهض جميع طاقاته، وإمكاناته السياسية، والعسكرية، والإنسانية ضمن الإطار الداخلي، والعربي، والدولي وعلى جميع الصعد كما يلي:

١. الصعيد السياسي:

فقد عقدت الوزارة الأردنية في ١٥/١٠/١٩٥٣م اجتماعاً طارئاً درست فيه خطة دفاعية حازمة؛ لمواجهة اعتداءات اليهود، كما اتصلت وزارة الخارجية الأردنية بدول التصريح الثلاثي محذرة ومنذرة من عواقب سياسة إسرائيل العدوانية، وأبلغت الدول العربية بالعدوان، واستدعت (بينيكه) كبير مراقبي هيئة الأمم المتحدة لتسليمه مذكرة الحكومة إلى مجلس الأمن^(٢).

وقد استمرت الوزارة في اجتماعاتها في ١٧/١٠/١٩٥٣م، ووافقت على تدابير سريعة؛ لمواجهة الاعتداءات اليهودية، ودعت اللجنة السياسية للجامعة العربية إلى اجتماع في عمان؛ لبحث حوادث الحدود، ووضع خطة مشتركة^(٣).

(١) نسيبة، حازم (١٩٩٢). مرجع سابق ص ٢٧.

(٢) جريدة الدفاع، عدد ٥٣٦٧، التاريخ (١٦/١٠/١٩٥٣)، ص ١.

(٣) جريدة البلاد السعودية، عدد ١٣٩٢، التاريخ (٢٠/١٠/١٩٥٣)، ص ١.

وأعلن رئيس الوزراء في ١٩/١٠/١٩٥٣م أنه سيطلب من الدول العربية إرسال قواتها للتمركز في المواقع الخلفية، أما الجبهات الأمامية فتبقى للأردنيين، وأكدت الحكومة الأردنية في ٢٠/١٠/١٩٥٣م أنها ستتهم بتقوية الحرس الوطني وأعلنت الحكومة الأردنية أنها ستعاقب المسؤولين عن التباطؤ في نجدة قبية^(١).

وعمت موجات المتظاهرين مدن المملكة وقرأها داعية للإعداد للثأر، وإعداد العدد للجهاد^(٢)، ومطالبة بتزويد الشعب الأردني بالسلاح الكافي لتأديب اليهود^(٣). وعندما عقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية اجتماعها في عمان في ٢٢/١٠/١٩٥٣م^(٤) وصلتها برقيات مطالبة بتنفيذ الضمان الجماعي وإرسال الجيوش لصد الاعتداءات^(٥).

٢. الصعيد الميداني العسكري:

بعد مغادرة صادق الشرع قيادة اللواء لحق بقوافل كتيبته، وتابع مسيرته إلى عمان وخرج منها قبل شروق الشمس في طريقه إلى المفرق. وكان من عادته في مثل هذه التحركات أن يتوقف في نقاط معينة؛ لكي يراقب حركة مرور القوافل؛ ثم يلحق بها ويتجاوزها لكي ينتظرها في مكان آخر وهكذا.

وعندما تجاوز عمان، وبينما كان واقفاً على جانب الطريق العام في منطقة (ماركا) يرقب سير القوافل مر به الكولونيل (جيم هتن) مدير هيئة الأركان في قيادة الجيش، وكان في طريقه إلى المفرق. فتوقف وسأله عن قوافل الكتيبة، فأخبره أن سرية الطليعة تقترب

(١) جريدة الدفاع، عدد ٥٣٧١ التاريخ (١٩٥٣/١٠/٢١)، ص ١.

(٢) جريدة الأردن، عدد ٢٦٧٠، التاريخ (١٩٥٣/١٠/١٧)، ص ١.

(٣) جريدة الدفاع، عدد ٥٣٧٢، التاريخ (١٩٥٣/١٠/٢٢)، ص ١.

(٤) جريدة الجزيرة، عدد ٢٢٤٩، التاريخ (١٩٥٣/١٠/٢٢)، ص ١.

(٥) جريدة الدفاع، عدد ٥٣٧٢، التاريخ (١٩٥٣/١٠/٢٢)، ص ١.

الآن من المفرق. وعندئذ قال: إنه لا يظن أنهم سوف يستطيعون البقاء لفترة التدريب، وأخبره عن كارثة قبيلة التي وقعت في الليلة الماضية، وأن القرية دمرت على من فيها من السكان. فقال له إنه قابل الزعيم (أشتن) عند منتصف الليل، وودعه بعد خروج قافلته من منطقة القدس، ولم يخبره عن شيء من هذا. فلم يعلق (هتن) على ما قاله، ولكنه أخبره: أن جميع تشكيلات الجيش العربي وضعت في حالة الإنذار القصوى، وأن قيادة الفرقة تحركت إلى وادي الأردن، وهي الآن تعسكر في منطقة الشونة الجنوبية، كما أبلغه أن كتيبته نتيجة لهذه التحركات أصبحت مرتبطة بقيادة اللواء الأول التي تتمركز الآن مؤقتاً جنوبي قرية كفر أسد، وأنه يجب أن يتحرك رأساً إلى قيادة اللواء؛ لحضور قسم الأمر الذي سيعقده قائده؛ لتنفيذ خطة الطوارئ الجديدة.

وعندئذ اتصل باللاسلكي مع قادة سرايا الكتيبة، وأمرهم أن يتوقفوا عند معسكر المفرق لفترة وجيزة، لإعطاء جنودهم وجبة الغداء ثم تتحرك السرايا بذات الترتيب الذي حضرت به من القدس بسياراتها إلى منطقة قرية كفر أسد، بانتظار تلقي تعليمات جديدة منه لاسلكياً في أثناء الحركة.

ثم توجه بسرعة إلى قيادة اللواء الأول، وبعد اجتماعه مع قائد اللواء الزعيم (جلبيلي) أبلغه أنه تقرر تركيز كتيبته مبدئياً بالدفاع عن قطاع الغور الشمالي الممتد من بلدة العدسية شمالاً حتى جسر الشيخ حسين جنوباً، وإغلاق جميع طرق الاقتراب، والمعابر المؤدية من الغرب إلى الشرق، إذ كان متوقعاً أن تتشن إسرائيل هجوماً عاماً على الأردن. ونظراً لاتساع هذا القطاع بالنسبة لقدرة كتيبة مشاة واحدة، فقد وضع بإسنادهم كتيبة المدرعات الأولى بقيادة القائد (جيمز لنت).

وعندما حدد الشرع مواقع السرايا على الخريطة، وأبلغ قادتها باللاسلكي أن يتحركوا رأساً إلى هذه المواقع، وبيشروا فوراً حفر الخنادق، وتحضير دفاعاتهم حسب الأصول، وأنه سيقابل كل قائد سرية في موقعه الجديد.

وبهذه الطريقة اختصر الكثير من الوقت، إذ تمكنت جميع سرايا الكتيبة من التمرکز في مواقعها قبل الساعة العاشرة ليلاً. وبما أنهم جميعاً لم يذوقوا طعم النوم منذ يومين، منذ غادروا القدس ما عدا بعض فترات توقف قصيرة للاستراحة. فقد ظنَّ الشرع أن الجندي المرهق لا يكون ذا فاعلية جيدة في المعركة مهما بلغت شجاعته وصبره. لذا أصدر أمراً لجميع قادة السرايا، بأن ينام نصف الجنود، والضباط فوراً لمدة أربع ساعات، ثم ينام النصف الآخر بعدهم. وحوالي الساعة الواحدة بعد منتصف الليل تلقى برقية عاجلة من قائد الفرقة يطلب منه أن يقابله في قيادته الأمامية في الساعة السابعة صباحاً، وأن يتخذ الترتيبات اللازمة لغيابه عن الكتيبة لمدة ثلاثة أيام على الأقل، وبعد وصوله شرح له قائد الفرقة الموقف العام، والخطة العامة لتشكيلات الفرقة بالنسبة للتطورات الجديدة. ثم أبلغه أن الحكومة شكلت هيئة تحقيق وزارية برئاسة وزير المعارف أحمد طوقان، وعضوية وزير العدلية شفيق الرشيدات، وصادق الشرع عضواً عسكرياً باللجنة؛ للتحقيق في ملابسات حادثة قبية. وأبلغه أنه يترتب عليه أن يذهب إلى قيادة الجيش في عمان، ويتصل مع هيئة التحقيق؛ لترتيب برنامج العمل. وبعد ذلك سلم قيادة الكتيبة إلى مساعده الرئيس معن أبو نوار، وذهب إلى عمان، وبعد اجتماعه مع هيئة التحقيق تحركوا معاً إلى قرية قبية، حيث اطلعوا على آثار الدمار الرهيب الذي تعرضت له هذه القرية المنكوبة، وسمعوا وصفاً كاملاً لكيفية سير هذه المعركة من أفراد الحرس الوطني، وبعض سكان القرية الذين شاهدوا تنفيذ الجريمة، ثم ذهبت الهيئة إلى مدينة رام الله، لكي تباشر التحقيق مع جميع المسؤولين، واتخذت مقرها الثابت في بناية مركز الشرطة هناك، وبعد التحقيق مع قائد اللواء الزعيم (أشتن) وركن

اللواء، وقائد الكتيبة العاشرة الذي كانت منطقتة مسؤولة عن منطقة قبية، وقائد المقاطعة، وعدد من ضباط الشرطة، وغيرهم. وجدت الهيئة أن هناك إهمالا واضحا من قبل عدد من الضباط المسؤولين المباشرين، ولأسيما قائد الكتيبة العاشرة، وقائد اللواء الذي عندما ذكره الشرع بمقابله له عندما كانت المعركة محتدمة، ولم يخبره عنها أفاد بأن المعلومات لم تكن واضحة لديه. ولكن الهيئة اعتبرت عذره غير مقبول، ولا يعفيه من المسؤولية.^(١)

(١) الشرع، صادق (١٩٩٧) مرجع سابق، ص ص ٣٢٦، ٣٢٧

وطالبت الهيئة بمحاكمة جميع الضباط الذين ثبتت مسؤوليتهم. ولكن قائد الجيش قرر الاستغناء عن خدمات الزعيم (أشتن) قائد اللواء الثالث، ووكيل القائد كامل عبد القادر قائد الكتيبة العاشرة^(١).

ويجد الباحث أن القيادة العسكرية البريطانية في الجيش الأردني كانت تقف موقف المتفرج، ويعد موقفها السلبي أقرب إلى التواطؤ، باعتبارها تملك القرار العسكري، والقدرة على الرد العسكري السريع.

وبالرغم من تقدير المواطنين الأردنيين للمصاعب التي يتحملها الجيش الأردني بوقوفه على خط هدنة طوله أربع مئة ميل^(٢)، فإن كثيرا منهم وصف الجيش الأردني بالتقاعس عن نجدة أهل فلسطين، متهمين قاداته الإنكليز بالتواطؤ مع إسرائيل.

لقد هزت الكارثة جميع طبقات الشعب، وأصابتها بصدمة عنيفة، وخرجت على أثرها في جميع مدن المملكة المظاهرات العارمة الغاضبة التي لم يكن من السهل السيطرة عليها، وكانت تحمل الشعارات التي تندد بالإنكليز، وبقائد الجيش الفريق كلوب وضباطه، وتطالب بسقوطهم، مما يعني أن جميع الناس كانوا يحملونه والانجليز المسؤولية، ويتهمونهم بالتواطؤ مع اليهود لتنفيذ المجزرة في قرية قبية، كانت مجزرة قبية بداية العد التنازلي بالنسبة لخدمة الفريق كلوب في الجيش العربي، وكذلك بالنسبة لعلاقة بريطانيا مع الأردن، ولقد كانت تشبه مذبحه دير ياسين في حجمها ونوعها. وقد كانت نقطة تحول في العلاقات الإنكليزية — الأردنية، التي كان الإسرائيليون يحاولون عامدين تدميرها^(٣).

أصبح موقف الحكومة الأردنية في غاية الحساسية، إذ لا تستطيع تجاهل غضبة الشعب على أثر هذه المجزرة البشعة المؤلمة. ومن جهة أخرى فإنها كانت ترى أنها لا تستطيع تحقيق

(١) الشرع، صادق (١٩٩٧)، مرجع سابق ص ص ٣٢٨.

(٢) الخلايلة، أحمد (١٩٩٨)، مرجع سابق ص ٢٨١.

(٣) نفس المصدر (١٩٩٨) ص ٢٨١.

مطالبه باتخاذ إجراءات عنيفة ضد الفريق كلوب والضباط الإنكليز في ذلك الوقت وبسرعة، وتجاه هذا الموقف الصعب قررت الحكومة الاكتفاء بطرد قائد اللواء الثالث الزعيم (تيل أشتن)، واعتبرته مسؤولاً عن هذا الحادث، وكذلك قررت الاستغناء عن خدمات قائد الكتيبة العاشرة الذي كان مسؤولاً عن الدفاع عن المنطقة التي تقع قرية قبية ضمنها^(١).

على إثر مجزرة قبية عاد الملك الحسين الذي كان يتلقى العلاج في أوروبا في ٢٢/١٠/١٩٥٣^(٢)، وزار القرية المنكوبة، وأمر بإعادة بنائها، وعمل على تقوية الحرس الوطني؛ لجعله جيشاً نظامياً يتبع وزارة الدفاع، وتحت قيادة عربية، حيث قررت جامعة الدول العربية دفع مبلغ مليونين ونصف المليون جنيه مساعدة للأردن؛ لتسليح الحرس الوطني^(٣). وفي الوقت ذاته صدرت بعض التصريحات التطمينية عن رئيس الوزراء فوزي الملقى، التي نشرت في الصحف المحلية، وقصد منها تهدئة الرأي العام.

وقد توقعت الحكومة أن تكون هذه الإجراءات كافية لتهدئة شعور الناس، والتخفيف من غضبتهم ولكنها كانت دون جدوى، لأن حجم الكارثة كان أكبر بكثير من أن يعالج بالتصريحات. وتزامن مع هذه النشاطات اتخاذ إجراءات عسكرية؛ لمواجهة احتمالات الخطر على الحدود ضمن الإمكانيات المتاحة، فقد أعلنت حالة الطوارئ في الجيش العربي، وأعيد توزيع تشكيلات الفرقة من جديد، وتقرر تركيز لوائين في الضفة الغربية بدلاً من لواء واحد كما كان سابقاً؛ لأن قيادة الجيش وجدت أن توزيع لواء واحد فقط على طول خطوط الهدنة يجعل وحداته موزعة على نقاط متباعدة، وستكون مواقعها الدفاعية من مستوى الفئات والحظائر

(١) الشرع، صادق، (١٩٩٧) مرجع سابق ص ٣٣١.

(٢) جريدة الجزيرة، عدد ٢٢٤٩، التاريخ (٢٢/١٠/١٩٥٣)، ص ١.

(٣) الرقاد، محمد، وآخرون (٢٠٠٩)، مرجع سابق ص ٢٠٧.

ضعيفة، ولا تستطيع تغطية كامل المنطقة بقواتها المتوافرة، ولا يتمكن قادة الكتائب من الاحتفاظ بقوات احتياطية لاستخدامها في الهجوم المعاكس، أو لدعم المواقع المعرضة للهجوم المعادي^(١). وأعرب الملك الحسين في خطاب العرش الذي ألقاه في ١١/١/١٩٥٣م عن استنكاره، وحزنه، وأعلن أن هذا الحادث حافز لحكومته لاتخاذ أنجح الوسائل لإحكام الدفاع عن الحدود، ورسم سياسة عملية بالاشتراك مع الدول الشقيقة، لتأمين الخطط الموحدة لحماية الحدود، ومجابهة العدوان.

و ذكر الملك الحسين أنه ينتظر ما سيسفر عنه بحث هذا العدوان في المحافل الدولية؛ ليحدد بالاشتراك مع الشقيقات العربيات موقفه الذي يكفل سلامة الوطن، وحماية المواطنين، و أعلن أن سياسة حكومته تجاه القضية الفلسطينية سائرة وفق المبادئ، والأسس التي أقرتها جامعة الدول العربية.

وأشار إلى المحاولات المتكررة التي قام بها الجانب اليهودي في المجال الدولي لاستدراج الأردن للدخول في محادثات منفردة مباشرة، أو غير مباشرة، وأن الأردن لم يأل جهداً في مقاومة الاعتداءات المتكررة، وفي إحكام الدفاع عن الحدود، وانهاج سياسة عملية بالاشتراك مع الدول العربية الشقيقة لتنسيق الجهود الموحدة لحماية الحدود ومجابهة العدوان، وأعلن الاستمرار في بذل كل جهد لتقوية قوات الحرس الوطني، وجعلها أداة فاعلة إلى جانب الجيش توازره ويمدها في سبيل حفظ الوطن من كل اعتداء^(٢).

وفي الجلسة الأولى من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الأردني في ١١/١/١٩٥٣م وقف المجلس دقيقة واحدة حداداً على أرواح شهداء قبيلة، كما ظهر اقتراح بتأليف لجنة تدعى

(١) الشرع، صادق (١٩٩٧)، مرجع سابق ص ٣٣٢.

(٢) زهران، إبراهيم أحمد، وأبو علبة، محمد، (١٩٩٩) النطق السامي لجلالة الملك الحسين بن طلال، (عمان : منشورات دائرة المطبوعات والنشر)، ص ص ١٧-١٨.

لجنة الشؤون العسكرية والدفاع عن الوطن، ويوكل إليها أن تدرس دراسة وافية الأسس والإجراءات التي يقوم عليها الدفاع الوطني كافة، وتقدم بذلك تقريراً للمجلس^(١).

وقد أدى بحث العدوان في المحافل الدولية إلى صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٠١ (١٩٥٣) بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٤م، الذي يلوم إسرائيل ويدينها؛ لهجومها على قبية، حيث نص القرار على: أن العمل الانتقامي الذي قامت به قوات إسرائيل المسلحة في قبية، وجميع الأعمال المشابهة تشكل انتهاكاً لنصوص وقف إطلاق النار الصادر عن قرار مجلس الأمن، وتتناقض مع التزامات الطرفين بموجب اتفاقية الهدنة العامة بين إسرائيل والأردن، وميثاق الأمم المتحدة.

كما أعرب عن شجبه الشديد لهذا العمل، الذي لا يمكن إلا أن يجحف بفرص التسوية السلمية التي على الطرفين السعي لأجلها وفق الميثاق، ويدعو إسرائيل إلى اتخاذ إجراءات فعالة لمنع مثل هذه الأعمال في المستقبل، وأحاط علماً بأن هناك أدلة قوية عن اجتياز الخط الفاصل من قبل أشخاص غير مصرح لهم بذلك، وتؤدي في كثير من الأحيان إلى أعمال عنف، ويطلب من حكومة الأردن أن تستمر في الإجراءات التي اتخذتها لمنع هذه الاجتيازات وتقويتها.

وذكر حكومتي إسرائيل والأردن بالتزاماتهما بموجب قرارات مجلس الأمن واتفاقية الهدنة العامة بمنع جميع أعمال العنف على طرفي الخط الفاصل، ودعاهما إلى تأمين قيام تعاون فعال بين قوات الأمن المحلية، وأكد ضرورة تقيد الطرفين بالتزاماتهما بموجب اتفاقية الهدنة العامة وقرارات مجلس الأمن لأجل إحراز تقدم بالطرائق السلمية في سبيل تسوية دائمة للقضايا المعلقة بينهم، وشدد على التزام حكومتي إسرائيل والأردن بالتعاون الكامل مع كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة، وطلب إلى الأمين العام أن ينظر مع كبير المراقبين في أفضل الطرائق لتعزيز هيئة رقابة الهدنة، وأن يزود رئيس هيئة رقابة الهدنة بما قد يتطلبه من موظفين إضافيين ومساعدة للقيام بواجباته، وطلب إلى كبير مراقبي هيئة رقابة الهدنة أن يقدم تقريراً في مدى

(١) وقائع الجلسة الأولى من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الأردني ١٩٥٣/١١/١.

ثلاثة أشهر إلى مجلس الأمن يتضمن توصيات التي قد يراها مناسبة بشأن الامتثال إلى اتفاقيات الهدنة العامة وتنفيذها، خاصة فيما يتعلق بنصوص هذا القرار^(١).

ويلاحظ الباحث إن قرار مجلس الأمن لا يتضمن أي تحرك إيجابي لمناصرة الحق العربي الأردني في إيجاد الوسائل المناسبة؛ لردع أي مجازر أخرى، ومنع تكرارها على الحدود الأردنية، كما يخلو من المطالبة بمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، أو دفع التعويضات للمتضررين.

وفي الجلسة الرابعة من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأعيان الأردني في ١٩٥٣/١٢/٥م ناقش المجلس مشروع قانون الأسلحة النارية والذخائر المعدل لسنة ١٩٥٣م، الذي يسمح بموجبه لسكان القرى الأمامية باقتناء الأسلحة الأوتوماتيكية^(٢).

وأعلن الملك الحسين في خطابه بمناسبة عيد الاستقلال ويوم الجيش في ١٩٥٤/٥/٢٥م أن قضية فلسطين هي قضية العرب، وقضية العالم الإسلامي أجمع، ويجب أن تسهم هذه الدول إسهاماً فعالاً في تمويل الحرس الوطني بموارد ثابتة كافية، بالإضافة إلى استعداداتها الخاصة^(٣).

كما أعلن رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى في بيانه الوزاري في ١٩٥٤/٦/٨م أن الحكومة تعلن عن تعاونها المطلق مع الدول العربية في السياسة التي وضعتها للقضية الفلسطينية، وتؤكد أن لا صلح ولا مفاوضات مع اليهود، وأنه لن يكون أي تأثير لأي محاولة

(١) قرار مجلس الأمن رقم ١٠١ (١٩٥٣) بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٤ منشور في كتاب قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٢، جمع وتصنيف سامي مسلم (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات)، ص ١٦٠.

(٢) وقائع الجلسة الرابعة من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأعيان الأردني ١٩٥٣/١٢/٥ منشورة في ملحق الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية في عمان في يوم الثلاثاء ١٩٥٣/١٢/٢٢.

(٣) خطاب الحسين في عيد الاستقلال ويوم الجيش (١٩٥٤/٥/٢٥) منشور في كتاب خطابات الملك الحسين في القوات المسلحة الأردنية (١٩٩٧) (عمان: وزارة الإعلام، دائرة المطبوعات والنشر)، ج ١، ص ١٣.

لتبديل هذه السياسة، كما أعلن أن أولى واجبات الحكومة هي تقوية وسائل الدفاع، وتعزيز الحرس الوطني، وتسليحه والعمل على إيجاد مورد ثابت لتأمين نفقاته، ورفع مستواه. كما تسعى الحكومة لتحسين الحالة الاقتصادية في الخطوط الأمامية، وذلك عن طريق المساعدات، وإقامة المشاريع العامة، كما أعلن عن عمل الحكومة على تأمين سبل الحياة الكريمة للاجئين، وضمان حقوقهم المرتبطة بالهيئات الدولية إلى أن يستردوا حقهم كاملاً^(١).

وطلب الملك الحسين من رئيس الوزراء سعيد المفتي عند تكليفه بتأليف الوزارة في ١٩٥٥/٥/٢٩م أن يهدف منهاج وزارته إلى مضاعفة الاهتمام بالشؤون العسكرية عامة، وحشد الإمكانيات؛ لتقوية السلاح الجوي المقاتل بحيث تتكامل قوى الجيش بشكل يدفع عنها العاديات ويضمن للمواطنين حياة كريمة^(٢).

وهكذا نلاحظ أن نتائج مجزرة قبية كانت بداية تعريب الجيش الأردني فقد تم الاستغناء عن قائد اللواء (أشتن)، وأنها كانت البداية للتفكير بتأسيس سلاح جو، وهذه الإجراءات وقائية للمستقبل.

(١) أبو دية، سعد، (٢٠٠٣)، السياسة الأردنية في البيانات الوزارية، ١٩٥٣-٢٠٠٠، (عمان، أمانة عمان الكبرى)، ص ٧٩.

(٢) أبو دية، سعد، (١٩٨٩)، الفكر السياسي الأردني، (عمان: دار البشير للنشر)، ص ١١٩.

الخلاصة:

برزت مجزرة قبية لتؤكد قيام الإرهاب الإسرائيلي كإرهاب دولة تعتمد على ارتكاب المجازر خصوصاً على خطوط الهدنة وهذا ما استقصيناه أثر العدوان على قرية قبية، وأن الإجراءات الوقائية السياسية والعسكرية لم تكن فعالة لعدة أسباب:

١. ارتباط الأردن بمعاهدة دفاعية مع بريطانيا ساهم في تقنين الإجراءات الأردنية على جميع المستويات.
 ٢. بروز مشكلة اللاجئين الذين تدفقوا من الضفة الغربية مما زاد من الأعباء الاقتصادية والإنسانية وحصول البطالة مثلاً.
 ٣. المساعدات العربية الضئيلة التي لم تكن في المستوى المطلوب.
- أمّا بصدد الإجراءات السياسية والعسكرية العلاجية فنلاحظ ما يلي:
١. على الرغم من الأوضاع الاقتصادية السيئة والدعم العربي المحدود، إلا أنها قامت بتسليح الحرس الوطني نواة الجيش الأردني ليشكل قوة لحماية القرى الأمامية من الاعتداء الإسرائيلي.
 ٢. قامت الحكومة الأردنية وبالرغم من مشكلة اللاجئين الذين تدفقوا إلى الضفة الشرقية بالزيادة من تسليح وتجهيز الجيش بما يتوفر من موارد وخصوصاً الدفاع عن القرى الأمامية في الضفة الغربية.
 - لقد تعاملت الحكومة الأردنية مع أزمة مجزرة قبية بطريقة عملية، فهي من ناحية اتخذت إجراءات عسكرية إستراتيجية، وذلك من خلال دعم الوضع العسكري للجهة، والمناطق الحدودية.

ولقد كانت هذه المجزرة بداية نهاية النفوذ البريطاني في الأردن، حيث حمل الشعب الضباط البريطانيين المسؤولية عن التقصير في التعامل مع هذا الحادث مما جعل تعريب الجيش مطلباً شعبياً واجب التحقيق.

الفصل الرابع

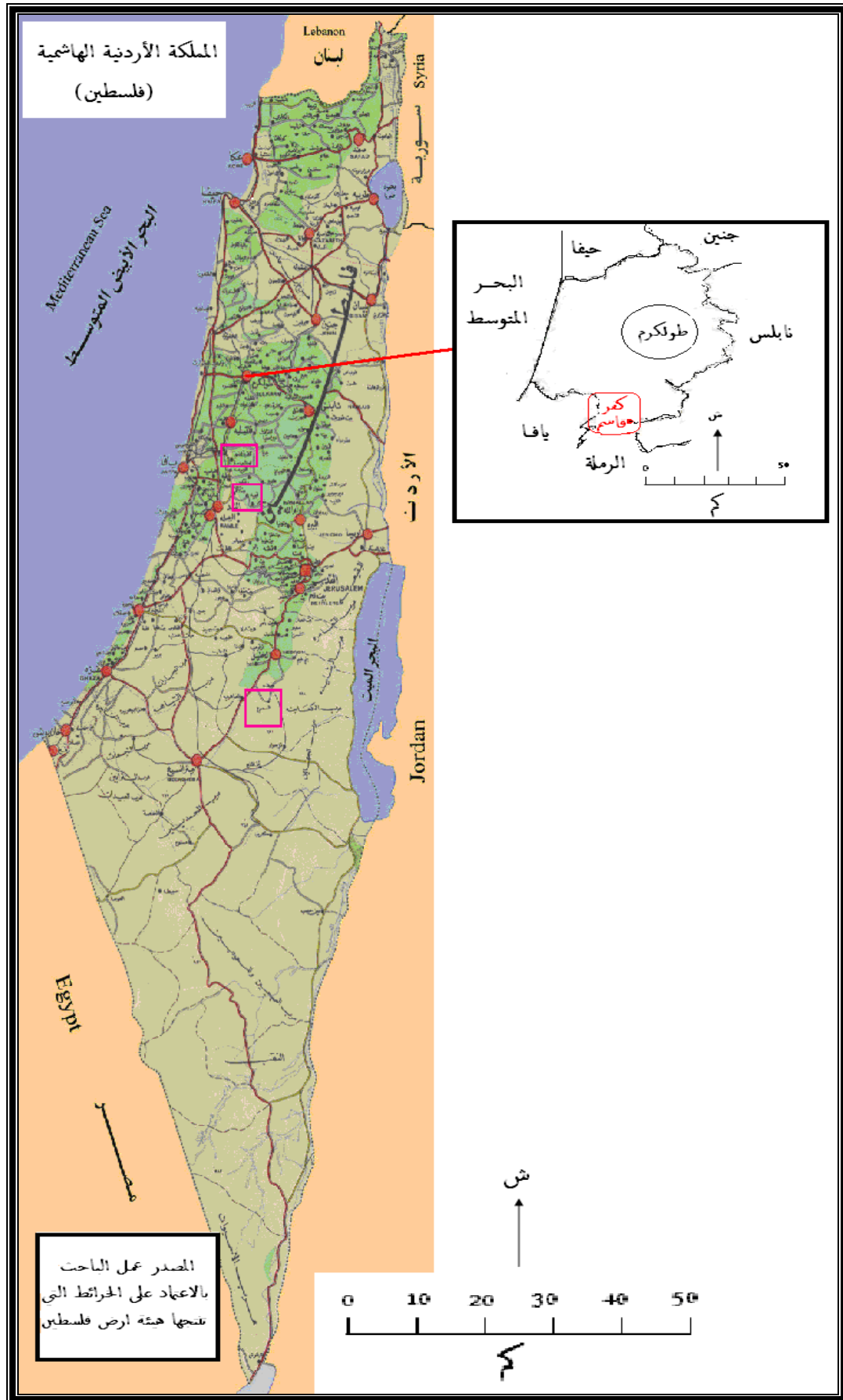
مجزرة كفر قاسم (١٩٥٦)

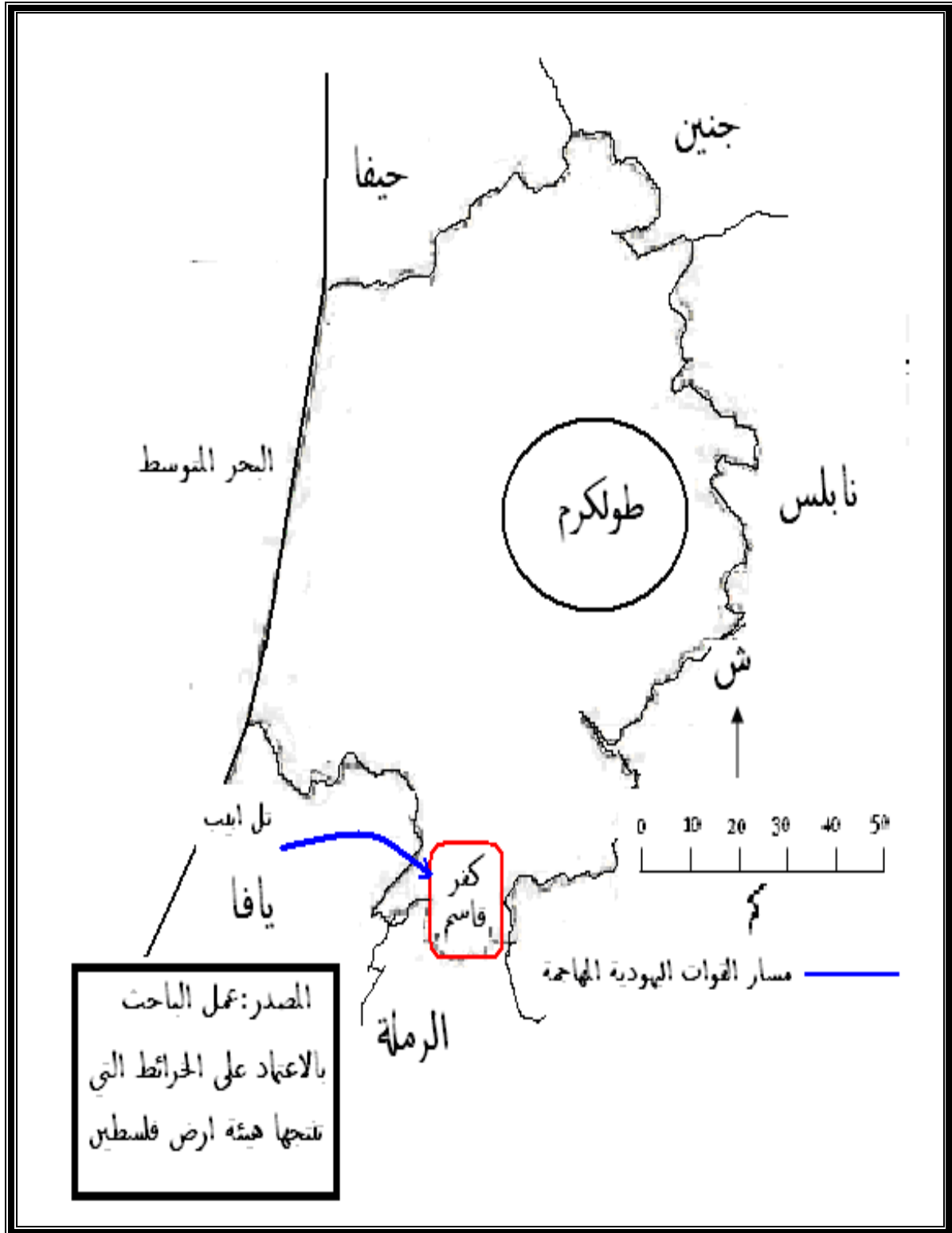
مقدمة :

لم تقع هذه المجزرة داخل الأراضي الأردنية، ومع ذلك لا بد من إظهار اهتمام الأردن السياسي والعسكري، ولذلك رأى الباحث أن يبين موقف الأردن الوقائي والعلاجي من هذه المجزرة التي وقعت بعد قبية بثلاثة أعوام داخل الأراضي المحتلة وتمثل مثل غيرها نمطا من الإرهاب الإسرائيلي لترويع الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة وخارجها.

ستكون مهمة الباحث استجلاء ردود الفعل الأردنية التي حصلت بعد المجزرة والتي وقعت قبل العدوان الثلاثي بقليل، مع ملاحظة أن الوطن العربي أنشغل بموضوع العدوان الثلاثي.

لم تكن المجزرة متوقعة فإسرائيل تقوم بالعدوان خارج حدودها، ولذلك فإن الإجراءات الوقائية ستكون غير موجودة على اعتبار أن موقف الأردن هنا سيكون على الأرجح سياسيا وفي إطار عربي على الأرجح أيضا.





المبحث الأول

الأحداث التي سبقت المجزرة والدوافع الإسرائيلية

نبذة جغرافية :

تبلغ مساحة قرية كفر قاسم ٥٨ دونما وتتبعها أراض بمساحة ١٢٧٦٥ دونما ، وهي آخر قضاء طولكرم من الجنوب^(١) ، تقع في المثلث الصغير، وبموجب اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل يحظر على القوات الإسرائيلية دخول القرية ، بل يجب إنشاء قوة شرطة محلية تتولى المحافظة على الأمن فيها^(٢).

اشتدت الاعتداءات الإسرائيلية على الأردن بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٤م للضغط عليه كي يعقد صلحاً منفرداً مع إسرائيل، ولم تستطع قرارات الإدانة الدولية وقف هذه الاعتداءات. وطلب الأردن إلى الدول العربية تقديم المساعدة المادية لتعزيز دفاعه في وجه الاعتداءات الإسرائيلية، إلا أنه لم يستلم سوى مليون جنيه (إسترليني) أنفقها على شراء السلاح والعتاد لقوات الحرس الوطني في خطوط الهدنة مع إسرائيل^(٣).

وتميزت هذه المرحلة بأنها شهدت آخر عهد من الوجود البريطاني في الوطن العربي، وشكل العداء الشعبي لبريطانيا مقوما لأية شعارات وأية أدوات لتبرير السياسة وتحفيزها كونها تحظى باهتمام الشعب، فالقيم الموجودة في المجتمع الأردني مثل الوحدة العربية، ومقاومة الاستعمار، وعداء إسرائيل كلها اتجاهات سياسية وإن تعبير صانع القرار عنها سيوفر له التأييد^(٤).

(١) الدباغ، مصطفى (١٩٨٥) بلادنا فلسطين، الجزء الأول ، الطبعة الثانية (بيروت: دار الطليعة) ص ٤٠٥.

(٢) مصطفى، أحمد (٢٠٠٢) ملحمة فلسطين، (الإسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشر) ص ٢٠٤ .

(٣) الخلايلة، أحمد (١٩٩٨)، الاستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية (عمان: المطابع العسكرية)

ص ٢٨١ .

(٤) أبو دية، سعد (١٩٨٣)، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية (عمان: دار البشير) ص ١٢٧، ١٢٦.

ويرى الباحث أن تفاعلات البيئة الداخلية والبيئة الخارجية ومحاولة إسرائيل تقليص النفوذ البريطاني السياسي والعسكري في الأردن قبل بداية التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية زادت في مستوى الإرهاب الإسرائيلي المتصاعد.

تعريب الجيش الأردني

كان الملك يرى أن دور الأردن دور دفاعي عن الوطن العربي والمقومات والقومية العربية وأن الأردن خط الدفاع الأول عن العرب، واعتبر الملك أن وقوفه في وجه إسرائيل ليس دفاعاً عن الأردن فحسب بل عن القومية العربية، وقد أعطى الملك مسؤولية خاصة للأردن في ما يتعلق بقضية فلسطين على أساس أن للأردن دوراً في التحرير والدفاع عن حرية العرب التي تبدأ بقضية فلسطين وتنتهي بباقي الوطن العربي، وعلى أساس أن الأردن قاعدة للعمل لفلسطين ضمن عمل عربي موحد، ولها في سياسة الأردن الأولوية والصدارة، وهي محور كفاح الأردن، لذلك فهو يرفض أي حل عن غير طريق الأسرة الأردنية، وأنه يقف في وجه محاولات تجزئتها وتصفيتها أو انفراد دولة عربية بها، ويرى أن الإستراتيجية الأردنية الممتازة عسكرياً وجغرافياً سبب في اعتباره القاعدة الأولى للحشد العربي، واستخدم ذلك في تبرير طلب المساعدات العربية على النحو الذي ساعدت فيه الجزائر، وأنه بذلك يكون قادراً على أحكام الطوق الدفاعي حول العدو^(١).

وركزت عقيدة الملك على أن الصهيونية واليهودية العالمية هي العدو الرئيسي للأردن على الصعيد الدولي، وأنها تهدف إلى إقامة رأس جسر في المنطقة العربية يفصل المغرب عن المشرق، وأن الصهيونية ما هي إلا أسلوب استعماري جديد يتلاقى مع المخططات الاستعمارية^(٢).

(١) أبو دية، سعد (١٩٨٣)، مرجع سابق، ص ١٢٨.

(٢) نفس المصدر، ص ١٢٩.

أدت هذه التطورات إلى تعريب قيادة الجيش الأردني في ١/٣/١٩٥٦م، وكان هناك عدة أسباب أدت إلى اتخاذ خطوة تعريب قيادة الجيش الأردني، فقد اتصل الملك مع أحد الضباط وهو علي أبو نوار ليقوم بتنظيم أفكار الضباط وتهيئة الوضع للتخلص من كلوب وبدون إحداث تأثير على العلاقة مع بريطانيا بقدر الإمكان. وبعد ترتيب الخطط أصدر الملك في ١ آذار ١٩٥٦ أمره إلى مجلس الوزراء لتنفيذ القرار، وتم إعفاء كلوب من منصبه، ورفي راضي عناب إلى رتبة فريق وعين قائدا للجيش^(١)، وفي هذا الصدد قال الملك حسين: "... (لقد كان السبب الرئيسي في عزله يقوم على عدم التفاهم بينا، وعلى خلافنا حول مسألتين جوهرتين، دور الضباط العرب في جيشنا وإستراتيجيتنا الدفاعية، فأجد واجباتي كملك هو تحقيق الأمن لشعبي ولبلادي، ولو لم أقم باستبداله لما كنت قد مارست أعباء مسؤولياتي، وأن ما تم كان من الواجب أن يتم)..."^(٢).

وقد تزايد الفتور في العلاقة الأردنية البريطانية بسبب تنامي الأعمال العدائية الإسرائيلية، وبمعنى أدق الإرهاب الإسرائيلي ضد الأبرياء الفلسطينيين على الحدود ضد القرى والمراكز الحدودية الأردنية، الأمر الذي جعل الأردن يبحث عن مصادر دعم بديلة لبريطانيا، فأعلنت بعض الدول العربية ومن بينها مصر والسعودية وسوريا دفع معونة للأردن مقابل إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، فأعلن الملك أن الأردن عازم على أن يكون صديقا لجميع الدول، على ضوء ذلك سحبت بريطانيا قواتها الجوية من عمان إلى المفرق تمهيدا لإخلائها إلى خارج الأردن، و أصبح التحالف مع بريطانيا غير مرغوب فيه. واتفق الطرفان على إنهاء المعاهدة اعتبارا من ١٤ آذار ١٩٥٧، وعلى جلاء القوات البريطانية المرابطة في الأردن خلال ستة

(١) محافظة، علي (١٩٧٣)، العلاقة الأردنية البريطانية، (بيروت: دار النهار للنشر) بيروت، ص ص ٢٢٧-٢٢٨.

(٢) بن طلال، الحسين (١٩٨٧) مهنتي كملك، أحاديث ملكية، فريدون صاحب جم، ترجمة غالب عارف طوقان، الطبعة الأولى، (عمان: مؤسسة مصري للتوزيع) ص ١٠٠.

أشهر. وبذلك يكون الأردن قد تحرر من كل نفوذ أجنبي و تخلص من الوجود العسكري على أراضيه^(١).

جاءت مجزرة كفر قاسم في اليوم التالي للعدوان الاستعماري الصهيوني على مصر في عملية إرهابية بكل معنى الكلمة لتردع الفلسطينيين والأردنيين عن أي حركة على الحدود خلال العدوان الثلاثي على مصر كما في إشارة جلسات مجلس الأمة الأردني لإبعاد العدوان الثلاثي^(٢).

ويؤكد الباحث أن مجزرة كفر قاسم كانت عملية إرهابية لردع الجهة الأردنية وإسكاتها سلفاً، وتزامن حدوث مجزرة كفر قاسم مع العدوان الثلاثي على مصر ليس من قبيل المصادفة بل هو ضمن مخطط إرهابي صهيوني على الجبهة الأردنية.

(١) محافظة، علي (١٩٧٣)، مرجع سابق، ص ٥٨-٢٥٩.

(٢) مذكرات مجلس الأمة (١٩٥٦/١٢/٩)، ملحق الجريدة الرسمية مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الخامس_الدورة العادية الأولى، عدد ٧، مجلد ١، ص ٢٧.

المبحث الثاني

مجرىات مجزرة كفر قاسم

لقد وقعت هذه المجزرة مساء الاثنين ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٦، وقد بُدِء بتنفيذها قبيل الساعة الخامسة (قبل غروب الشمس) واستمر إطلاق النار يسمع في القرية حتى الساعة ١٧:١٢ ليلاً من نفس اليوم (أي لمدة ثلاث ساعات) (١).

ففي إطار استعدادات إسرائيل للعدوان الثلاثي على مصر اتخذت سلطات الاحتلال إجراءات تشديد وقمع ومحاصرة شاملة للسكان العرب في المناطق المحتلة ١٩٤٨، وفي ليلة ١٩٥٦/١٠/٢٨ تم ضم فرقة من (حرس الحدود) إلى فرقة من الجيش الإسرائيلية، ووضعت القوة تحت إمرة المقدم يششكار شدمي، وفي صبيحة ١٩٥٦/١٠/٢٩ أبلغ قائد المنطقة الوسطى العميد "تصفي تسور" كل الضباط العاملين تحت إمرته بالسياسة التي ستتبع ضد السكان العرب، وشدد تسور على أن ضمان العمليات العسكرية التي ستتخذ في الجنوب (الهجوم على قطاع غزة وسيناء) يتطلب المحافظة على الهدوء التام في المناطق العربية، وطلب منه المقدم شدمي أن يلجأ إلى فرض حظر التجول في القرى العربية في المنطقة - أي قرى المثلث - وتم إعطاء هذا التصريح، وفعلاً تم إعلان حظر التجول في كل القرى العربية: كفر قاسم، كفر بره، جلولية، الطيبة، قلنسوة، بير السكة، أبطن، وصدر الأمر العسكري الذي تم إعلانه للسكان العرب وهذا نصه: "لن يسمح لأي من السكان بمغادرة بيته خلال ساعات منع التجول، من يترك بيته تطلق عليه النار، ولن يعتقل أحد"، وأعلن المقدم شدمي: "أن حظر التجول سيكون حازماً، وسيحافظ على تنفيذه هذه المرة بيد قوية ليس من خلال الاعتقالات، وإنما بإطلاق النار"

(١) حبيبي، أميلي (١٩٧٦)، كفر قاسم المجزرة السياسية، (حيفا، منشورات عربسك)، ص ١٣.

وعندما سأل الرائد أبراهام ميلنكي قائده شدمي عن مصير المواطن العائد من عمله خارج القرية دون علم منه بفرض أمر منع التجول، أجابه المقدم شدمي: " لا أريد عواطف، الله يرحمه" (١).

وهكذا قام الرائد ميلنكي مزوداً بالأوامر والتعليمات بعقد اجتماع في مقر قيادته حضره كل الضباط المنضوين تحت إمرته، ونقل لهم ما قاله لهم: "... يجب قتل كل من يتواجد خارج البيت بإطلاق النار عليه ولن يكون هناك معتقلون، وإذا حدث في الليل وسقط بعض القتلى سيخفف من أعباء فرض منع التجول في الليالي القادمة"، كانت أوامر ملازم (غبرائيل داهان) لسريته الموكلة بكفر قاسم إن "إطلاق النار بهدف القتل هو الأسلوب ضد كل من خارج بيته بعد الساعة الخامسة مساء وبدون تمييز بين النساء والرجال والعائدين إلى قراهم، وإن هذا عمل مشروع" (٢)، وبعد ذلك جرى توزيع فرق من الجنود على قرى المثلث وتوجهت قوة بقيادة الملازم غبرائيل داهان إلى قرية كفر قاسم، حيث قام بتوزيع جنوده إلى أربع مجموعات اتخذت مواقعها على مداخل القرية وفي داخلها (٣).

وهذا هو ذروة الإرهاب بعينه في قتل الأبرياء، وللأسف فإن العرب لم يتابعوا هذه القضايا أمام المحاكم الدولية أو وسائل الإعلام.

وفي الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم ١٩٥٦/١٠/٢٩ وقبل نصف ساعة من بدء فرض حظر التجول حسب ما أعلن استدعى رقيب من الجيش الإسرائيلي مختار قرية كفر قاسم وديع أحمد صرصور وأبلغه بأمر منع التجول، وعندما أخبره المختار أن هناك حوالي ٤٠٠ مواطن من أهالي القرية ما زالوا في أماكن عملهم خارج القرية وفي أراضيهم وأنه لا يمكن تبليغهم

(١) الحمد، جواد (١٩٩٥)، مرجع سابق، ص 117-118.

(٢) حبيبي، أميلي (١٩٧٦)، المرجع سابق، ص ١٧.

(٣) الحمد، جواد (١٩٩٥)، مرجع سابق ص 118.

بأمر منع التجول في فترة نصف ساعة، وعده الرقيب بالسماح بمرور العمال العائدين إلى القرية وأن الأمر سيكون على مسؤوليته ومسؤولية الحكومة^(١).

وفي الساعة الخامسة، وهو موعد عودة العمال والمزارعين العرب إلى القرية بدأت المذبحة، حيث كانوا يعودون أفراداً وجماعات على الدراجات أو عربات الخيول أو في السيارات. وكان الجنود يستقبلونهم على مداخل القرية، ثم يأمرهم بالوقوف والترجل، ثم يسألونهم "من أية قرية أنتم؟" وبعد الإجابة "من كفر قاسم" كان الضابط يأمرهم بالوقوف صفّاً واحداً ويصدر لجنوده أمراً بإطلاق النار عليهم بقوله "احصدوهم"^(٢).

وكان الرائد داهان يشترك مع جنوده في إطلاق النار على العائدين إلى القرية، وكان الجنود بعدها يكسسون الجثث (وبعض الجرحى) على قارعة الطريق، وخلال ساعة واحدة قامت هذه الفرقة بقتل حوالي خمسين عربياً من أبناء القرية منهم ٣١ من الشباب والرجال، و ٩ نساء بين شابات ومسنات و ٧ أطفال من الجنسين^(٣).

كانت هناك محاولة لإنقاذ الموقف إذ أنه بعد إعلان موعد حظر التجول في القرية من قبل القوات الصهيونية بقيادة شموئيل مالينكي، انطلق عدد من الأطفال والنساء والرجال لإبلاغ أهاليهم الذين يعملون في الأرض بالخبر حتى يعودوا قبل الموعد المضروب وهو الساعة الخامسة مساءً، إلا أن الكثير منهم لم يعد لأن أسلحة العصابات الصهيونية النظامية قد حصدتهم دفعة إثر دفعة، وحتى من وصل بعد الموعد فإنه لاقى نفس المصير.

(١) الحمد، جواد (١٩٩٥) مرجع سابق ص ١١٨.

(٢) المصدر نفسه ص ١١٩.

(٣) الزرو، نواف (١٩٩٣)، مسيرة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية)،

" فقد وصل أربعة أشخاص قبل سريان الحظر بخمس دقائق، لكن جنود حرس الحدود أمروهم بالوقوف صفاً واحداً، وصاح العريف شالوم عوفر أن " احصدوهم!"، فسقط الشهيد أحمد محمد فريج (٣٥) وله زوجة وأربعة أطفال ^(١).

وفي عملية إجرامية تم قتل ١٤ امرأة دفعة واحدة وبينهن عجوز تبلغ من العمر ٦٥ عاماً، وثلاث فتيات تبلغ أعمارهم ما بين ١٢-١٤ عاماً، ومن بين هؤلاء حله محمد عودة بدير (٦٥ عاماً)، وأمنة قاسم سعيد طه (٥٠ عاماً)، و فاطمة صالح احمد صرصور (١٤ عاماً) ، ولطيفة دواد محمد عيسى (١٢ عاماً)، وكانت نتيجة مجزرة كفر قاسم أن قتل فيها مدنيون، بمن فيهم أطفال ونساء خلال الهجوم العسكري الإرهابي الذي قامت به القوات الإسرائيلية على هذه القرية. وبذلك يكون حصاد المجزرة ٤٩ شهيداً، ٣٦ من الذكور بما في ذلك ١١ طفلاً من أعمار ١٢-١٦ عاماً، و ١٣ من الإناث بما في ذلك الإناث وبما في ذلك ٤ أطفال أيضاً، كما شمل القتل طفلين كانا يرعيان الغنم مع قريب لهما في أراضي القرية وهما: عبدالله احمد حماد عيسى (١٥ عاماً)، وعبد محمد عبد الهادي عيسى (٩ أعوام) ، وبذلك فقد أصبح لكل عائلة شهيد في قرية "كفر قاسم"، إضافة إلى عشرات الجرحى والمصابين بعاهات دائمة . ^(٢).

وبعد انتهاء المذبحة " قام أفراد شرطة حرس الحدود بجمع جثث الشهداء الـ ٤٩، وحملوها على سيارات شاحنة، وقذفوا بها في حرش يقع قرب مركز شرطة المستوطنة الصهيونية في رأس العين، وتم دفن الجثث هناك بشكل مؤقت، وبعد يومين قرر الإرهابيون دفنهم في مقبرة القرية، ولكي يتم تشخيصهم بحثوا عن أحد وجهاء القرية، فوقع اختيارهم على السيد (ذياب عبد حمد) الذي أصيب ابنه ناجي بجراح طفيفة (في المذبحة) وطلبوا منه مرافقتهم لتشخيص الضحايا، فذهب معهم ورفع الجثة الأولى بين يديه فكانت جثة ابنه الثاني ويدعى

(١) حبيبي، أميلي (١٩٧٦)، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٧.

موسى !، وقد تم تشخيص ٤٧ جثة، وبقيت جثتان لامرأتين لم ينجح أحد في التعرف إليهما بسبب بشاعة التشويه، وقامت قوات الحكم العسكري بجلب ٤٩ عاملاً بالقوة من قرية جلولية العربية المجاورة، وأجبرتهم على حفر ٤٩ قبراً وقامت بدفن الشهداء^(١) .

وفي كتاب إرهاب إسرائيل المقدس تذكر (ليفيا روكاخ) في ملحق الكتاب حول الشهادات التي وردت في المحكمة، أخبر (ملنكي) الضباط المجتمعين أن الحرب قد بدأت، وأن وحداتهم أصبحت الآن تحت إمرة جيش الدفاع الإسرائيلي، وأن واجبهم كان فرض منع التجول على قرى (الأقلية)

(١) السعدي، غازي (١٩٨٥)، من ملفات الإرهاب الصهيوني مجازر وممارسات (١٩٣٦-١٩٨٣)، (عمان: دار الجليل للنشر)، ص ١٣.

من الساعة ١٧٠٠ حتى الساعة ٦٠٠ بعد إبلاغ المخاتير بذلك. الساعة ١٦٣٠ . بالنسبة لمراقبة منع التجول، أكد ملنكي على عدم الإساءة للسكان الذين بقوا في بيوتهم، ولكن إذا وجد أي واحد خارج بيته (أو حسب شهود آخرين يغادر بيته، أو أي واحد يخرق منع التجول) يجب إطلاق النار عليه وقتله، وأضاف أنه يجب أن لا يكون هناك اعتقالات، وأنه إذا قتل عدد من الناس في الليل (حسب شهادات أخرى فإنه من المرغوب فيه أن يقتل عدد من الناس) فإن ذلك سيمكن من فرض منع التجول في الليالي اللاحقة^(١).

وهكذا فإن هذا هو الإرهاب لردع الآخرين وإلقاء الرعب في نفوسهم دون مبرر أخلاقي.

وحيال خطورة هذه الجريمة نشر مكتب رئيس الحكومة بياناً بتاريخ ١٩٥٦/١١/١١ (أي بعد أسبوعين من ارتكاب الجريمة) محاولاً طمسها والتستر على المسؤولين الأساسيين. وقد جاء في هذا البيان حسب الادعاء الإسرائيلي، أنه في يوم ١٩٥٦/١٠/٢٩ إثر توسع أعمال الفدائيين أعلن نظام منع التجول في عدد من القرى الواقعة على الحدود الشرقية، وذلك للمحافظة على حياة سكان هذه القرى وأنيط بكتيبه من حرس الحدود تنفيذ هذا المنع، وفي بعض القرى عاد بعض السكان إلى بيوتهم بعد ساعات المنع وأصيبوا من قبل حرس الحدود. وعندما علم رئيس الحكومة بالأمر عين لجنة تحقيق بتاريخ ١٩٥٦/١١/١ ووفقاً لنتيجة أبحاث اللجنة قدم قائد كتيبة حرس الحدود إلى المحكمة ومعه نفر من مأموريه الذين قاموا بتنفيذ أمر غير قانوني^(٢).

ويؤكد الباحث أن هذه العبارات الغامضة التي وردت في بيان مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلي يقصد منها طمس هذه المجزرة التي تقع مسؤوليتها على السلطات الإسرائيلية العليا ووزارة الدفاع وكذلك التعتيم على تفاصيل الحادث والعدد الحقيقي للشهداء والجرحى.

(١) روكاخ، ليفيا (١٩٨٧)، إرهاب إسرائيل المقدس، ترجمة مصطفى درويش، (عمان : دار الكرمل)، ص ص ١٠٥-١٠٧.

(2) (جريدة الرأي، العدد ٤١٩٠ تاريخ ١٩٨١/١١/١٥، ص ١٤.

ويضيف الباحث أن مجزرة كفر قاسم هي تعبير صادق عن حقيقة حكم الإرهاب القائم في الكيان الصهيوني وعن النفسية العدوانية في دولة تدعي السلام، بل إن هذه المجزرة تكريس حقيقي لإرهاب الدولة وسياسة تفريغ الأرض من أصحابها الأصليين. وأن إسرائيل تأسست وخرجت إلى النور بالعنف الإرهابي الذي وصل إلى حد الإبادة والتشريد والتهجير...الخ.

المبحث الثالث

الموقف الأردني الرسمي من مجزرة كفر قاسم وطريقة إدارته للأزمة

لا يستطيع الأردن وحده التدخل عسكرياً للانتقام مما جرى في كفر قاسم ، ولم يكن بالمقدور إجراء أي عمل وقائي سوى عن طريق عمل عربي مشترك أو الأمم المتحدة بشكل عام.

والأردن معني هنا بالموضوع لأنه يرتبط بالقضية الفلسطينية التي تشكل حجر الرchy في السياسة الأردنية الخارجية.

١. الإجراءات الوقائية: الدبلوماسية والعسكرية:

كانت إسرائيل ذات القوة العسكرية الكبيرة تواجه الأردن أو ضد الفلسطينيين على أطول خط تماس بينهما وبين أي دولة عربية أخرى، وقد أدى هذا إلى انتهاج السياسة الأردنية نهجا تمثل بما يلي:

(١) عدم استشارة إسرائيل بالسماح للمنظمات الفلسطينية أن تستخدم الأرض الأردنية في حرب عصابات ضد إسرائيل، أو أي أعمال عسكرية أخرى في ظل غياب خطة عسكرية عربية شاملة، تعمل على توحيد الجهود العسكرية العربية في مواجهة إسرائيل، وذلك للاعتبارات التالية:

أ- حتى لا تقوم إسرائيل بأعمال عسكرية ضد الأردن، وبخاصة في مناطق

التماس التي تضم أهم الموارد الاقتصادية الأردنية، وفي ظل ضعف الآلة

العسكرية أهدافاً للطيران الإسرائيلي.(١)

(١) الهزيمة، محمد عوض (٢٠٠٤)، السياسة الأردنية بين النظرية والتطبيق، (عمان : دار

ب- حتى لا تتخذ إسرائيل من أي توتر عسكري حجة في تنفيذ مخططاتها الواسع بتهجير قسم آخر من الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة نحو الأردن.

ج- حتى لا يتورط الأردن في عملية استنزاف لمواردها المالية المحدودة في ظل العجز المالي في الموازنة العامة للدولة، وقلة المساعدات وخاصة تلك التي تأتي من الدول العربية نظراً للظروف المتقلبة وهي الحالة السائدة في العلاقات العربية - العربية.

(٢) عدم الإسهام في الإخلال بتوازن القوى بين إسرائيل والدول العربية لصالح الدول العربية دون أخذ الاحتياطات والاستعدادات اللازمة، وفي تقدير إسرائيل أن حالة الخل قد تنشأ عن صيغة وحدوية بين الأردن وإحدى الدول العربية المجاورة.

(٣) عدم المساس بحصص إسرائيل المائية التي تثبت بحكم الأمر الواقع، وفي غياب الاتفاق على حصص المياه بين إسرائيل وكل من الأردن وسوريا، مما أعطى الفرصة لإسرائيل لنهب الثروة المائية، العربية لذلك حافظ الأردن على اتفاقيات الهدنة مع إسرائيل الأمنية بعدم إيجاد مبررات للإعتداءات الإسرائيلية على خط الهدنة ، لكن وعلى الرغم من توقيع البلدان العربية معاهدة الدفاع المشترك في ١٣/٤/١٩٥٠ إلا أن إسرائيل تمادت في اعتداءاتها على القرى الأممية الأردنية. (١).

وبادر الأردن بتقوية إجراءاته في المعاهدات التي عقدتها الأردن مع الدول العربية وكتب التكليف السامي لرؤساء الوزارات وخطب العرش، وفي الرسالة الملكية السامية لفوزي الملقى بتكليفه بتأليف الوزارة في ١٩٥٣/٥/٥ يرى الملك أن يهدف منهاج الوزارة إلى المحافظة

(١) الهزيمة، محمد عوض (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص ١٣٤.

على الحقوق العربية بالتفاهم والتآزر التامين مع جميع الدول العربية، والمحافظة على علاقات الود مع الدول الحليفة والصديقة^(١).

وفي خطاب العرش في ١٩٥٣/١١/١ أعلن الملك أن الحكومة ستتخذ أنجح الوسائل لإحكام الدفاع عن الحدود، ورسم سياسة عملية بالاشتراك مع الدول الشقيقة لتأمين الخطط الموحدة لحماية الحدود ومجابهة العدوان^(٢).

وفي هذه الفترة تم إنشاء الحرس الوطني وصدرت التوجيهات الملكية السامية بنقل عدد من ضباط الجيش الأردني للخدمة في الحرس الوطني الذي فرض الخدمة الوطنية، وأصبح تشكيلاً جديداً نظامياً داخل المؤسسة العسكرية الأردنية، وتألف من أربعة ألوية مشاة من رجال يتقاضون رواتب محددة، وقدرها (٥) دنانير شهرياً لكل واحد منهم، وتم تسليح هذا الجيش^(٣).

وفي الحقيقة لم يكن بمقدور الأردن أن يوفر الحماية للفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة، ولكن كان يفعل ما في وسعه للاستقرار على الحدود، ويلاحظ أن موقف الأردن صعباً لأن كفر قاسم تقع داخل الأراضي المحتلة، ولكن ظل الأردن يؤدي دوره اتجاه القضية الفلسطينية، وظل يسعى لتوفير الاستقرار على الحدود وسعى للتعاون مع الدول العربية.

ويرى الباحث أن الإجراءات العسكرية الأردنية كانت في أعلى الإمكانيات المتاحة وأنها كانت حصيلة الانعكاسات للبيئة الداخلية والبيئة الخارجية وتفاعلاتها والعلاقات الأردنية العربية والدولية.

وفي خطاب العرش في ١٩٥٤/١١/١ أعلن الملك أن سياسة الحكومة تجاه القضية الفلسطينية ظلت سائرة وفق المبادئ والأسس التي أقرتها جامعة الدول العربية، فحالت دون

(١) أبو دية، سعد (١٩٨٨)، مرجع سابق، ص ١١٩.

(٢) زهران، إبراهيم، وابو علبة، أحمد (١٩٩٩)، مرجع سابق ص ١٧.

(٣) الرقاد، محمد، (٢٠٠٩) مرجع سابق، ص ٢١٥.

المحاولات المتكررة التي قام بها الجانب اليهودي في المجال الدولي لاستدراجهم للدخول في محادثات منفردة مباشرة أو غير مباشرة، ولم تأل جهداً في مقاومة الاعتداءات الغادرة المتكررة وفي إحكام الدفاع عن خط الهدنة وانتهاج سياسة عملية بالاشتراك مع الدول العربية الشقيقة لتنسيق الجهود الموحدة لحماية الحدود ومجابهة العدوان، كما أعلن أن الحكومة سوف تستمر في بذل كل جهد لتقوية قوات الحرس الوطني وجعلها أداة فعالة إلى جانب الجيش الباسل تؤازره ويمدها في سبيل حفظ الوطن من كل اعتداء^(١).

وفي الرسالة الملكية السامية لسعيد المفتي بتأليف الوزارة في ١٩٥٥/٥/٢٩ يرى الملك أن يهدف منهاج الوزارة إلى المحافظة على العلاقات الطيبة مع جميع الدول الصديقة والحليفة، ومضاعفة الاهتمام بالشؤون العسكرية عامة وحشد الإمكانيات لتقوية السلاح الجوي المقاتل بحيث تتكامل القوى بشكل يدفع عنها العاديات ويضمن للمواطنين حياة آمنة كريمة^(٢). وفي خطاب الملك في ١٩٥٥/٩/٢١ لدى افتتاحه المؤتمر الدائم لقضايا الوطن العربي، أعلن التزام الأردن بالقضية الفلسطينية^(٣).

وفي خطاب العرش في ١٩٥٥/١١/١ أعلن الملك أن سياسة حكومته تجاه القضية الفلسطينية تستهدي بالمبادئ التي أقرتها جامعة الدول العربية من ناحية أنها ليست قضية الأردن بمفردها، بل هي قضية العرب أجمعين، فليس في إمكان دولة عربية واحدة أن تتفرد بمعالجتها أو إيجاد تسوية لها، بل يجب حلها ضمن نطاق التفاهم العربي المشترك، على أساس شجب المحاولات المستهدفة استدراج الأردن للدخول في محادثات مباشرة أو غير مباشرة غير مترخصين قيد أنملة في حقوق اللاجئين في أوطانهم وممتلكاتهم وحقوقهم في العودة، معتمدين على

(١) زهران، إبراهيم، وأبو علبه، أحمد (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص ١٨.

(٢) أبو دية، سعد (١٩٨٨)، مرجع سابق، ص ١١٩.

(٣) زهران، إبراهيم، وأبو علبه، أحمد (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص ١٨.

بمفردها، بل هي قضية العرب أجمعين، فليس في إمكان دولة عربية واحدة أن تتفرد بمعالجتها أو إيجاد تسوية لها، بل يجب حلها ضمن نطاق التفاهم العربي المشترك، على أساس شجب المحاولات المستهدفة استدراج الأردن للدخول في محادثات مباشرة أو غير مباشرة غير مترخصين قيد أنملة في حقوق اللاجئين في أوطانهم وممتلكاتهم وحقوقهم في العودة، متعمدين على الإيمان بعدالة القضية وعلى الجيش الباسل والحرس الوطني، وأعلن اهتمام الحكومة الكلي بهذا الحرس الفتى وسعيها في توفير الأسباب الكفيلة بتقويته وراحته، وتقوية وسائل الدفاع وزيادة عدد أفراد الجيش الباسل وتزويده بأسلحة ثقيلة وحديثة وبناء قوة جوية فعالة لتكملة أسباب الدفاع عن الوطن العزيز^(١).

ويؤكد الباحث أن السياسات الحكومية الأردنية المُشكَّلة قبل عام ١٩٥٦ كانت سياسات ذات أهمية قصوى في تدعيم الإستراتيجية الجيوسياسية للأردن في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتوقعة على جميع الجبهات.

وفي الرسالة الملكية السامية لسمير الرفاعي بتكليفه بتأليف الوزارة في ١٩٥٦/١/٨ يرى الملك في منهاج الوزارة الحرص على قضية فلسطين، ومضاعفة الجهد وتوجيه الاهتمام بالشؤون العسكرية عامة، وحشد الإمكانيات لتقوية السلاح الجوي المقاتل بحيث تتكامل قوى البلاد بشكل يدفع عنها العدوان، ويمكنها من الدفاع عن كيائها وخط دفاعها، ويضمن للمواطنين وخاصة سكان القرى الأمامية حياة آمنة كريمة^(٢).

وفي خطاب الملك في ١٩٥٦/٣/٩ في بدء أسبوع الحرس الوطني أعلن التزام الأردن بالقضية الفلسطينية^(٣).

(١) زهران، إبراهيم، وأبو علبة، أحمد (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢) أبو دية، سعد (١٩٨٨)، مرجع سابق، ص ١٢٠.

(٣) زهران، إبراهيم، وأبو علبة، أحمد (١٩٩٩)، ط ١، مرجع سابق، ص ٢١.

وفي الرسالة الملكية السامية لسعيد المفتي بتأليف الوزارة في ١٩٥٦/٥/٢١ يرى الملك أن يهدف المنهاج الوزاري على مواجهة العدوان والدفاع عن كل شبر من الأرض الغالية والتراث الخالد، والمساهمة والمشاركة الفعالة فيما يمليه الواجب نحو الشقيقات العربيات التي تجاهد في سبيل استكمال حريتها واستقلالها وسيادتها^(١).

يرى الباحث أن توجيهات الملك حسين ركزت على تدعيم الدفاع عن الحدود الأمامية درءاً للهجمات الإسرائيلية بأقصى الإمكانيات المتاحة السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وفي ١٩٥٦/١٠/٢٤ تم تشكيل قيادة عسكرية موحدة ضمت الأردن وسوريا والعراق بموجب اتفاق دفاع مشترك بين الدول الثلاث تم توقيعها في قيادة الجيش العربي الأردني في عمان، وكان أساس هذه الاتفاقية تصريحات جلالة الملك الحسين حول الاعتداء على مصر في أيلول ١٩٥٦ بأن خطوط الهدنة القائمة بين الدول العربية وإسرائيل هي خط واحد وتعد خطاً دفاعياً عربياً واحداً^(٢).

وفي خطاب العرش في حفلة افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الخامس في ١٩٥٦/١٠/٢٥ ذكر الملك أن حكومته خطت خطوات إيجابية كان لها أطيّب الأثر في توثيق عرى المودة وتوحيد الجهد وتقوية التعاون العسكري بينهم وبين الدول العربية الشقيقة تجاه العدو المشترك، وأن الاعتداءات اليهودية الأخيرة على الحدود جاءت مؤكدة للنوايا السيئة التي يضمورها الدخلاء المعتدون للوطن العزيز، غير أن يقظة الجيش الباسل والحرس الوطني، وما أظهره المواطنون من سكان القرى الأمامية من ثبات وشجاعة ورباطة جأش ردت كيدهم في نحرهم، وكانت سياجا متينا يقف في وجه العدو ويحول دون بلوغ أهدافه وتحقيق أطماعه، وسوف تستمر الحكومة في بذل كل جهد لتقوية الدفاع وجعله أداة فعالة تجاه كل معتد أثيم^(٣).

(١) أبو دية، سعد (١٩٨٨)، مرجع سابق، ص ١٢١.

(٢) زهران، إبراهيم، وأبو علبة، أحمد، (٢٠٠٩)، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٣) مجلة مجلس الأمة (١٩٥٦/١٠/٢٥)، ملحق الجريدة الرسمية، حفلة افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الخامس، عدد ١، مجلد ١، ص ٢. النطق السامي (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص ٢١.

وفي الرسالة الملكية السامية لسليمان النابلسي بتكليفه بتأليف الوزارة في ١٩٥٦/١٠/٢٧ رأى الملك أن يهدف منهاج الوزارة إلى اتخاذ خطوات سريعة مدروسة تهيئ لكافة أفراد الشعب القدرة على مواجهة العدوان والدفاع عن كل شبر من أرض الوطن العربي الغالي والتراث الخالد وأن يعيروا تنظيم جهاز الدولة والموظفين اهتماماً خاصاً^(١).

إن تاريخ الأردن يشير إلى قبوله بجميع قرارات هيئة الأمم المتحدة التي تدعو إلى تدعو للتحرير والاستقلال، وتلك التي تدعو للأمن وتدعم فكرة السلم الدولي ونبذ العنصرية والإرهاب الدولي وهذا يجسد ميثاق الهيئة الدولية الذي يرى بالسلام والأمن الدوليين أهدافاً وغايات سامية تنتشدها الأسرة العالمية^(٢).

١. الإجراءات العلاجية: الدبلوماسية والعسكرية وكيفية إدارة الأزمة:

تمثلت ردود الفعل باستمرار الاهتمام السياسي البالغ بالقضية الفلسطينية، وظهر ذلك في خطابات العرش وكتب التكليف الملكية ومواقف مجلس الأمة والرد على خطابات العرش وتصريحات رؤساء الوزراء في البيانات الوزارية، ففي رد مجلس النواب على خطاب العرش شكر المجلس الجيش والحرس الوطني للبطولات الرائعة التي قاموا بها يساندتهم سكان القرى الأمامية بتوجيه من القائد الأعلى في معارك الدفاع عن سلامة الوطن ضد إسرائيل ومن يساندها من قوى الشر^(٣).

وفي خطاب الملك في ١٩٥٧/٢/٢٦ بمناسبة ذكرى الإسراء والمعراج أعلن أن المعركة القادمة ستكون فاصلة ظافرة^(٤).

(١) أبو دية، سعد (١٩٨٨)، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(٢) الهزيمة، محمد عوض (٢٠٠٤)، مرجع سابق، ص ١٦٤.

(٣) مذاكرت مجلس النواب (١٩٥٦/١٠/٣٠)، مرجع سابق، ص ١.

(٤) زهران، إبراهيم، وأبو علبة، أحمد (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص ٢٢.

الأمامية بتوجيه من القائد الأعلى في معارك الدفاع عن سلامة الوطن ضد إسرائيل ومن يساندها من قوى الشر^(١).

وفي خطاب الملك في ١٩٥٧/٢/٢٦ بمناسبة ذكرى الإسراء والمعراج أعلن أن المعركة القادمة ستكون فاصلة ظافرة^(٢).

وفي خطاب الملك في ١٩٥٧/٣/٦ بمناسبة ذكرى تعريب الجيش أشاد بالبطولات الفردية والجماعية في حوادث الاعتداء على الحدود^(٣).

وفي خطاب الملك في ١٩٥٧/٣/١٣ بمناسبة إنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية، أعلن أن الأردن أخذ زمام المبادرة في المجال العربي والدولي ودفع إلى المعركة بأعز ما يملك من أرواح^(٤).

وفي حديث الملك في ١٩٥٧/٤/١٧ إلى الشعب الأردني، أعلن بقاء سياسة الأردن الثابتة والخطة المقررة التي يعمل بها ويسعى في سبيل تنفيذها في الوقوف في وجه العدو موقف الصامد. وفي حديث الملك في ١٩٥٧/٧/٢٤ لدى لقائه وفد لاجئي نابلس أعلن أن ما رددته الشائعات عن إسكان اللاجئين ليس هو إلا دس رخيص^(٥).

وفي خطاب العرش في ١٩٥٧/١٠/١ أعلن الملك أن سياسة الأردن بالنسبة إلى قضية فلسطين تقوم دائماً على أساس نيل الحقوق العربية كاملة في هذا الجزء المغتصب من الوطن العزيز وعدم التفريط بأي منها، وفي مقدمة ذلك حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، كما أعلن تمسك الأردن بالسياسة التي رسمها وأصبحت سياسة الدولة الثابتة، وهي أن قضية فلسطين إنما هي

(١) مذكرات مجلس النواب (١٩٥٦/١٠/٣٠)، مرجع سابق، ص ١.

(٢) زهران، إبراهيم، وأبو علبة، أحمد (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٢.

خطابات جلالة الملك الحسين (١٩٩٧)، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٤.

الأول والأطول من خطوط الدفاع العربي، مهما غلا الثمن وعزت التضحيات، وأن يؤدي واجبه كاملاً نحو القضايا العربية في شتى الميادين^(١).

وفي الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى سفير الرفاعي بتكليفه بتأليف الوزارة في ١٨/٣/١٩٥٨ يرى الملك أن على الحكومة تأمين الاكتفاء الذاتي للأردن العزيز وتوفير العمل والأمن والاستقرار للمواطنين^(٢).

وفي خطاب الملك في ١٠/٨/١٩٥٨ بمناسبة عيد الجلوس الملكي أعلن ثبات الأردن على العهد في الالتزام بالقضية الفلسطينية^(٣).

وفي خطاب العرش في ١/١٠/١٩٥٨ أعلن الملك أن الأردن سيظل أبداً بوعي شعبه الكريم ويقظة جيشه الباسل خط الدفاع الأول إزاء الخطر الصهيوني، لذا فالأردن أكثر ما يكون شعوراً بمسؤولياته نحو قضية فلسطين الغالية، فسياسته بالنسبة لهذه القضية التي هي قضية العرب الأولى راسخة لا تتبدل ولا تتغير، ولن يطيب عيش ولا يهدأ بال حتى يعود الحق إلى أهله كاملاً غير منقوص، وأول هذه الحقوق حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم ووطنهم، مع بذل أقصى العناية لتحسين أحوالهم والاهتمام بشؤونهم^(٤).

وأعلن الملك في خطابه في ٢٣/١٠/١٩٥٨ لدى زيارته مدينة نابلس تجنيد الأردن كل إمكانياته المادية والمعنوية في سبيل قضية فلسطين^(٥).

وهكذا تمثلت الإجراءات العلاجية في خطابات العرش وكتب التكليف الملكية ومواقف مجلس الأمة والرد على خطابات العرش وتصريحات رؤساء الوزراء في البيانات الوزارية،

(١) زهران، إبراهيم، وأبو علبة، أحمد (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص ٢٥-٢٦.

(٢) أبو دية، سعد (١٩٨٨)، مرجع سابق، ص ١٢٥.

(٣) زهران، إبراهيم، وأبو علبة، أحمد (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٦-٢٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٧.

ففي رد مجلس النواب على خطاب العرش شكر المجلس الجيش والحرس الوطني للبطولات الرائعة

التي قاموا بها يساندهم سكان القرى الأمامية بتوجيه من القائد الأعلى في معارك الدفاع عن سلامة الوطن ضد إسرائيل ومن يساندها من قوى الشر^(١).

وفي رد مجلس الأعيان على خطاب العرش أكد على أهمية توثيق عرى الأخوة بين الأردن وبين شقيقاته الدول العربية المجاورة بغية توحيد الجهود، وتقوية التعاون العسكري المشترك لصد العدوان والذود عن حياض الوطن معتمدين كل الاعتماد على الجيش العربي الباسل والحرس الوطني الشجاع^(٢).

شغل صانع القرار الأردني بآثار العدوان الثلاثي على مصر، وفي البيان الوزاري لحكومة سليمان النابلسي في ١٩٥٦/١١/٢٧، قال رئيس الوزراء: "إن الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي المبيّت على مصر الذي جاء بعد مجزرة كفر قاسم، وبالتالي على الأمة العربية ووطنها وعلى القومية العربية ووعيها وأهدافها فاجأ الحكومة في اليوم الأول الذي تألفت فيه، فواجهت بذلك وضعا خطيرا ناشئا عن ذلك العدوان البريطاني الفرنسي الإسرائيلي اقتضى أن تنصرف بجميع جهودها إلى معالجته، والإعداد لما يرتب على الأردن من واجبات والتزامات نتيجة لهذا الاعتداء، ويرى النابلسي أن الملك ضرب مثلا رائعا في التفاني وفي الصلابة والجرأة في قيادة الحركة القومية العربية أثناء نضالها الجبار ضد العدوان والمعتدين ومن أجل إفساد خططهم ومؤامراتهم، وأشاد النابلسي بموقف الجيش العربي الأردني والحرس الوطني وبوعي الشعب العربي في الأردن، ويرى النابلسي أن الحكومة تعتبر أن القوات المسلحة هي سياج الوطن وأمل الأمة ليوم النصر، وأنها ستعمل على تطبيق مبدأ خدمة العلم باعتبارها شرفا

(١) مذكرات مجلس النواب (١٩٥٦/١٠/٣٠)، مرجع سابق، ص ١.

(٢) مذكرات مجلس الأعيان (١٩٥٦/١١/٣) مرجع سابق، ص ٩.

وواجباً، وإعادة النظر في قوانين الحرس الوطني على ضوء مقتضيات هذا المبدأ، وإلى أن يتم ذلك فستعتمد الحكومة إلى تعديل قانون الحرس الوطني بما يزيل جميع الصعوبات الناشئة عن تطبيقه بشكله الحالي، وأن الحكومة ستعمل على تسليح القوات بجميع أنواع السلاح الحديث الفعّال، وخاصة السلاح الجوي الأردني دون شروط أو قيود تمس السيادة القومية، هذا مع السعي الجدي لتوحيد النظم والتدريب والدراسة العسكرية مع جيوش الدول العربية الشقيقة، وذكر النابلسي أن الحكومة تعتبر إسرائيل كياناً غير شرعي قامت على الغزو والعدوان، وتؤكد رفضها لكل صلح معها ولكل مشروع ينطوي بطريق مباشر أو غير مباشر على الاعتراف بها أو إقامة علاقات مشتركة معها (١).

(١) مذكرات مجلس الأمة (١٩٥٦/١٢/٩)، مرجع سابق، ص ص ١، ٣، ١٥، ٢٢، ٢٣.

وأن سياسة الحكومة الإبقاء على القضية الفلسطينية حية، ورفض جميع المشاريع والمحاولات التي ترمي إلى تصفيتها: مؤكدة تمسكها بحق اللاجئين في العودة إلى وطنهم وحق العرب في استرداد الوطن السليب، وتعتبر أن قضية فلسطين هي قضية المجموعة العربية ولا يحق لأية دولة من الدول أن تتخذ فيها أي اتجاه لا توافق عليه المجموعة وأهل فلسطين أولاً^(١).

كما أعلنت حكومة سليمان النابلسي أنها قررت من حيث المبدأ قبول المعونة العربية المعروضة من مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية كبديل للإعانة البريطانية للجيش والحرس الوطني، وأنها ستتخذ الخطوات الإيجابية من أجل تحقيق ذلك^(٢).

كما اتصلت الحكومة بالمراجع البريطانية المختصة من أجل الدخول في مفاوضات لإنهاء المعاهدة وجلاء القوات البريطانية عن الأردن وتصفية قواعدها، وقد استجابت الحكومة البريطانية لهذا الطلب^(٣).

وعقدت الحكومة اتفاقية التضامن العربي مع سورية والسعودية ومصر التي أكدت إيمان الحكومات العربية بضرورة التضامن والتعاون لتدعيم الكيان العربي واستقلاله وأعلنت تقديرها لما يتطلبه هذا من المشاركة في المسؤولية المترتبة عليه، وأن حكومات سورية والسعودية ومصر تشترك في تكاليف الالتزامات التي تقع على عاتق الحكومة الأردنية نتيجة لسياسة التعاون والتضامن في تدعيم الكيان العربي واستقلاله بمبلغ إجمالي قدره اثنا عشر مليوناً ونصف مليون من الجنيهات المصرية سنوياً أو ما يعادلها، وأن تخصص الحكومة الأردنية المساعدات العربية للقوات المسلحة بما فيها قوات الحرس الوطني وإعدادها^(٤).

(١) مذكرات مجلس الأمة (١٩٥٦/١٢/٩)، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) مذكرات مجلس الأمة (١٩٥٦/١٢/٩)، ملحق الجريدة الرسمية مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الخامس_الدورة العادية الأولى، الجلسة الرابعة عشرة لمجلس النواب ١٩٥٧/١/٢٢، ص ١.

(٣) مذكرات مجلس الأمة (١٩٥٦/١٢/٩)، مرجع سابق، ص ٣.

(٤) مذكرات مجلس الأمة (١٩٥٦/١٢/٩)، مرجع سابق، ص ١٢، ١٣.

خلاصة:

مثلت مجزرة كفر قاسم حلقة في سلسلة الاعتداءات الإسرائيلية على المناطق الحدودية، وقد ترافق وقوع هذه المجزرة مع العدوان الثلاثي على مصر، وكانت أهداف إسرائيل من هذه المجزرة الاستمرار في سياسة الإرهاب التي انتهجتها في المناطق الحدودية، وقد سبق هذه المجزرة مجموعة من الإجراءات الوقائية التي قامت بها الحكومة الأردنية في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والدعم العربي المحدود آنذاك، وهذه الإجراءات تشمل :

١. عدم استفزاز إسرائيل والسعي السياسي لحل مشكلة اللاجئين والاستقرار على خطوط الهدنة.

٢. قام الأردن بتأسيس الحرس الوطني الأردني لحماية القرى الأمامية في الجانب الأردني

٣. عقد مجموعة من الاتفاقيات العسكرية مع الدول العربية.

وبعد المجزرة قامت الحكومة الأردنية بمجموعة من الإجراءات العلاجية:

١. تقوية الحرس الوطني وتسليحه.

٢. الاستمرار في تقوية الأردن، والاستمرار في عقد الاتفاقيات العسكرية مع الدول العربية

وبذل الجهود في أروقة الأمم المتحدة للضغط على إسرائيل ولردعها مستقبلاً، وكانت

مواقف الأردن تركز على تطبيق العقوبات على إسرائيل بموجب الفصل السابع لردع

إسرائيل عن العدوان.

الفصل الخامس

السُّمُوع (١٩٦٦)

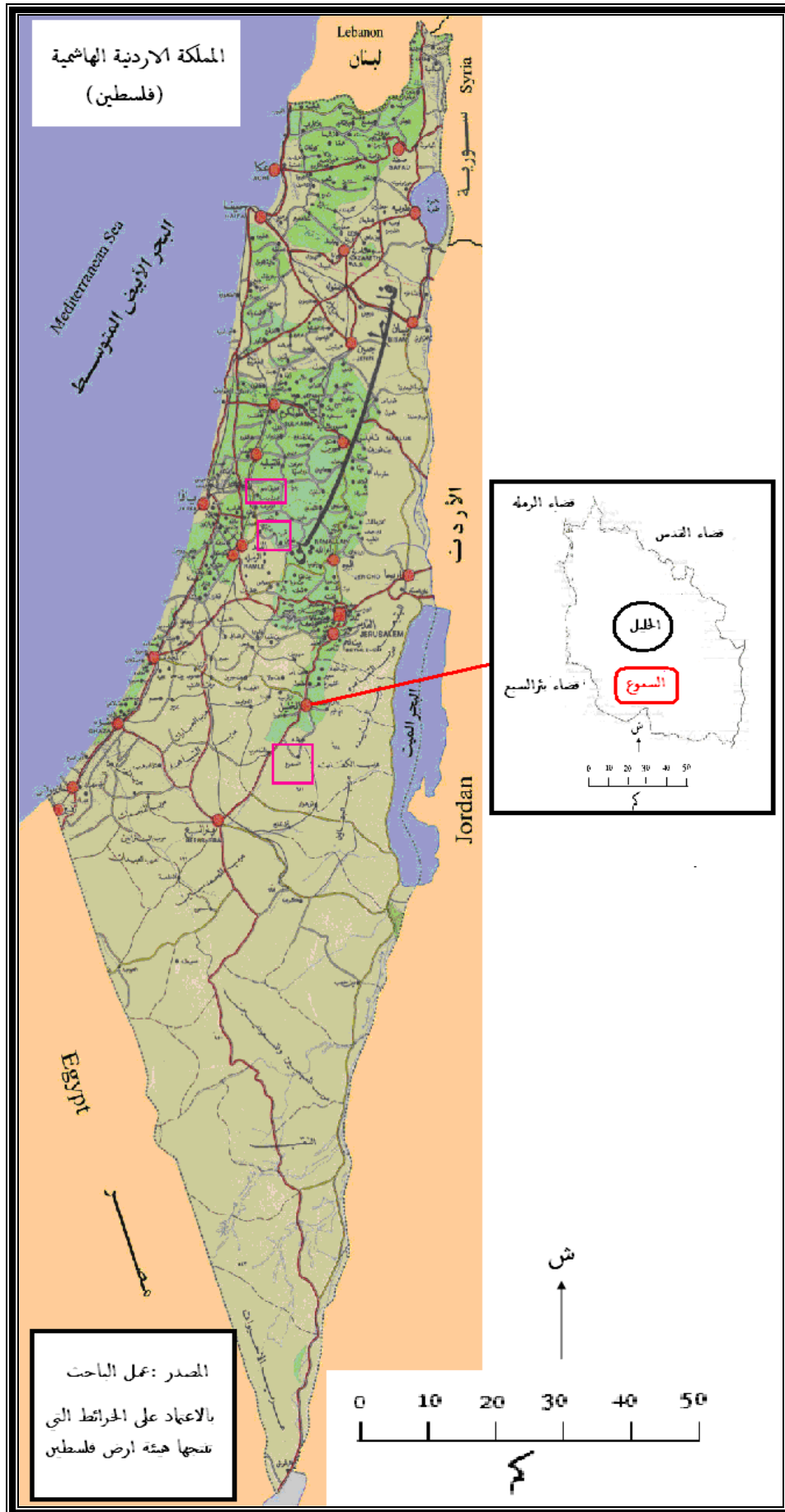
المقدمة :

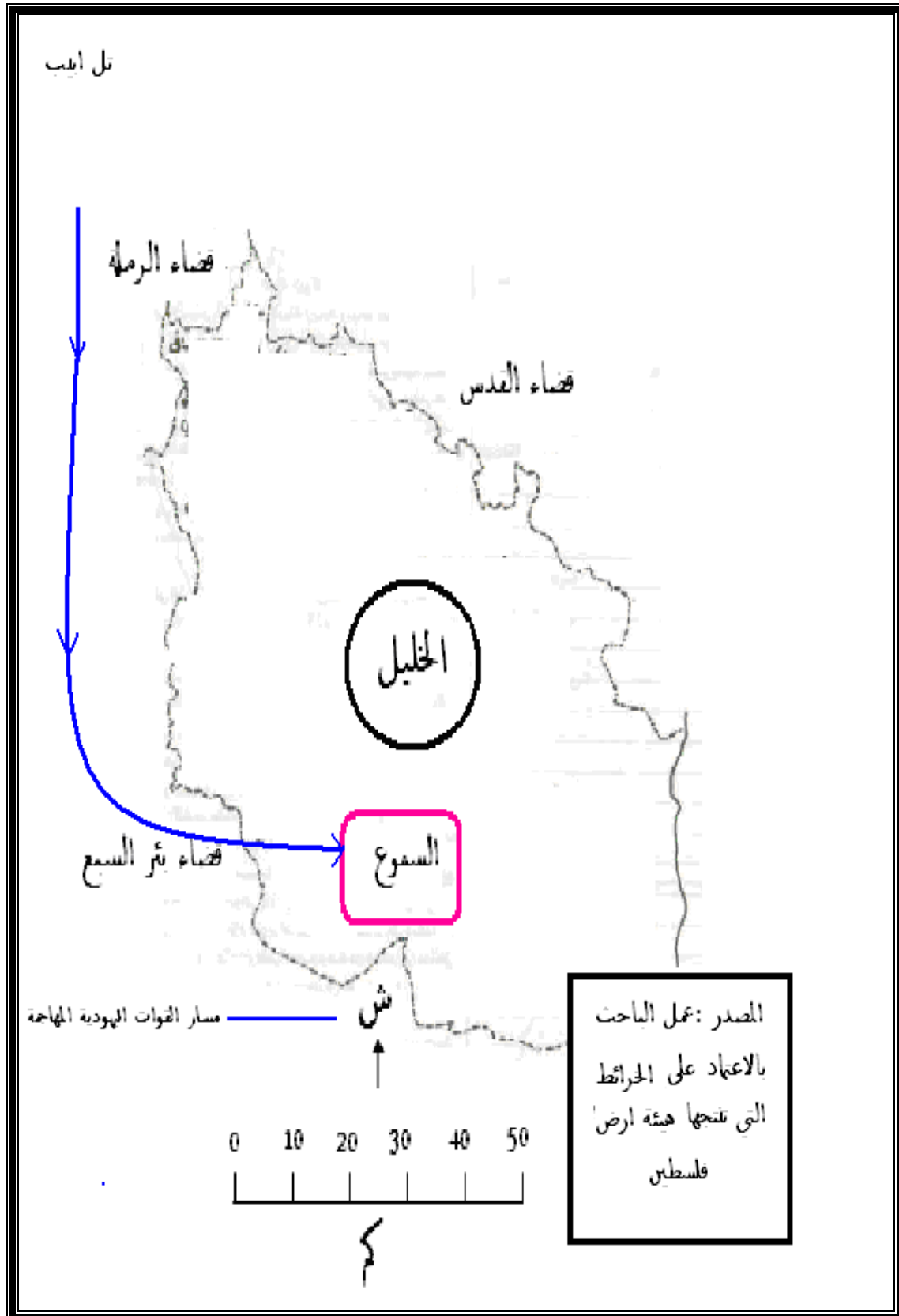
تتأثر توجهات السياسة الخارجية لأي دولة بواقع بيئتها الداخلية التي تضم مجموعة من التغيرات، ومنها: الكتلة الحيوية والخصائص القومية ودينامية الحياة السياسية، وتفاعل هذا الإطار مع البيئة الخارجية، التي تتضمن متغير النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي^(١).

وتعد الإجراءات الأردنية الرسمية الوقائية والعلاجية للاعتداءات الإسرائيلية على خط الهدنة محصلة للتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية.

يتناول هذا الفصل العدوان الإسرائيلي على قرية السُّمُوع، مبيناً تفاعل الإجراءات الأردنية الرسمية الوقائية والعلاجية مع البيئة العملية الخارجية بشقيها الدولي والإقليمي العربي؛ وتوجه الأردن نحو تقوية جبهته الداخلية، ونتائج معركة السُّمُوع على الصعد الدولية والإقليمية والداخلية.

(١) أبو دية، سعد (١٩٩٠)، مرجع سابق، ص ١٢.





المبحث الأول

الأحداث التي سبقت وقوع المجزرة والدوافع الإسرائيلية

نبذة جغرافية:

تقع قرية السمّوع على بعد ١٤ كيلومتراً جنوب غربي مدينة الخليل بفلسطين، وترتفع ٧٣٤ م عن سطح البحر. تقوم قرية السمّوع مكان بلدة (اشتموع) الكنعانية التي تعني بالعربية "الطاعة"، والتي حصنها الإفرنج في العصور الوسطى. تحيط بقرية السمّوع أراضي بلدات كل من بطا، ودورا، والظاهرية، والعديد من الخرب أهمها رافات، والمركز، والثواني، والقريتين، ورجم السويف، وبيوض، ومجدل باع، ورجم المدفع، وجنبه، وعرقوب ابن بسمة، ومعين، وسوسيه، وغونيه التحتا، وغونيه الفوقا، ودير شمس، وسيميا، والحديثة، والفخيت^(١).

بلغت مساحة أراضي السمّوع عام ١٩٢٢ (138872) دونماً، وقدر عدد سكانها آنذاك بـ(١٦٠٠) نسمة، وفي عام ١٩٤٥ بـ(٢٥٢٠) نسمة، وفي عام ١٩٦٧ بلغ عدد سكانها (٣١٠٠) نسمة، بينما بلغ عام ١٩٨٧ (٧٦٠٠) نسمة، وعام ١٩٩٦ (٩٠٢٢) نسمة^(٢).

عقد ملوك الدول العربية ورؤساؤها في ١٣ كانون الأول عام ١٩٦٤ مؤتمر القمة الأول في القاهرة؛ للرد على تحويل إسرائيل مياه نهر الأردن إلى النقب، إذ خرج بقرارات لتنفيذ المشروع العربي لتحويل روافد نهر الأردن ومنع إسرائيل من الاستفادة من مياهه. وقد أقر مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد في مطلع شهر أيلول عام ١٩٦٤ م الخطط التفصيلية

(١) أبو حجر، آمنة، (٢٠٠٣)، موسوعة المدن والقرى الفلسطينية، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ص ٣٤٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٤٧.

الخاصة بتنفيذ المشروع العربي وتمويله، والإعداد العسكري لمواجهة إسرائيل في حال إقدامها على منع تنفيذ المشروع^(١).

وما أن بدأ العرب بتنفيذ مشروع تحويل رافدي نهر الأردن (نهري الحاصباني وبانياس)، والمباشرة بحفر القناة التحويلية، حتى قصفت القوات الإسرائيلية مواقع العمل بنيران المدفعية والدبابات، فيما قصفت طائراتها في تشرين الثاني عام ١٩٦٤ المواقع الواقعة خارج مدى نيران المدفعية؛ مما أدى إلى وقف العمل بالمشروع. وفي الوقت ذاته، كانت أحيانا تتسلل مجموعات من الفدائيين الفلسطينيين خلال خطوط الهدنة من مواقع مختلفة إلى الأراضي المحتلة لتنفيذ عمليات عسكرية ضد الأهداف العسكرية الإسرائيلية، وقد تمكنت القوات الإسرائيلية من السيطرة على هذه المجموعات في معظم الأحيان، وقتلت عدداً من أفرادها واعتقلت بعضهم الآخر؛ لذلك لم يكن لهذه العمليات الفدائية فاعلية قوية في مواجهة القوات الإسرائيلية، ولم تكن أكثر من مجرد عمليات إزعاجية بالنسبة لإسرائيل. إلا أن إسرائيل استغلت هذه العمليات لتنفيذ مخططات عدوانية على الدول العربية - وبخاصة الأردن - كانت قد أقرت تنفيذها حتى لو لم تكن العمليات الفدائية لتحدث^(٢).

ومن أبرز مقررات مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة :

١ - المباشرة فوراً بتحويل مياه نهر الأردن وتخصيص ٤٠٠ مليون جنيه استرليني لذلك

٢ - تأسيس القيادة العربية الموحدة بقيادة علي عامر من الجيش المصري

٣ - وضع الخطط الحربية اللازمة للرد على إسرائيل في حال قيامها بالاعتداء على

خطوط الهدنة. ^(٣)

(١) نسيبة، حازم (١٩٩٢) مرجع سابق، ص ١٧٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(٣) صادق الشرع (١٩٩٧)، مرجع سابق، ص ص ٤٤٦، ٤٤٧.

وفي هذا الصدد يرى الباحث أن دولة إسرائيل في سبيل تحقيق السيطرة على منابع نهر الأردن وغيرها من المصادر المائية، كانت تعمل على خلق مشكلة وأزمة مع الدول العربية لتبرير اعتداءاتها على خط الهدنة .

وكانت إسرائيل تعمل لإثارة الرعب والخوف في نفوس المواطنين كأسلوب من أساليب الحرب النفسية، وبدأت تحشد قواتها على خطوط الهدنة، وكأنها تنتظر فرصة مناسبة لشن العدوان على القرى والبلدات الأردنية، وأرادت من خلال تنفيذ مجزرة السمّوع إيجاد ذريعة لاستغلال أية ردة فعل من الجانب الأردني لاحتلال الضفة الغربية لتبرر جريمتها في قرية السمّوع بأنها أقدمت عليها لإرهاب السكان^(١).

وقد استغلت إسرائيل وجود الخلافات العربية في تلك الفترة لتعزيز قوتها وتوسيع رقعتها، متذرة بظهور نشاط لأفراد منظمة التحرير الفلسطينية، فشنت اعتداءاتها المتتالية على الجبهات العربية بما فيها الجبهة الأردنية^(٢).

ادّعت إسرائيل أن ثلاثة من جنودها قتلوا وأصيب ستة آخرون بجراح، عندما اصطدمت السيارة التي كانوا يستقلونها بلغم يوم ١٢ تشرين الأول ١٩٦٦ ، وتضمن الادعاء القول أن أهالي السمّوع استضافوا الفدائيين الذين زرعوا اللغم، وقدموا لهم المساعدة، وكذلك فعل جنود المخفر في القرية^(٣).

(١) الدروع، قاسم (١٩٩٩) ،نحو تربية وطنية هادفة ،عمان : دائرة المطبوعات والنشر، ص ١٢٩ .

(٢) الدروع، قاسم (٢٠٠٠) ،الجيش العربي في التنمية الوطنية الشاملة ، مطبعة الروزنا ، عمان، ص ٣١ .

(٣) موسى، سليمان (١٩٩٦) تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥)، (عمان :منشورات مكتبة

المبحث الثاني

مجريات مجزرة السمُوع ومعركتها

قامت القوات الإسرائيلية في الساعة الخامسة والنصف صباحاً من يوم ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٦م بالهجوم على قرية السمُوع مستخدمة الدبابات والطائرات (قدرت حسب سجلات العمليات الحربية بلواء مشاة محمول مجنزر، كتيبتي دبابات، كتيبة مدفعية وسرية هندسية و ٢٥ طائرة ميراج ومستير)، وكان الهجوم الإسرائيلي على محورين: (هما محور رجم المدفع-رافات-السمُوع ومحور الأصفير - يطا)، وتمكنت من تدمير العديد من المنازل وقتل وجرح عدد كبير من سكان القرية، كما طردت العديد من سكان القرية من بيوتهم، ثم قامت بنسف هذه البيوت بالديناميت، وفي الساعة ١٠:١٠ صباحاً أكملت القوات الإسرائيلية انسحابها من المنطقة بموجب اتفاق الهدنة بين الطرفين^(١)، بعد الهجوم المعاكس التي قامت به كتيبة عبد الله بن رواحة (٣٧) بقيادة فهد مقبول الغبين بعد وقف إطلاق النار بين الطرفين^(٢).

ووقع الهجوم الإسرائيلي في ساعات الصباح في وضح النهار بقصد التحدي، وتقدمت كتيبة واحدة لتنفيذ العملية، بينما بقيت الكتائب الأخرى على مقربة كقوة احتياط، وكان الهجوم على السمُوع أضخم عملية عسكرية تقوم بها إسرائيل منذ حرب السويس سنة ١٩٥٦^(٣).

هاجم الإسرائيليون القرية وفيها ٤٠٠٠ لاجئ بأربعة آلاف جندي، عند ذلك أرسل الأردن نجدة تحركت في السادسة والربع صباحاً من الخليل، إذ تحركت على الفور قوة من الجيش العربي الأردني، قوامها كتيبة مشاة من منطقة الخليل لنجدة هذه القرية والدفاع عن القوة الأردنية صغيرة الحجم التي فرضت عليها الظروف الراهنة أن تكون بحجم نقاط إنذار وتعطيل

(١) الرقاد، محمد، وآخرون (٢٠٠٩)، مرجع سابق ص ص ٢٢٨، ٢٢٩.

(٢) الغبين، فهد (٢٠٠٨) مذكرات محارب، (عمان: مطابع الجزيرة) ص ٥٥.

(٣) موسى، سليمان (١٩٩٦)، مرجع سابق ١١٧.

قادرة على الحركة، ودوريات إنذار ومراقبة للإبلاغ عن نوايا العدو، إلا أن هذه القوة اصطدمت بكمين إسرائيلي نُصب لها شمال القرية، كما انفجرت الألغام التي زرعتها عناصر من الجيش الإسرائيلي بعدد من آليات الجيش العربي، وتدخل سلاح الجو الملكي، وكانت أول معركة جوية مع إسرائيل، على الرغم من تواضع المزايا الفنية والقتالية لطائراتهم (هوكر هنتر) مقارنة مع طائرات العدو (ميراج)، فقد اندفع الشهيد الطيار موفق السلطي ورفاقه - على الرغم من إدراك حجم قوة غطاء سلاح جو العدو فوق سماء تلك المعركة - اندفعوا بعزيمة وإيمان وكفاءة قتالية غير مكرثين بالتفوق التقني لطائرات العدو، وأسقطوا للعدو طائرتين، وقضى الطيار موفق السلطي شهيداً إثر سقوط طائرته في تلك المعركة، بعد أن تمكن هو ورفاقه من تخفيف ضغط العدو الجوي على القوات الأرضية، كما ساعدوا القوات الأرضية على الاندفاع إلى قلب القرية التي وصلوها الساعة السابعة صباحاً للاشتباك مع قوات العدو^(١).

وقد اختار الإسرائيليون هذه القرية بالذات لأنها قريبة من مناطقهم العسكرية، مما يسهل عليهم تنفيذ العملية والعودة إلى مناطقهم بسرعة، وفي الوقت ذاته كانت بعيدة عن معسكرات الجيش الأردني الرئيسية، مما يعني أن وصول النجدة إليها سيستغرق وقتاً طويلاً، ومن الممكن أن تنتهي من عدوانها على القرية قبل وصول الإمدادات العسكرية إليها. وقد أرسل الجيش الأردني في منطقة الخليل قوة لنجدة القرية، وبالرغم من أن هذه القوة اصطدمت بكمين إسرائيلي شمالي القرية وانفجرت السيارات التي كانت تقل جنود قوة النجدة بسبب الألغام التي زرعتها الإسرائيليون على الطريق بالسيارات، إلا أن جزءاً من القوة تمكن من الوصول، حيث اشتبك مع القوات الإسرائيلية، ونتج عن الاشتباك مقتل واحد وعشرين جندياً من جنود الجيش العربي وجرح سبعة وثلاثين من بينهم قائد اللواء بهجت المحيسن، وأحد قادة السرايا الأمامية^(٢).

(١) الرقاد، محمد، وآخرون (٢٠٠٩)، مرجع سابق، ص ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) الشرع، صادق (١٩٩٧) مرجع سابق ص ٤٤٩.

أسفر الهجوم الإسرائيلي عن تدمير ١٢٥ منزلاً في السمّوع ، بالإضافة إلى المخفر والمدرسة والعيادة الطبية والمسجد والمطحنة ، كما تمّ نسف ١٥ منزلاً في خربة رافات، أما مراقبو الهدنة فقالوا أن ١٥ جندياً أردنياً قتلوا وأصيب ٣٧ جندياً بجراح، وفيما بعد أعلن أن الأردن خسر ٢١ شهيداً بينهم ١٥ من رجال الجيش ، كما أصيب ٣٧ بين مدنيين وعسكريين بجراح مختلفة وشهد أهل القرية أن الجنود الإسرائيليين كانوا يطلقون النار على كل إنسان يشاهدونه دون سابق إنذار^(١).

ويؤكد الباحث أن هذه الكوكبة من الشهداء لهي أصدق تعبير عن طبيعة التضحيات والدماء الزكية التي بذلها الأردنيون في الدفاع عن وطنهم والتصدي للاعتداءات الإسرائيلية و تدل على الإخلاص والبرسالة لدى الجيش العربي الأردني وحسن بلائه وصموده في وجه العدو الإسرائيلي وردّه على أعقابه مخذولاً مدحوراً وهي الرد على الإرهاب الإسرائيلي، وفي الوقت ذاته هي الرد على الاتهامات الكيدية لبعض الدول العربية على الموقف الأردني في معركة السمّوع.

(١) موسى، سليمان (١٩٩٦)، مرجع سابق ص ١١٨.

الموقف العسكري:

وقد رافقت مجزرة السمّوع في ١٣/١١/١٩٦٦ معركة جوية مهمة جداً هي أهم معركة وأطول المعارك الجوية التي يخوضها الطيران الأردني أو الطيران العربي مع إسرائيل^(١). اعتمد الجيش الأردني على نفسه ولم تتدخل القيادة العربية الموحدة وبذل في المعركة أعلى مستوى من التضحيات الجسام، واستخدم كل طاقاته لرد العدوان الإرهابي على قرية السمّوع الأردنية بإيقاع الخسائر في صفوف الجيش الإسرائيلي .

الموقف السياسي:

وعقد رئيس الوزراء آنذاك وصفي التل مؤتمراً صحفياً بتاريخ ٢١/١١/١٩٦٦م، تحدث فيه عن معركة السمّوع، حيث أكد مقتل ٣٥ فرداً من قوات العدو الإسرائيلي المعتدية، وتدمير ما يزيد على ٣٥ دبابة ومجنزرة وناقلة جنود وطائرتين معاديتين لهم إضافة إلى سقوط طائرة ثالثة في المنطقة المحتلة، وأضاف رئيس الوزراء آنذاك بأن العدو حشد قوات أخرى خلال العدوان في مناطق القدس وجنين وبيسان، مشيراً إلى أن الاعتداء اختبار لفاعلية القيادة العربية الموحدة، إذ طلب الأردن حماية جوية من دول عربية - لم يسمها - ولكنها لم توفرها له^(٢).

وذكر تقرير وضعه المحققون التابعون لهيئة الأمم المتحدة ما يلي: "إن القوات الإسرائيلية استخدمت في غارتها الغادرة على الأردن ثمانين دبابة من طراز (باتون)، وأكد كبير مراقبي الهدنة الجنرال أود بول أن إسرائيل لم تسمح لأحد من مراقبي الهدنة بالتحدث إلى الضباط الإسرائيليين الذين اشتركوا في العدوان^(٣)."

(١) جريدة الغد، وثائق تاريخية، (حد يث الطيار أحسان شردم الذي اشترك في المعركة للدكتور سعد أبو دية)، يوم ٢٩/١٠/٢٠٠٩م، ص ٤.

(٢) جريدة الأردن، العدد ٦٤٢١، التاريخ ٢٢/١١/١٩٦٦ ص ١.

(٣) جريدة المنار العدد ١٩٨٠، التاريخ ٢٠/١١/١٩٦٦.

أهداف عملية السُمُوع:

هدفت إسرائيل من وراء شنّها عملية قرية السُمُوع إلى ما يلي:

- أ - توجيه إنذار للحكومة الأردنية لمنع المنظمات الفلسطينية من القيام بأي عمل فدائي عبر الحدود الأردنية.
- ب - شن حرب نفسية ضد المدن والقرى العربية لتفريغها من سكانها.
- ج - التمهيد لعمل عسكري شامل لاجتياح كامل الضفة الغربية.
- د - بث روح التفارقة وترسيخها بين أبناء الأمة العربية.
- هـ - تحريض سكان الضفة الغربية للثورة ضد نظام الحكم الأردني.
- و - اختبار مدى فعالية القيادة العربية الموحدة وقدرتها على توفير الدعم العسكري.
- ز - تشتيت قوة الجيش العربي الأردني ومنعه من استكمال مسيرة البناء التي كان قد بدأها قبل معركة السُمُوع بسنتين ^(١)

(١) الغيبين، فهد ، مذكرات محارب، مرجع سابق ص ٥٨.

المبحث الثالث

الإجراءات الدبلوماسية والعسكرية الأردنية الوقائية

يمكن دراسة الموقف الأردني الرسمي من مجزرة السمّوع، وطريقة إدارته للأزمة من خلال استعراض الإجراءات الوقائية الدبلوماسية والعسكرية، والإجراءات العلاجية الدبلوماسية والعسكرية وكيفية إدارة الأزمة، إذ يظهر البعد القومي في الإجراءات الأردنية الوقائية ضمن إطار النظام الإقليمي العربي الذي يشكل مزيجاً من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضمن البيئة الدولية ذات التجاذبات المحورية للأقطاب والتحالفات المتغيرة.

أولاً: الإجراءات السياسية والدبلوماسية الأردنية الوقائية:

يمكن تلخيص الإجراءات السياسية الوقائية الأردنية الداعمة للوحدة العربية والوقوف إلى جانب فلسطين المحتلة من خلال عدد من الإجراءات والتصريحات الرسمية كما يلي:

١. إعلامياً: أكد الملك الحسين بن طلال موقف الحكومة الأردنية من خلال قوله : (من هنا يتحدد موقف حكومتي بجلاء ووضوح من مرحلة الأخوة والمحبة التي بدأتها أمتنا في مؤتمر قادتها الأول، وكذلك موقفها من مرحلة العمل الايجابي والتفويض المحدد التي انتقلت أمتنا إليها في مؤتمر قادتها الثاني. وهو موقف يتصف في كلا الحالتين، بالإيمان المطلق العميق بصدق الإخوة وأصالة المحبة التي تشد العرب كلهم بعضهم إلى بعض.. وإذا كانت الفترة ما بين المرحلتين السابقتين قد شهدت دعم الحكومة للكيان الفلسطيني ووقوفها إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية بكل طاقاتها وإمكاناتها، ثم شهدت اعتراف الحكومة بالجمهورية العربية اليمنية الشقيقة، فإن الحكومة لن تدّخر ذرة من جهدها لتجيء الفترة

المقبلة غنية خصبة بما تحمله من مكاسب وانتصارات لفلسطيننا الغالية ورسالتنا الكبرى)^(١).

٢. **دبلماسيا:** زار الملك حسين عام ١٩٦٤م الولايات المتحدة الأمريكية، طالباً الدعم الأمريكي للدول العربية، لتقف بوجه الهجوم الإسرائيلي وخطط إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن إليها، وعلى الرغم من التقارب الأردني-الأمريكي، إلا أن العلاقات الأميركية - العربية أخذت منحى مغايراً؛ إذ كانت الولايات المتحدة الأميركية تتجاهل حقوق العرب ومطالبهم، فيما تقدم الدعم المتواصل لإسرائيل، وتزودها بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية^(٢).

٣. وقد نتج عن مؤتمر القمة العربيين الأول والثاني المنعقد في مصر عام ١٩٦٤ تحسن في حالة النظام العربي وبيئته، إذ انبثق عنهما إنشاء هيئة تحويل مياه نهر الأردن، وبذلك شكلت دائرة إقليمية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده، وأنشئت قيادة عربية موحدة^(٣)، إذ كان لمقترح قدمه الأردن إلى المؤتمر الفضل في التحرك نحو خلق مؤسسة عسكرية عربية مشتركة للتصدي للخطر الإسرائيلي^(٤).

٤. كانت هذه الإجراءات نابعة من إدراك الأردن لنتامي الخطر الإسرائيلي على مياه نهر الأردن، وللانتهيار المستمر في مختلف الإمكانيات العربية، وما أصبح يشكله النزاع

(١) وزارة الإعلام (١٩٩٧)، خطب العرش السامية في افتتاح دورات مجالس الأمة (١٩٥٣-١٩٩٦) (عمان، دائرة المطبوعات والنشر) ص ص ١٥٠-١٥١.

خطاب الملك حسين في افتتاح دورة مجلس الأمة الأردنية في الاول من تشرين الأول (١٩٦٤)

(٢) أبو طالب، حسن (١٩٨١)، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية، السياسة الدولية، عدد ٦٦، القاهرة، ص ص ٩٠.

(٣) الدروع، قاسم (١٩٩٩) مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٤) قطيشات، ياسر (٢٠٠٨) العلاقات السياسية الأردنية العربية (١٩٥٢-٢٠٠٤)، (عمان: دار يافا للنشر التوزيع) ص ١٧٦.

السعودي المصري في اليمن من عامل مضاف لانتهاء قدرات النظام العربي، وقد كان لها أثر واضح في تحديد أولويات سياسة الأردن الخارجية وأهدافها التي تمثلت في سعي الأردن لتحقيق أكبر قدر من الاتفاق والتضامن العربي من خلال تنقية الأجواء العربية، وإنهاء الأزمة اليمنية التي باتت تهدد قدرات النظام العربي، وتجميع الجهد العربي لمواجهة الخطر الإسرائيلي المتنامي، والعمل على تعزيز روابط الأردن العربية وتقوية شبكة أمنه الإقليمي^(١).

٥- اتجهت العلاقات العربية بعد المؤتمر العربي الأول تاريخ ١٣/١/١٩٦٤، نحو التضامن بدل الصراع والنزاع، وبدأ الأردن أكثر مرونة وليونة وحيوية في التفاعل مع أطراف النظام العربي، كما لعب التهديد الإسرائيلي دوراً في تنشيط السياسات العربية^(٢).

٦- أعطى المؤتمر العربي الأول الأردن فرصة ليعيد حساباته الداخلية ويراجع أولوياته داخليا وخارجيا بعد أن منح المؤتمر الأردن فترة من الهدوء والاستقرار بسبب مهادنته لمصر والدول العربية التي تدور في فلكها، ساهم في استمرار الاستقرار بلا نزاعات عربية مدة عامين منذ ١٩٦٤-١٩٦٦^(٣).

٧- حصل الأردن على زيادة ملموسة في القوات المسلحة إذ تضاعف عددها وواصلت مسيرتها ضمن خطة القيادة العربية الموحدة، والتي كان الأردن فيها الدولة العربية الأولى التي دفعت التزاماتها المالية البالغة ربع مليون دينار^(٤).

(١) تليان، أسامة عيسى (٢٠٠٠)، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، الطبعة الأولى، عمان: المكتبة الوطنية، ص ١١٢-١١٣.

(٢) أبو دية، سعد، (١٩٩٠) مرجع سابق ٨٥.

(٣) قطيشات، ياسر، (٢٠٠٨)، مرجع سابق، ص ١٧٧.

(٤) أبو دية، سعد (١٩٩٧)، الجيش العربي نشأة وتطور ودور القوات المسلحة الأردنية، (١٩٢١-١٩٩٧)، (عمان: المطابع العسكرية)، ص ٤٠٤.

٨- قام الأردن في مواجهته للاعتداءات الإسرائيلية على خط الهدنة بإجراءات وقائية أخرى، بالتنسيق مع البعد العربي عسكرياً واقتصادياً بالتزامن مع تحصين الجبهة الداخلية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وخير دليل على ذلك ما جاء في كتب التكليف التي بعثها الملك حسين لرؤساء وزرائه في بداية الستينيات، إذ أكدت ضرورة دعم القوات المسلحة تدريباً وتسليحاً، وتسليح القرى الأمامية، فقال في كتاب التكليف الذي وجهه إلى رئيس الوزراء وصفي التل بتاريخ ١٣-شباط -١٩٦٥: "علينا ألا ندخر أي جهد في سبيل إيصال قواتنا المسلحة إلى أقصى درجة من الكفاءة والقوة من الوجوه البشرية والتنظيمية والتسليحية كافة، وعلينا الانتباه الكلي حتى تظل قواتنا المسلحة في أعلى درجات الكفاءة والاستعداد، وهي جزء أساسي من القوات العربية الموحدة، ويجب أن تجند الأجهزة المساندة والحكومية كافة لحماية ظهرها^(١)."

٩- أما على المستوى الإقليمي فقد تميزت هذه الفترة في بعض مراحلها باشتداد الحرب الباردة بين الأردن وبعض الدول العربية كالعراق وسوريا، وعلى الصعيد الداخلي، شرع الأردن في تنفيذ خطة خماسية للتنمية لتقوية الاقتصاد^(٢).

على الصعيد الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي أيضاً خلال الفترة ١٩٥٩ - ١٩٦٦، فإن الباحث يرى أن ازدياد المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية كان لتقوية الجانب العسكري للحد من تزايد العمليات الفدائية ضد إسرائيل، وتقوية علاقات الأردن الدبلوماسية، أو توسيعها مع شتى دول العالم، وتعزيز صلته بالغرب مما زاد في تقوية موقفه.

ثانياً: الإجراءات العسكرية الأردنية الوقائية:

وتمثلت الإجراءات العسكرية الأردنية الوقائية في بداية الستينيات بتحركات أردنية عديدة منها:

(١) أبو دية، سعد (١٩٨٨)، مرجع سابق، ص ص ١٥٣، ١٥٢.

(٢) بن طلال، الحسين (١٩٦٨)، مرجع سابق، ص ٦٩.

١. شهد الجيش العربي الأردني ما بين ١٩٥٨م وعام ١٩٦٤ تطوراً كبيراً في هذه المرحلة بتزويده بالأسلحة الحديثة المتنوعة، مثل إدخال المدفعية الثقيلة إلى الخدمة مع الجيش الأردني، وتطوير سلاح الجو وتأسيس قواعد جوية جديدة له، ومنها قاعدة الحسين الجوية عام ١٩٥٩، بالإضافة إلى قواعد رادارات أرضية. وفي عام ١٩٦٦م تم تزويد السلاح بطائرات حديثة مقاتلة، وأسست قاعدة الحرس الجوية لاستيعابها. (١)
٢. وفي عام ١٩٥٩، عمل الأردن على تعزيز قواته العسكرية، وكان من مظاهر التحديث استخدام النظام الهرمي المعروف في الجيوش الحديثة فيما يتعلق بالترفيعات والتشكيلات للقيادة وتوزيعها وتنسيقها بحيث تؤمن الفاعلية دون الإسراف في الرجال والأموال (٢).

(١) قاسم الدروع (١٩٩٩)، مرجع سابق، ص ١٣٢.

(٢) نفس المصدر ص ١٣٣.

تحرك الأردن في الجامعة العربية وقدم ورقة عسكرية إلى مؤتمر القمة الأول في القاهرة لبناء مؤسسة عسكرية عربية مشتركة تحقق اشتراك الدول العربية في التصدي للخطر الإسرائيلي. فأصبح يعرف ما يسمى بدول المساندة التي ليس لها حدود تماس مباشرة مع إسرائيل، لتقديم العون والمساعدات المالية والبشرية لدول المواجهة تأكيداً على قومية القضية الفلسطينية. وبذلك، غدا الأردن جزءاً من نظام دفاع إقليمي عربي يخفف من فجوة الإمكانات العسكرية الأردنية مع إسرائيل^(١).

٣. صدرت الأوامر في ١١ أيلول ١٩٦٢ بتشكيل قيادة الجبهة الغربية لقيادة القطاعات العسكرية العاملة في الضفة الغربية، وتألّفت الجبهة مما يلي:-

أ- ثلاثة ألوية مشاة هي: الأول (عالية)، والثاني (الهاشمي)، والثالث (الملك طلال).

ب- كانت قيادة الجبهة الغربية تضم ثلاثة قطاعات حرس وطني في نابلس والقدس والخليل.

ج- بعد تشكيل كتائب وألوية المشاة الجديدة في ١٨ آذار ١٩٦٥، أصبح ملاك الجبهة سبعة ألوية مشاة مع إسنادها من خدمات^(٢).

٤. تم تشكيل لواء حطين في ١٨ آذار ١٩٦٥ من وحدات الحرس الوطني في منطقة الخليل كما يلي: كتيبة المشاة ٣٧ (عبد الله بن رواحة)، وكتيبة المشاة ٣٩ (جعفر بن أبي طالب)، وكتيبة المشاة ٤٩ (صلاح الدين)^(٣).

(١) تليلان، أسامة عيسى (٢٠٠٠)، مرجع سابق، ص ١١٤.

(٢) الرقاد، محمد (٢٠٠٩) مرجع سابق، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.

(٣) الخريشا، فتحي (٢٠٠٩)، معارك وانتصارات الجيش العربي، مذكرات المحارب حمد أبو دخينة، الطبعة الأولى (عمان: مطبعة النور)، ص ٢١١.

سياسيا على مستوى الحكومة:

ظهر اهتمام الحكومة واضحا بتحسين الجبهة، مثلاً تحدث رئيس الوزراء سمير الرفاعي في ١٣/٤/١٩٦٣ في بيانه الوزاري أمام مجلس النواب عن الاستعدادات العسكرية والسياسية الحكومية لمواجهة أي عدوان إسرائيلي مرتقب على خط الهدنة، وقال: "إن جيشنا الباسل وقواتنا العربية المسلحة هما عدتنا لليوم المرتقب وحصن أمتنا المنيع في وجوه المعتدين الآثمين، ولذلك فإننا سنعمل على صيانة مستواها الرفيع في العدة والتدريب ومضاعفة الاهتمام بتقويتها وإعدادها الإعداد الكامل للواجبات والمسؤوليات الوطنية والقومية الملقاة على عاتقها"^(١).

وأكد رئيس الوزراء بهجت التلهوني في ٢٩/٧/١٩٦٤ في بيانه أمام مجلس النواب تقديم المزيد من الدعم للجيش الأردني العربي، فقال: ("على صعيد المعركة القومية، تقف قواتنا على أطول خط للدفاع عن أمتنا في وجه عدوها").

كما أكد رئيس الوزراء وصفي التل في ١١/٣/١٩٦٥ في بيانه الوزاري أمام مجلس النواب تطوير الجاهزية العسكرية، واستكمال بناء الجيش قائلاً: "فسيكون هدف الحكومة الرئيسي تعزيز هذه القوات عدة وعدداً، مؤكدين بأن هذه القوات ستتنجم في مستواها وحشدتها وتجهيزها واستعدادها مع متطلبات القيادة العربية الموحدة"^(٢).

ولا شك في أن تعزيز الجبهة الغربية بالتشكيلات العسكرية لهو تعبير عن قوة الاستعدادات الأردنية لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المحتملة حينذاك، والتفاعل العسكري

^(١)حمادة، زياد وآخرون (٢٠٠١)، التاريخ العسكري على الأرض الأردنية بين الماضي والحاضر، (عمان: جامعة مؤتة) ص ١٠٦.

^(٢)خير، هاني (١٩٩٤)، مرجع سابق ص ١٧٦.

والسياسي مع البيئة الإقليمية والدولية، بما ينسجم مع قرارات القيادة العربية الموحدة، وقد تزامن ذلك مع تعزيز المساعدات الغربية الهائلة لإسرائيل عسكرياً واقتصادياً.

ويلاحظ كذلك حدوث طفرة نوعية في تحسن مستوى الجيش الأردني تدريباً وتسليحاً وخصوصاً التزود بالطائرات الحديثة والأسلحة الثقيلة، مما يعبر عن اهتمام القيادة والحكومة بالجيش ورعايتهما له كي يتمكن من القيام بواجبه الوطني.

المبحث الرابع

الإجراءات الدبلوماسية والعسكرية الأردنية العلاجية

إثر معركة السمّوع، تبادلت الاتهامات العربية بالتقصير والتقاعس فيما بين الدول. فقد اتهمت مصر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية الأردن بالتقصير والتقاعس في الدفاع عن السمّوع، وعدم اتخاذ إجراءات فاعلة لنجدة أهلها، وتذرعاً بأن عدد القوات التي أرسلها الأردن في أثناء المعركة لم يكن كافياً بل وجاء متأخراً؛ بحيث لم يكن لهذه القوات تأثير فعال على سير المعركة، بالإضافة إلى أنه لم يشن هجوماً انتقامياً ضد إسرائيل على أثر المعركة^(١).

وفي الوقت ذاته اتهم الأردن القيادة العربية الموحدة بالتقاعس عن نجدة في مجابهة العدوان، الأمر الذي أضعف من مصداقية تلك القيادة وهيبته، إذ بدت غير ذات فاعلية وغير موجودة إلا على الورق، وأن المسؤولية تقع على عاتقها لأنها منذ تشكيلها في مؤتمر القمة العربية الأول عام ١٩٦٤م، قرر الزعماء العرب تقديم الدعم المادي للأردن لتمكينه من تعزيز قواته المسلحة بالرغم أنها ومنذ تأسيسها قبل سنتين من وقوع الاعتداء على قرية السمّوع لم تقم بأي عمل جدي لتأمين الدفاع الفعال عن حدود دول المواجهة مع إسرائيل، والذي هو من صميم مسؤوليتها، كما أنها لم تنجح في إعادة توزيع القوات العربية على الجبهات العربية بالشكل الذي يضمن تأمين الحماية الفعالة لمواجهة هذه العمليات والاعتداءات التي تقوم بها القوات الإسرائيلية على القرى الحدودية الأمامية، على الرغم من معرفتها بعدم كفاية القوات الأردنية لحماية حدودها مع إسرائيل التي يبلغ طولها ستمائة وخمسين كيلو متراً^(٢).

(١) نسيبة، حازم (١٩٩٢)، مرجع سابق ص ١٦٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

كان لمعركة السمّوع وآثارها وقع شديد على الحكومة الأردنية، ولا شك أن العسكريين الأردنيين قد عملوا كل ما بوسعهم، وبحسب الإمكانيات المتاحة لهم في تلك المنطقة، لنجدة هذه القرية وتكبدوا في سبيل ذلك عشرات القتلى والجرحى. وقد أخذت هذه الأوضاع أبعاداً كبيرة على مسرح الأحداث، وزادت من عزلة الأردن الذي أصبح هدفاً للهجوم عليه من قبل بعض الأوساط العربية الرسمية والشعبية خلال تلك المرحلة الخطيرة التي شهد الأردن فيها وقوع قلاقل داخلية في الأردن، وازدياد حدة الانتقادات العلنية ضد الحكومة، وخروج المظاهرات في عدة مدن أردنية مطالبة بالسيطرة على الوضع الأمني في البلد^(١).

قامت المظاهرات في مدن الضفة الغربية ومدن أردنية أخرى، وطالب المتظاهرون بتزويد القرى الأممية بالسلاح، وزاد في تأجيج الاضطرابات الدعاية التي تبثها إذاعات منظمة التحرير الفلسطينية ومصر وسوريا ومطالبتها بإسقاط نظام الحكم في الأردن، مما دفع الحكومة الأردنية إلى استخدام الجيش لتفريق المتظاهرين، وساد اعتقاد لدى المسؤولين الأردنيين بأن تنفيذ عملية السمّوع كان يهدف إلى إثارة سكان الضفة الغربية ضد نظام الحكم في الأردن، وتوفير مبرر لاجتياح إسرائيلي للضفة الغربية^(٢).

قام الأردن على أثر هذا التصعيد بعدة خطوات نذكر منها ما يلي :

١. قام الملك حسين بن طلال بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بنفسه في ٤ كانون ثاني عام ١٩٦٧ بعد تفجر الموقف الداخلي حيث حصلت اضطرابات ومظاهرات وأعمال عنف وانهجارات، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية مسؤوليتها عنها^(٣).

(١) نسيبة، حازم (١٩٩٢)، مرجع سابق، ص ١٦٦.

(٢) أبو دية، سعد (١٩٩٠)، مرجع سابق، ص ١٩٩٢، ١٩٩٣.

(٣) نسيبة، حازم (١٩٩٢)، مرجع سابق، ص ١٦٩.

٢. سحب السفير الأردني من القاهرة في أواخر عام ١٩٦٦ بعد ازدياد الحملة الإعلامية

المصرية واتهام الرئيس جمال عبد الناصر الأردن بأن له دوراً تآمرياً في المنطقة^(١).

٣. قاطع الأردن والسعودية اجتماع مجلس الدفاع التابع للجامعة العربية في آذار ١٩٦٧ بعد

ارتفاع الأصوات لإسقاط الأردن والسعودية وتونس من خطة الدفاع العربي^(٢).

وإثر هذا التآزم في العلاقات الأردنية على الصعيدين الداخلي والإقليمي، كان لا بد

للأردن أن يقوم ببعض الإجراءات العلاجية على الصعيدين الدبلوماسي السياسي، والعسكري، وذلك للحد من تفاقم الأزمة والعمل على تخفيف وطأة الوضع قدر الإمكان.

أولاً: الإجراءات الأردنية الدبلوماسية والسياسية العلاجية:

تمثلت الإجراءات الأردنية الدبلوماسية والسياسية العلاجية بما يلي:

١. بعثت وزارة الخارجية برقية إلى المندوب الأردني الدائم لدى الأمم المتحدة ضمنيتها

تفاصيل العدوان الإسرائيلي الغادر على منطقة الخليل، وبعثت ببرقيات مماثلة إلى

سفراء الأردن في الدول العربية والأجنبية^(٣).

٢. وتعقيباً على إدانة مجلس الأمن الدولي الاعتداء العسكري الإسرائيلي على قرية السموع،

أكد وزير الخارجية الأردني أكرم زعيتر أن القرار دليل على الاهتمام الدولي

والاستكثار العالمي للعدوان، وبعث برقية شكر إلى رئيس مجلس الأمن الدولي^(٤).

٣. استعرض الملك الحسين أثناء مؤتمر صحفي عقده في الديوان الملكي تطور الأوضاع

العسكرية بعد معركة السموع، وقال: "ورغم الحشد العسكري الإسرائيلي الكبير فقد

(١) (الشرع، صادق (١٩٩٧) مرجع سابق، ص ٤٥٠.

(٢) أبو دية، سعد (١٩٩٠)، مرجع سابق، ص ص ١٩٣، ١٩٢.

(٣) جريدة الأردن، العدد ٦٤١٩، التاريخ ١٤/١١/١٩٦٦، ص ٤.

(٤) جريدة الأردن، العدد ٦٤٢٢، التاريخ ٢٧/١١/١٩٦٦، ص ٤.

قامت قواتنا بعمل بطولي لصد العدوان، وساعد سلاحنا الجوي في التخفيف عن قواتنا البرية مما مكنها من الصمود، وإذا أرادت إسرائيل الحرب، فنحن لها^(١). ويقول الملك الحسين في رسالة إلى القوات الأردنية المسلحة، والتي جاءت من ضمن الإجراءات العلاجية الأردنية، أشاد فيها ببطولتها: ("وأما قوة العدو فمهما بلغت فسنلقنها المرة تلو المرة دروساً في الشجاعة ودروساً في البسالة، حتى يدرك العدو أننا لكيدته بالمرصاد، ولا ترهبنا قوة بالأرض")^(٢).

٤. عقد رئيس الوزراء آنذاك وصفي التل على هامش العدوان الإسرائيلي على الخليل مؤتمراً صحفياً بتاريخ ١٩/١١/١٩٦٦، بيّن فيه الموقف الأردني الذي يعد معركة السمّوع اختباراً للقيادة العربية الموحدة، التي لم تؤمن للجيش الأردني الغطاء الجوي، بالإضافة إلى أنّ الجبهات العربية الأخرى لم تفتح النار جدياً أو بشكل محدود لتخفيف العدوان الإسرائيلي عن الأردن في أثناء المعركة. وأكد التل أن المبدأ العسكري القومي يرى أن خط الهدنة واحد، والاعتداء على أي جزء منه هو اعتداء على بقية الأجزاء في المنطقة^(٣).

٥. طلب مندوب الأردن الدكتور محمد الفرا من مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٩٦٦/١١/٦، اللجوء إلى إجراءات تنفيذية إلزامية ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة لوقف تحدي إسرائيل لسلطة المجلس، وعدم الاكتفاء بالشجب والإدانة، كما طالب بتنفيذ الفصل السابع من الميثاق الذي ينص على فرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية تصل إلى فرض الحصار العسكري الكامل واستخدام قوات برية وجوية وبحرية من قبل الأمم

(١) جريدة المنار، العدد ١٩٨٩، التاريخ ٣٠/١١/١٩٦٦، ص ١.

(٢) جريدة المنار، العدد ١٩٧٦، التاريخ ١٥/١١/١٩٦٦، ص ٤.

(٣) جريدة الأردن، العدد ٦٤٢١، التاريخ ٢٢/١١/١٩٦٦.

المتحدة ضد الدولة التي توصف بأنها معتدية. أما موقف القيادة العربية الموحدة فتمثل في قيام الأمانة العامة للجامعة العربية بإرسال مذكرات إلى مندوبي الدول العربية في الأمم المتحدة يتضمن تفاصيل الاعتداء الصهيوني على الأراضي الأردنية، وفضح أهداف إسرائيل، وإعداد خطة عسكرية للرد على العدوان الإسرائيلي، وقيام وفد من القيادة العربية الموحدة وقناصل الدول العربية بزيارة ميدانية إلى السمّوع^(١).

٦. ونص قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٨ الصادر في ١٣ تشرين الأول ١٩٦٦ على إدانة إسرائيل لهجومها على السمّوع، وطلب من الأمين العام أن يتابع النظر في الوضع ويقدم تقريراً إلى المجلس متى كان ذلك ملائماً. ومما ورد فيه: "إن مجلس الأمن، وقد استمع إلى بيانات ممثلي الأردن وإسرائيل بشأن العمل العسكري الإسرائيلي الخطر الذي وقع في منطقة الخليل الجنوبية في ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٦، وقد أخذ علماً بالمعلومات التي أفضى بها الأمين العام بشأن هذا العمل العسكري في بيانه في ١٦ تشرين الثاني ١٩٦٦، وأيضاً في تقريره في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٦، وإذ يذكر قرارات مجلس الأمن المتكررة التي طالبت بوقف حوادث العنف عبر الخط الفاصل، ومع عدم إغفال الحوادث السابقة ذات الطبيعة نفسها، يؤكد مجدداً ضرورة التقيد الدقيق باتفاقية الهدنة العامة، ويأسف للخسائر في الأرواح، وللأضرار الكبيرة التي لحقت بالممتلكات نتيجة العمل الذي قامت به حكومة إسرائيل في ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٦. ودان المجلس إسرائيل لقيامها بهذا العمل العسكري الواسع النطاق الذي يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة، ولاتفاقية الهدنة العامة بين إسرائيل والأردن، ويؤكد لإسرائيل أنه لا يمكن قبول

(١) جريدة المنار، العدد ١٩٧٨، التاريخ ١٧/١١/١٩٦٦، ص ١.

عمليات الانتقام العسكرية وإذا تكررت، فسيضطر المجلس إلى النظر في اتخاذ خطوات جديدة وأكثر فاعلية بموجب الميثاق، لتأمين عدم تكرار مثل هذه الأعمال^(١).

ويرى الباحث أن الأردن تحرك على جميع الأصعدة الدولية، ومنها مجلس الأمن؛ لضمان المحافظة على الأمن والسلم الدوليين، وليقوم مجلس الأمن بمسؤولياته تجاه ذلك.

ثانياً: الإجراءات الأردنية العسكرية العلاجية:

تعددت الإجراءات العلاجية العسكرية التي اتخذتها الأردن نتيجة للعدوان الإسرائيلي على السّموع، وكان من أهم هذه الإجراءات ما يلي:

١. أمر الملك الحسين بتجنيد اللائقين للخدمة العسكرية، وحذر من الفوضى والتخريب وإساءة تقدير الموقف في رسالة موجهة إلى رئيس الوزراء وصفي التل بقوله: ("ومع أن الكل يعرف أن قرانا الأمامية مسلحة بحسب إمكانياتنا تسليحاً كاملاً يحميها جنودنا ورجالنا فهناك نفر انهزامي من دعاة التخريب والفوضى، وليعاقب هؤلاء بلا أدنى هوادة")^(٢).
٢. أقر مجلس الوزراء برئاسة وصفي التل في ١٩٦٦/١١/٢٣م مشروع قانون الخدمة الوطنية الإجبارية لسنة ١٩٦٦م، والذي يسري على جميع الأردنيين الذين أتموا الثامنة عشرة حتى سن الأربعين، وشكلت له في جميع المحافظات اللجان العسكرية والمدنية المختصة، وأنشئت لهم معسكرات تدريبية بإشراف الضباط والمدربين العسكريين، ووفرت لهم الأسلحة المناسبة^(٣).

(١) "قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٧٤، (١٩٩٣)، مرجع سابق ص ١٩٥.

(٢) جريدة المنار، العدد ١٩٨٠ لتاريخ ٢٠ / ١١ / ١٩٦٦ ص ٤.

(٣) جريدة المنار، العدد ١٩٨٤ لتاريخ ٢٤ / ١١ / ١٩٦٦ ص ١.

٣. قررت الحكومة تزويد المواطنين الذين يسكنون على الخطوط الأمامية بالسلاح، وإقامة التحصينات بالتعاون المشترك بين القوات المسلحة ومواطني الخطوط الأمامية حسب الخطة الموضوعية من قبل القيادة العامة للجيش الأردني، وبالتنسيق مع القيادة العربية الموحدة، لتعزيز صمود المواطنين، واستكمال الترتيبات الدفاعية على الخطوط الأمامية لمواجهة العدو الإسرائيلي^(١).

٤. اتخذت الحكومة الأردنية الإجراءات المناسبة؛ لمواجهة الطوارئ إثر الاعتداء الإسرائيلي الغاشم على منطقة الخليل، مثل إلغاء الإجازات للمرضين والممرضات، وجميع كوادرات وزارة الصحة والدفاع المدني والأمن العام، وإعلان حالة الطوارئ في المستشفيات وجهاز الدفاع المدني والأمن العام، كما أرسلت وزارة الشؤون الاجتماعية قافلة محملة بالمواد الغذائية وبعض التجهيزات والملابس إلى منطقة الخليل^(٢).

٥. تفقد الملك الحسين المواقع التي تعرضت للعدوان مبدئياً توجيهاته وقلد الأوسمة للضباط والجنود الذين استبسلوا في القتال في معركة السموع^(٣).

٦. وزار الملك الحسين قاعدة الحسين الجوية حيث اجتمع بضباط سلاح الجو، وهنأ الذين اشتركوا منهم في معركة السموع، وشكرهم على بلائهم الحسن فيها، وأعرب لهم عن تعزيتة الحارة بفقد زميلهم الشهيد الطيار موفق السلطي، وأمر الملك الحسين بصرف رواتب تقاعدية لشهداء الاعتداءات الإسرائيلية على قرية السموع في رسالة وجهها إلى رئيس الوزراء وصفي النلل^(٤).

(١) جريدة المنار، العدد ١٩٨٦، التاريخ ٢٧/١١/١٩٦٦، ص ١

(٢) جريدة المنار، العدد ١٩٨٦، التاريخ ٢٧/١١/١٩٦٦، ص ١.

(٣) جريدة المنار، العدد ١٩٨١، التاريخ ٢١/١١/١٩٦٦، ص ١.

(٤) المصدر نفسه، العدد ١٩٧٩، التاريخ ١٨/١١/١٩٦٦، ص ١.

٧. شرعت الحكومة الأردنية بتعمير السموع، فقد قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/١١/١٩
المباشرة فوراً في تعميرها، ووضعت مخططات هندسية لإعادة تنظيمها قرية نموذجية
بالتزامن مع التبرعات والإسهامات الشعبية المختلفة، وقام سلاح الهندسة الأردني بعملية
واسعة النطاق للكشف عن الألغام داخل القرى الأمامية^(١).

ويلاحظ أن معركة الأردن بعد السموع بدأت في مواجهة التحريض العربي وبخاصة ما
قام به أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الذي هاجم الأردن وطلب من الوزارة
الفلسطينية الاستقالة من الحكومة، ووقعت مظاهرات راح ضحيتها جنود ومدنيون واستمرت
المظاهرات عدة أسابيع ووقعت تفجيرات في عمان، مما اضطر الملك حسين أن يوعز بإغلاق
مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في عمان في كانون الثاني ١٩٦٧م، وقد ذكر الملك حسين
ذلك في كتاب (مهنتي كملك) بأنه هو الذي اتخذ القرار بعد أن تجاوز الشقيري رئيس المنظمة
كل الحدود^(٢).

(١) جريدة المنار، العدد ١٩٨٠، التاريخ ١٩٦٦/١١/٢٠ ص ١.

(٢) موقع عمون (٢٠٠٩)، www.ammonnews.net في شهر تشرين الأول، مقال الدكتور سعد أبو دية،
بمناسبة وفاة العميد فهد مقبول الغبين، أحد قادة كتائب المشاة في تلك المعركة.

الخلاصة:

اتخذ الأردن عدداً من الإجراءات الوقائية لمواجهة الإرهاب الإسرائيلي على قرية السمّوع على الصعيدين السياسي والعسكري كما يلي:

أولاً: على المستوى السياسي:

اقتصرت الجهود الأردنية على التصريحات الرسمية التي تؤكد على التضامن العربي وضرورة تجميع الجهد العربي لمواجهة الخطر الإسرائيلي بعد مؤتمر القمة العربي الأول .

ثانياً: على المستوى الدبلوماسي:

زار الملك حسين بن طلال عام ١٩٦٦ الولايات المتحدة الأمريكية لتدعيم التقارب السياسي والعسكري والاقتصادي، وأقام الأردن علاقات دبلوماسية مع الكثير من دول العالم وأصبح أكثر انفتاحاً إقليمياً ودولياً.

ثالثاً: على المستوى العسكري

١. عزز الأردن جيشه بالتسليح والتدريب، وأعاد توزيع ألويته على طول خط الهدنة، وزوده بالطائرات الحربية الحديثة وأقام القواعد العسكرية (قاعدة الحسين الجوية).
٢. قام الأردن بتسليح وتدريب القرى الأمامية على خط الهدنة،
٣. اتخذ الترتيبات الأمنية لمنع العمليات الفدائية ضد إسرائيل؛ لسد الذرائع الإسرائيلية لتكرار اعتداءاتها على القرى الأمامية.

أما على صعيد الإجراءات العلاجية فقد قام الأردن بمجموعة من الخطوات العسكرية والسياسية:

أولاً: على المستوى العسكري:

١. قام الأردن بإصدار قانون الخدمة الوطنية الإلزامية لمن هم بين سن الثامنة عشرة لأربعين.
٢. تسليح المواطنين على الخطوط الأمامية، وتحصين القرى والمدن وتمتين الجبهة الداخلية.
٣. تزويد القوات المسلحة بأحدث الأسلحة المتطورة، وإعادة توزيعها على طول خط الهدنة مع إسرائيل.
٤. خاض الجيش الأردني معركة برية وجوية حامية الوطيس على أثر العدوان الإسرائيلي.
٥. قدمت الحكومة الأردنية برنامجاً تفصيلياً عسكرياً واقتصادياً للقيادة العربية الموحدة لتعزيز دعم الأردن بالموارد المالية من الدول العربية.

ثانياً: على المستوى السياسي والدبلوماسي:

- تحركت الحكومة الأردنية على الصعيدين السياسي والدبلوماسي إقليمياً ودولياً، وقدمت شكوى إلى مجلس الأمن الدولي، الذي اكتفى بإصدار قراراً بإدانة العدوان على السمّوع واستنكاره.
- قامت الحكومة بتنفيذ تعمير السمّوع وإرسال المساعدات العينية والمادية لأهلها، وصرف التعويضات للمتضررين منهم.

ثالثاً: على المستوى الإنساني:

١. قامت الحكومة بتنفيذ تعمير السمّوع ورصد المخصصات اللازمة لذلك.
- ٢- إرسال المساعدات العينية والمادية بالتعاون مع اللجان الشعبية والحزبية.
- ٣- صرف التعويضات للمتضررين منهم، وصرف الرواتب التقاعدية لأسر الشهداء.

النتائج والتوصيات

جاءت هذه الدراسة، لتقدم صورة واضحة عن الموقف الأردني من المجازر الاسرائيلية في قبية، وكفر قاسم، السموع (١٩٥٣-١٩٦٦)، وخاصة أن الغموض قد اكتنفه، وجرى تشويبه اعلاميا من قبل إسرائيل لتعارضه مع مصالحها. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التي اتصلت (أولا) بالخلفية التاريخية للصراع العربي- الاسرائيلي، (ثانيا) الوجه الآخر للنتائج جاء منصبا على محور الدراسة الرئيسي الذي تعلق بطبيعة الموقف الأردني تجاه العدوان الاسرائيلي على خط الهدنة .

يمكن اجمال محاور هذه النتائج بما يلي :

- ١- ان الإعتداءات الاسرائيلية على خط الهدنة الذي تمثل بارتكاب المجازر كانت تشكل تطهير عرقي بهدف طرد السكان الأصليين واحتلال المستوطنات الاسرائيلية بدلا منهم متذرة (بالتسلل المزعوم)
- ٢- تمتعت الإجراءات الأردنية الرسمية الوقائية والعلاجية بديناميكية واضحة تتبدى في سرعة الاستجابة مع الأحداث والتفاعل معها، والتحضير لكيفية التعامل مع تطوراتها لاحتواء أثارها السلبية.
- ٣- أثبتت تجربة السياسة الخارجية الأردنية إزاء الاعتداءات الاسرائيلية على خط الهدنة والمجازر الاسرائيلية على قبية وكفر قاسم والسموع إمكانية اشتراك الجمهور لمختلف مؤسساته وتنظيماته في تشكيل الموقف الأردني العام، وبأنه لا يمكن إغفال أثر الرأي العام الأردني في توجيه القرار الأردني ومجمل الموقف، وقد أوضح هذه الخاصية موقف مجلس النواب الأردني بوصفه مؤسسة تمثل الشعب من جهة ، وكونها السلطة التشريعية الضاغطة عبر وظيفتها السياسية الرقابية على الحكومة في تبني السياسة التي تدعو لها إزاء الأزمة من جهة أخرى .

ومن هنا كان الموقف الأردني الرسمي تجاه الاعتداءات الاسرائيلية على خط الهدنة وتفاعله مع مؤثرات البيئة الدولية يتسم بالواقعية السياسية وعلى الرغم من ضعف النظام العربي.

- ٤ - ان الاجراءات الأردنية الوقائية والعلاجية على خط الهدنة في مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية كانت حماية للأمن القومي العربي الذي استهدفته اسرائيل تحت غطاء حماية أمن اسرائيل ، وتعتبر معركة السموع البرية والجوية أكبر مثال على طبيعة الرد الأردني العسكري المنبثق من الأمن القومي العربي.
- ٥ - ظلت الأمم المتحدة ، وعبر قرارات مجلس الأمن الدولي المتعددة عاجزة عن اتخاذ أي إجراء رادع ضد اسرائيل وانتهاكها لحقوق الانسان العربي الفلسطيني.

التوصيات:

وبناء على النتائج أعلاه يوصي الباحث بما يلي :

- ١ - إنشاء مراكز للبحوث والدراسات التي تتعلق بدراسة الإرهاب الإسرائيلي بمختلف صوره وخاصة المجازر التي ارتكبت منذ إنشاء الكيان الصهيوني، وبيان الدروس المستفادة من تلك المجازر وأثرها على الأمن القومي العربي
- ٢ - القيام بإدخال دراسة المجازر الإسرائيلية في المناهج التعليمية بهدف تنمية الوعي السياسي والنفسي .

الخاتمة:

يلاحظ أن الأردن قام بإجراءات وقائية وعلاجية، بعد وقبل أي عدوان إسرائيلي ومن الإجراءات الوقائية ما يلي:

أولاً: الإجراءات الوقائية السياسية :

١. نجد أنه لم يكن هناك إجراءات وقائية سياسية قبل مجزرة قبية بمعناها الشامل بل اقتصر على البيانات الوزارية التي تدعوا العرب لمؤازرة الأردن سياسياً واقتصادياً وعسكرياً جراء نكبة ١٩٤٨.

٢. ونلاحظ أيضاً أن الإجراءات الوقائية السياسية قبل مجزرة كفر قاسم تتمثل في عقد معاهدات مع الدول العربية، وخطب العرش الملكية وكتب التكليف لرؤساء الوزارات الأردنية التي تدعو إلى مواجهة الإرهاب الإسرائيلي ومساندة القرى الأمامية.

٣. العدوان على قرية السموع كانت الإجراءات الوقائية السياسية والدبلوماسية نشطة فقد تمثلت في خطابات الملك الحسين أمام مجلس الأمة، وقيام الملك الحسين بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية لطلب الدعم الأمريكي السياسي والاقتصادي والعسكري لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، وكذلك شارك الأردن في مؤتمر القمة العربية الأول والثاني في الخرطوم، وشارك في إنشاء القيادة العربية الموحدة لمواجهة الإرهاب الإسرائيلي.

ثانياً: الإجراءات الوقائية العسكرية :

١. إنشاء الحرس الوطني حيث ارتفع عدد الجند إلى أحد عشر ألف جندي ونشرهم على الخطوط الأمامية، وذلك قبل مجزرة قبية.

٢. لم تكن الإجراءات الوقائية العسكرية بمقدور الأردن بالنسبة لكفر قاسم لأنها كانت داخل الأراضي المحتلة، إلا أن الأردن عزز قواته على الحدود بقوات الحرس الوطني.

٣. ونلاحظ أيضاً أن الإجراءات الوقائية العسكرية قبل العدوان على قرية السموع كانت إجراءات ذات فعالية كبيرة، وتركزت على تزويد الجيش الأردني بأحدث الأسلحة المتطورة بالإضافة إلى إنشاء القواعد الجوية العسكرية.

وقدم الأردن ورقة عمل عسكرية إلى مؤتمر القمة العربي الأول المنعقد في القاهرة لبناء مؤسسة عسكرية عربية لمواجهة الأخطار الخارجية، وتعزيز الجبهة الغربية بالتشكيلات العسكرية.

ثالثاً: الإجراءات العلاجية السياسية:

١. نجد أن الإجراءات السياسية تمثلت في إتصال الأردن بدول التصريح الثلاثي منذرة من عواقب العدوان الإسرائيلي، وإبلاغ الدول العربية بالعدوان على قبية واستدعت كبير مراقبي هيئة الأمم المتحدة لتسليمه مذكرة الأردن إلى مجلس الأمن، ودعت اللجنة السادسة للاجتماع في عمان.

٢. وبالنسبة إلى الإجراءات العلاجية بعد مجزرة كفر قاسم كان هناك إجراءات تركزت على تصريحات ملكية ولرؤساء الوزارات ومجلس النواب تؤكد الاهتمام بمساندة القرى الأمامية ودعم الحرس الوطني وإنهاء المعاهدة الأردنية - البريطانية.

٣. ونلاحظ في الإجراءات العلاجية بعد مجزرة السموع قيام الملك الحسين بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية وسحب السفير الأردني من القاهرة، ومعالجة آثار الهيجان الشعبي وتحريض بعض الدول العربية وقام بالإتصال مع مجلس الأمن للتحرك والقيام بواجباته الدولية وفعلاً اسفرت الجهود عن إدانة إسرائيل وبإجماع ١٤ دولة ما عدا نيوزيلاندا.

رابعاً: الإجراءات العلاجية العسكرية :

١. قام الأردن بعد مجزرة قبية بتقوية الحرس الوطني وتسليحه والاستغناء عن خدمات قائد اللواء الثالث الزعيم البريطاني (تيل اشتن)، وأعلنت حالة الطوارئ، وأعيد توزيع التشكيلات العسكرية في الضفة الغربية.
٢. بعد العدوان على كفر قاسم نجد أن الإجراءات العسكرية ركزت على عقد معاهدات عسكرية مع الدول العربية والاتصال مع بريطانيا لجلاء القوات البريطانية وتصفية قواعدها، وقبول المعونة العربية بدل المعونة من بريطانيا وتقوية الجيش اللبناني.
٣. الإجراءات العسكرية بعد العدوان على السموع كانت بقيام القوات المسلحة الأردنية بخوض معركة برية ومعركة جوية حامية الوطيس كبدت الجيش الإسرائيلي خسائر فادحة، واستشهد مجموعة من الطيارين ومن أفراد القوات المسلحة الأردنية وقام الأردن بتعزيز الجيش بأحدث الأسلحة وأعلن حالة الطوارئ القصوى وصرف رواتب تقاعدية لذوي الشهداء والتعويضات لمستحقيها.

الملحق رقم (١)

قائمة بأسماء شهداء الجيش العربي الأردني في معركة السمُوع، كما وردت في بيان

صدر عن القيادة العامة للجيش العربي الأردني بتاريخ ١٤/١١/١٩٦٦:

١. الرائد محمد ضيف الله الهباهبة الملازم.

٢. أول طيار موفق بدر السلطي.

٣. الجندي حمدان عبدالرحمن كرم الخليفات.

٤. الجندي سالم عليان سليمان العموش.

٥. الجندي راجي مقبول سالم الشموط.

٦. الجندي أحمد سعيد موسى العثامين.

٧. الجندي عبدالقادر عبدالجواد عودة الحروب.

٨. الجندي مفلح محمد سليمان الختاتلة.

٩. الجندي إبراهيم حسن يوسف مصلح.

١٠. الجندي يونس حسين مسلم .

١١. الجندي عبدالقادر شاكر محمد صدقة.

١٢. الجندي عطاالله علي متروك العوران.

١٣. الجندي أحمد عبدالكريم محمد السويطي.

١٤. الجندي عبدالرحيم عبدالله مسلم محفوظ.

١٥. الجندي محمد أحمد حمد دار عودة

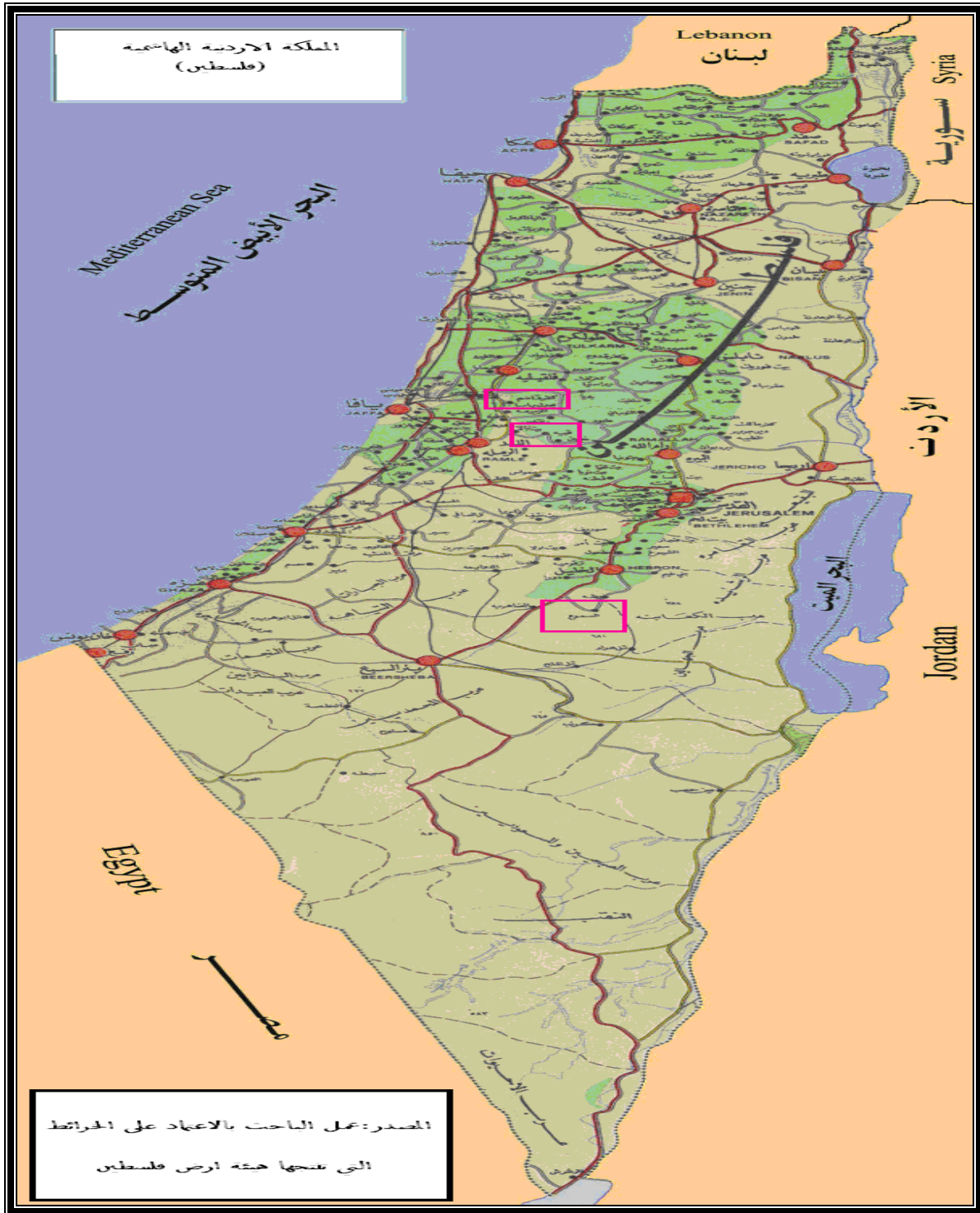
وذكر البيان كذلك أسماء شهيدتين من المدنيين، وهما:

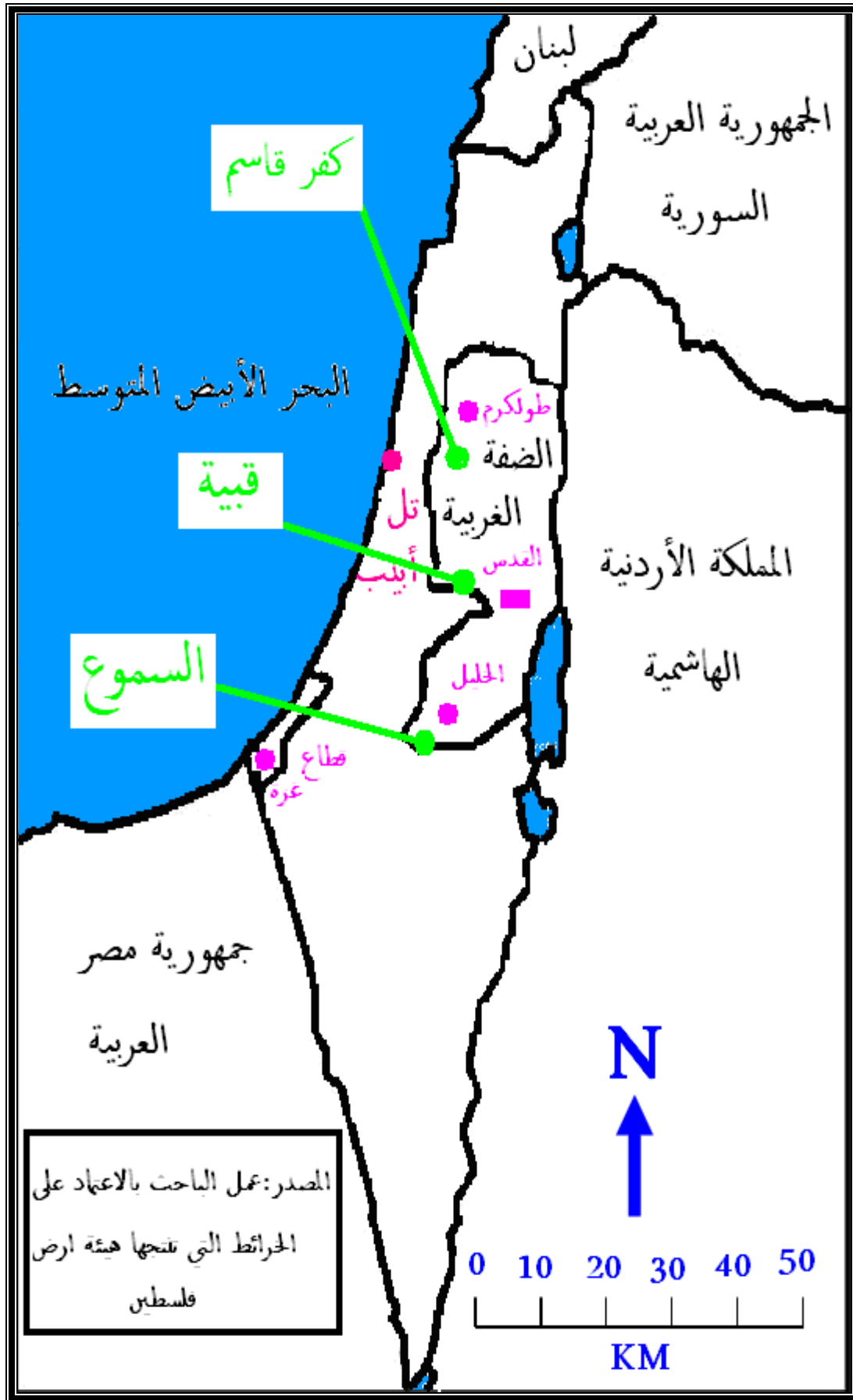
١. عيسى أحمد أبو سيف

٢. إسماعيل حرز الله المحاريق^(١).

(١) جريدة الدفاع، العدد ٩٣٧٤، التاريخ ١٩٦٦/١١/٢٠، ص ص ١،٤.

الملحق رقم (٢)





المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية :

القرآن الكريم

- أبو حجر، آمنة ، (٢٠٠٣)، موسوعة المدن والقرى الفلسطينية، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع).
- أبو نوار ، معن ، (٢٠٠١) ، في سبيل القدس ،(عمان : منشورات المركز الجغرافي الأردني)
- أبو دية، سعد (١٩٨٨)، الفكر السياسي الأردني، ط ١ ، (عمان، دار البشير).
- أبو دية، سعد (١٩٩٠)، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، الطبعة الأولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).
- أبو دية، سعد (٢٠٠٣)، السياسة الأردنية في البيانات الوزارية، ١٩٥٣-٢٠٠٠، (عمان، أمانة عمان الكبرى).
- أبو دية، سعد (١٩٩٧)، الجيش العربي نشأة وتطور ودور القوات المسلحة الأردنية، (١٩٢١-١٩٩٧)، (عمان: المطابع العسكرية).
- الحمد، جواد (١٩٩٥)، الشعب الفلسطيني ضحية الإرهاب والمذابح الصهيونية، (عمان: دار مركز دراسات الشرق الأوسط).
- آدمز، جيمز (١٩٨٦)، تمويل الإرهاب، ترجمة سمير سمعان، (نيويورك: شركة سيمون وشيستر).
- إسماعيل، محمد عبد العزيز (١٩٩٤م)، الإرهاب والإرهابيون، (الإحساء: مطابع الحسيني الحديثة).

- بن طلال، الحسين (١٩٨٧) مهنتي كملك، أحاديث ملكية، فريدون صاحب جم، ترجمة غالب عارف طوقان، الطبعة الأولى، (عمان: مؤسسة مصري للتوزيع).
- بن طلال، الحسين، ملك الأردن (١٩٨٧)، مهنتي كملك، أحاديث ملكية، (طرابلس: مؤسسة مصري):
- بنزيمان، عوزي (١٩٨٦)، شارون بلدوزر الإرهاب الصهيوني، (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية).
- التل، أحمد يوسف (١٩٩٨)، الإرهاب في العالمين العربي والغربي، (عمان: دار البشير).
- تليلان، أسامة عيسى (٢٠٠٠)، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، الطبعة الأولى، (عمان: المكتبة الوطنية)
- حبيبي، أميلي (١٩٧٦)، كفر قاسم المجزرة السياسية، (حيفا، منشورات عربسك).
- حريز، عبد الناصر (١٤١٧هـ/١٩٩٧م) النظام السياسي الإرهابي الإسرائيلي: دراسة مقارنة، (القاهرة: مكتبة مدبولي).
- حمادة، زياد، وآخرون (٢٠٠١)، التاريخ العسكري على الأرض الأردنية بين الماضي والحاضر، (عمان: جامعة مؤتة).
- حومد، عبد الوهاب (١٩٦٣)، الإجرام السياسي، (بيروت: دار المعارف).
- الخلايلة، أحمد (١٩٩٨)، الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية (عمان: المطابع العسكرية).
- الخريشا، فتحي (٢٠٠٩)، معارك وانتصارات الجيش العربي، مذكرات المحارب حمد أبو دخينة، الطبعة الأولى، (عمان: مطبعة النور).

- خير، هاني (١٩٩٤)، **مجموعة البيانات الوزارية الأردنية**، (عمان : منشورات مجلس الأمة).
- الدباغ، مصطفى (١٩٨٥) **بلادنا فلسطين**، الجزء الأول ، الطبعة الثانية (بيروت : دار الطليعة).
- الدروع، قاسم (٢٠٠٠) ، **الجيش العربي في التنمية الوطنية الشاملة** ، مطبعة الروزنا ، عمان.
- الدروع، قاسم (١٩٩٩) ، **نحو تربية وطنية هادفة** ، (عمان : دائرة المطبوعات والنشر).
- روكاخ، ليفيا (١٩٨٧)، **إرهاب إسرائيل المقدس**، ترجمة مصطفى درويش، (عمان: دار الكرمل).
- الزرو، نواف (١٩٩٣)، **مسيرة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال** (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية).
- الزمخشري (١٩٧٩)، **أساس البلاغة**، (بيروت: دار المعرفة).
- زهران وابوعلبة (١٩٩٩) **النطق السامي لجلالة الملك الحسين بن طلال حول الشؤون الفلسطينية**، (عمان : منشورات دائرة المطبوعات والنشر)
- السائح، عبد الحميد (١٩٨٦)، **الإرهاب أنواعه وأخطاره**، (عمان: دار الصباح للصحافة والطباعة والنشر).
- السعدي، غازي (١٩٨٥)، **من ملفات الإرهاب الصهيوني مجازر وممارسات**(١٩٣٦-١٩٨٣)، (عمان: دار الجليل للنشر).
- السماك، محمد (١٩٩٢)، **الإرهاب والعنف السياسي**، (بيروت، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع).

- الشرع، صادق (١٩٩٧) حروبنا مع إسرائيل، (عمان: دار الشروق).
- عامر، صلاح الدين (١٩٧٧)، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام، (القاهرة: دار الفكر العربي).
- عبد الباقي، محمد (١٩٤٥)، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، (بيروت، دار إحياء التراث العربي).
- عز الدين، أحمد جلال (١٩٨٦)، الإرهاب والعنف السياسي، (القاهرة: دار الحرية).
- الغبين، فهد (٢٠٠٨) مذكرات محارب، (عمان: مطابع الجزيرة).
- القضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي (عمان: دائرة المطبوعات والنشر).
- قطيشات، ياسر (٢٠٠٨) العلاقات السياسية الأردنية العربية (١٩٥٢-٢٠٠٤)، (عمان: دار يافا للنشر والتوزيع).
- قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين ١٩٤٧-١٩٧٢، جمع وتصنيف سامي مسلم (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات).
- الكيلاني، هيثم (١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، الإرهاب يؤسس دولة نموذج إسرائيل، (القاهرة وبيروت: دار الشروق).
- الكيلاني، هيثم (١٩٩١)، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٨٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).
- محافظة، علي (١٩٧٣)، العلاقة الأردنية البريطانية، (بيروت: دار النهار للنشر).
- مجموعة من الباحثين (٢٠٠٩)، التاريخ العسكري للقوات المسلحة الأردنية/الجيش العربي (عمان: مديرية التوجيه المعنوي القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية).
- مصطفى، أحمد (٢٠٠٢) ملحمة فلسطين، (الإسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشر).

- الملك حسين (١٩٦٨)، حربنا مع إسرائيل، تحرير فيك فانس وبيار لويس، (بيروت: دار النهار).
- المنجد في اللغة والأعلام (١٩٧٥)، (بيروت: دار المشرق).
- موريس، بني (١٩٩٢)، طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين (عمان: دار الجليل).
- موسى، سليمان (١٩٩٦) تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥)، (عمان: منشورات مكتبة المحتسب).
- نسييه، حازم (٢٠٠١) تاريخ الأردن السياسي المعاصر، (عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن).

ثانياً: الدوريات باللغة العربية:

- الإرهاب والسياسة الدولية (نيسان ١٩٩٣م)، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: دار الأهرام) العدد ١١٢.
- أبو طالب، حسن (١٩٨١)، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية، (القاهرة: السياسة الدولية)، عدد ٦٦.
- رمضان، عصام صادق (يوليو ١٩٨٦)، الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية)، العدد ٨٥.
- سرحان، عبد العزيز (١٩٧٣)، حول تعريف الإرهاب الدولي وتحديد مضمونه، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد التاسع والعشرون.
- غنام، محمد (يوليو ١٩٩٣م)، المواجهة التشريعية للإرهاب بين القانون الإيطالي والقانون المصري، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٣.

- الغزال، إسماعيل (١٩٩٠م)، الإرهاب والقانون الدولي، (بيروت: الناشر المؤسسة الجامعية).

- مجلة مجلس الأمة (١٩٥٦/١٠/٢٥)، ملحق الجريدة الرسمية، حفلة افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الخامس، عدد ١، مجلد ١.

- مختار، مطيع، مطيع (أبريل ١٩٩٠)، محاولة في تحديد مفهوم الإرهاب وممارسته من خلال النموذج الأمريكي، مجلة الوحدة، العدد ٦٧.

ثالثاً: الخطب الملكية لصاحب الجلالة الملك الحسين بن طلال المعظم رحمه الله

- خطاب الحسين في عيد الاستقلال ويوم الجيش (١٩٥٤/٥/٢٥).

رابعاً: خطاب العرش السامية :

- خطاب العرش (١٩٥٣/١١/١) النطق السامي للملك الحسين بن طلال حول شؤون القضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي (١٩٩٩) ١٩٥٢-١٩٩٩.

- خطاب الملك حسين في افتتاح دورة مجلس الأمة الأردنية في الأول من تشرين الأول ١٩٦٤.

خامساً: الوثائق الأردنية:

- خطابات جلالة الملك الحسين المعظم القائد الأعلى في القوات المسلحة الأردنية (١٩٩٧)، (عمان: دائرة المطبوعات والنشر).

- خير، هاني (١٩٩٤)، البيانات الوزارية، (عمان: منشورات مجلس الأمة).

- قرار مجلس الأمن رقم ١٠١ (١٩٥٣) بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٤.

- وزارة الإعلام (١٩٩٧) خطاب العرش السامية في افتتاح دورات مجالس الأمة، ١٩٥٣-١٩٩٦، (عمان: دائرة المطبوعات والنشر).

- وقائع الجلسة الرابعة من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأعيان الأردني ١٩٥٣/١٢/٥ منشورة في ملحق الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية في عمان في يوم الثلاثاء ١٩٥٣/١٢/٢٢.
- وقائع الجلسة الأولى من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الأردني ١٩٥٣/١١/١.
- مذكرات مجلس الأمة (١٩٥٦/١٢/٩)، ملحق الجريدة الرسمية مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الخامس-الدورة العادية الأولى، عدد ٧، مجلد ١.

سادساً : الوثائق الغير أردنية :

- المادة (٢) من اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ م.
- قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٧٤ ، (١٩٩٣)، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، مج ١.
- ميثاق الأمم المتحدة، المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر عام ١٩٦٦، والعهد الدولي للحقوق والسياسية الصادر في ذاته العام.
- وثائق الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس الأمن، اللجنة المتخصصة المعنية بالإرهاب الدولي، محاضر اجتماعات، دراسات، تقارير، قرارات، من العام ١٩٨٢ حتى غاية العام ١٩٩٤.

سابعاً : الصحف :

- جريدة الأردن، عدد ٢٦٧٠، التاريخ (١٧/١٠/١٩٥٣).
- جريدة الأردن، عدد ٢٦٧٧، التاريخ (١٦/١٠/١٩٥٣).
- جريدة الأردن، العدد ٦٤١٩، التاريخ (١٤/١١/١٩٦٦).
- جريدة الأردن، العدد ٦٤٢١، التاريخ (٢٢/١١/١٩٦٦).
- جريدة الأردن، العدد ٦٤٢٢، التاريخ (٢٧/١١/١٩٦٦).

- جريدة الأردن، العدد ٦٤٢١، التاريخ (١٩٦٦/١١/٢٢).
- جريدة البلاد السعودية، عدد ١٣٩٢، التاريخ (١٩٥٣/١٠/٢٠).
- جريدة الجزيرة، عدد ٢٢٤٤، التاريخ (١٩٥٣/١٠/١٦).
- جريدة الجزيرة، عدد ٢٢٤٩، التاريخ (١٩٥٣/١٠/٢٢).
- جريدة الدفاع، عمان، عدد ٥٣٦٧، التاريخ (١٩٥٣/١٠/١٦).
- جريدة الدفاع، عدد ٥٣٧١، التاريخ (١٩٥٣/١٠/٢١).
- جريدة الدفاع، عدد ٥٣٧٢، التاريخ (١٩٥٣/١٠/٢٢).
- جريدة الدفاع، العدد ٩٣٧٤، التاريخ (١٩٦٦/١١/٢٠).
- جريدة الرأي الأردنية، عمان، التاريخ (١٩٩٧/١١/٢٦).
- جريدة الرأي، عمان، العدد ٤١٩٠، التاريخ (١٩٨١/١١/١٥).
- جريدة المنار، العدد ١٩٧٦، التاريخ (١٩٦٦/١١/١٥).
- جريدة المنار، العدد ١٩٧٨، التاريخ (١٩٦٦/١١/١٧).
- جريدة المنار، العدد ١٩٧٩، التاريخ (١٩٦٦/١١/١٨).
- جريدة المنار، العدد ١٩٨٠، التاريخ (١٩٦٦/١١/٢٠).
- جريدة المنار، العدد ١٩٨١، التاريخ (١٩٦٦/١١/ ٢١).
- جريدة المنار، العدد ١٩٨٤، التاريخ (١٩٦٦/١١/٢٤).
- جريدة المنار، العدد ١٩٨٦، التاريخ (١٩٦٦/١١/٢٧).
- جريدة المنار، العدد ١٩٨٩، التاريخ (١٩٦٦/١١/٣٠).

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

- 1-**Supplement au Dictionaire de l'Academie francaise**, troisieme edition, paris, ed. L. Dureuil, 1829.
- 2-**Grand Larousse Encyclopedique** (paris: Librairie Larousse,1964),Tom dixieme.
- 3-Noemi Gal-or, **International Cooperation to Suppress Terrorism**(London:Croom Helm, 1985).
- 4-Spiridowitch; **Histoire du terrorism russe**, Paris, Payot, 1930.

JORDANIAN GOVERNMENT'S MANAGEMENT OF POLITICAL CRISES AFTER THE ISRAELI MASSACRES ON TRUCE LINE

By

Hasan Ahmad Ali Al Awamleh

Supervisor

Prof. Dr. Sa'ad Abu Diyeh

Abstract

This study examined the domestic, regional, and international factors that influenced the official Jordanian stand during various periods, while the study focused on the Israeli terrorism development and on the major Israeli massacres such as: Qebyah massacre on 14/11/1953, Kufur Qassem massacre on 29/10/1956 and the aggression on the town of al-Samou on 13/11/1966.

It has been noticed that Jordan has taken various preventive and therapeutic measures before the Israeli aggressions and after; these measures varied among themselves according to the international variables and the Arab-Arab relations, and their political, military and economic effects on Jordan.

There were political and military preventive measures and political and military therapeutic procedures and measures against the Israeli aggression. Some of the most important measures are the fierce battles whether on land or air that Jordan participated in or launched against Israel especially after the Israeli aggression against Samou. Furthermore, the establishment of joint and unified Arab military leadership, the opening of air bases and increase the Jordanian armed forces with new and effective arms and weaponry. These practiced efforts accompanied by political endeavors through the royal statements and the contact with Arab and western states and the U.N security council in order to have the international community carry its responsibility against the Israeli aggressions on the front lines.